الحرية

alhurriyah.sy

وطـــن الكلمـة

24 صفحة

صحيفـــة إلكترونيـــة تخصصية تصدر عـن **مؤسسة الوحـــدة للصحافة والطباعـة والنشر والتوزيـع**

الأربعاء 26 جمادى الآخـر 1447 هـ | 17 كانـون الأول 2025 م | العدد **17**

بعد سنوات من التحديات.. معبر التنف نقطة تحول في التعاون السوري – العراقي

| 5

مرسوم الإعفاء الضريبي الجديد..

هل هو بداية الطريق لتصميم طوق نجاة للصناعة السورية؟

| 2 - 3

أزمة تصريف الدولارات القديمة بالسوق السورية

| 11

«المدينة الإدارية» حل استراتيجي لتعزيز الكفاءة الحكومية والنمو الاقتصادي

| 4

▪ اقتصـــاد

| 7

مدخرات «الأسرة السورية» تحت خطر الانفاق المتزايد.. كيف نعدل مزاج الشارع النفسي؟

▪ محليـات

| 16

مواد رخيصة بالأسواق بدائرة الشك.. وحماية المستهلك ترد وتطمئن المواطن

بصراحة

«قيصر».. وراء در

عمران محفوض

الحدث التالي الذي أثلج صدور السوريين بعد إسقاط النظام البائد هو خبر "تصويت مجلس النواب الأمريكي على مشروع قانون إلغاء عقوبات قيصر.."، حدث كنا بانتظار تحقيقه منذ سنوات، لما كان له من تأثيرات سلبية شاملة، بل مدمرة على جميع من يتنفس هواء سوريا، وتجاوز بلاء هذه العقوبات لتطول سكان البلدان المجاورة، واقتصاد المنطقة بأكملها.

لا نـقـول ذلـك مبالغة بأهمية الـحـدث؛ أو تمجيداً لهذه الموافقة الأمريكية المبدئية على إلغاء "قانون قيصر"، بل تعبير عن حجم المعاناة والمأساة التي ألمت بالشعب السوري عبر تدمير جميع مقومات معيشته، وتراجع مصادر دخله الوطني، وشح إيـرادات الخزينة العامة للدولة.. عقوبات أتـت على "الأخـضـر واليابس" وحطمت أعمدة الاقتصاد، ووضعت نحو ٩٠ ٪ من المواطنين على قائمة الناس الأفقر على وجه الكرة الأرضية، ويمكننا جميعاً أن نستنتج ماذا يمكن للفقر أن يفعل بالإنسان من مرض وعـوز وجـوع وحرمان وجهل وفوضى وعجز وتخلف.. إلخ.

نستطيع الحديث مطولاً عن سلبيات عقوبات "قانون قيصر"، وإطالة المكوث على أطلاله لهجاء النظام البائد الذي كان سبباً له، إلا أن السؤال الملح اليوم: هل علينا المداومة على تعداد سلبيات "قانون قيصر"، ومديح إيجابيات إلغائه؛ دون أن نبادر إلى فعل شيء يساعدنا على تجاوز تلك السلبيات، والاستفادة من الإيجابيات المتوقعة القادمة بعد أن يصدر الأمريكي قرار إلغائه نهائياً..؟.

الواقع السوري يستعجل العمل على النهوض بالاقتصاد الوطني، وإعـادة الإعـمـار، وتحسين المستوى المعيشي لجميع المواطنين، وسط الاعـتـراف بـأن ذلـك لـن يكون حقيقة نـافـذة إلا بعد ترك منابر التصريحات، والتوجه مباشرة إلى ميادين العمل والعلم والإنتاج على الصعد كافة الزراعية والصناعية والتجارية والخدمية.. وغيرها، فالمجتمع الدولي ينتظر منّا المبادرة والإقـدام كي يلحق بنا أو ليقف إلى جانبنا داعماً ومعاضداً من أجل تحقيق مستقبل أفضل لأبنائنا، وموقعاً مهماً لسوريا بين الدول المتقدمة.

ورغم الفرص الكثيرة التي سوف يوفرها إلغاء "قانون قيصر" بالنسبة لسوريا؛ فإن الطريق نحو تعافٍ حقيقي محفوف بتحديات هيكلية معقدة نسبياً ..

– يعاني القطاع المصرفي من آثار العزلة الطويلة، وضعف البيانات المالية الرسمية، ومشاكل الحوكمة والفساد الموروثة من النظام البائد.

– الاقتصاد السوري يعاني من عجز تجاري هيكلي بسبب ضعف الصادرات؛ واعتماده الكبير على الواردات، بينما تبلغ القدرة الإنتاجية مستويات متدنية.

– يحذر الخبراء من أن رفع العقوبات وحده، دون إصلاحات مؤسساتية مصاحبة، قد لا يحقق النتائج المرجوة؛ وقد يحول الفرصة إلى "فرصة ضائعة" تعيد إنتاج دورة التهميش والفساد.

– الاستثمارات تحتاج إلى بيئة تشريعية مستقرة، وبنية تحتية إدارية وفنية وقانونية سليمة.

– القطاع الزراعي يعاني من الجفاف وتدهور مردودية المحاصيل الاستراتيجية والموسمية، إضافة إلى انخفاض أعداد الثروة الحيوانية بشكل كبير.

– إغلاق الكثير من المنشآت الصناعية وتراجع كميات الإنتاج بعد انتقال الكثير من المعامل إلى دول الجوار والمنطقة.

تلك التحديات الاقتصادية والاجتماعية علينا إيجاد مخرج سريع لها عبر إصلاحات مؤسساتية وتشريعية فورية لإنضاج منافع مستعجلة بعد الإعلان الأمريكي عن إلغاء "قانون قيصر" رسمياً وبشكل نهائي، وفي وقتها فقط نستطيع القول لـ"قيصر" وراء دُرّ ..!.

مرسوم الإعفاء الضريبي الجديد..

هل هو بداية الطريق لتصميم طوق نجاة للصناعة السورية؟

الحرية – إلهام عثمان

في محاولة لضخ دماء جديدة في شرايين القطاع الصناعي المنهك، أصدر السيد الرئيس أحمد الشرع مؤخراً المرسوم رقم (275) لعام 2025، والـذي يقضي بإعفاء المكلفين بضريبة دخل الأرباح الحقيقية والضرائب والرسوم المالية المباشرة الأخرى، ورسم الإنفاق الاستهلاكي ورسم الطابع المالي وإضافاتها العائدة لأعوام 2024 وما قبل من كامل الفوائد والجزاءات والغرامات إذا سددوا المستحقات حتى نهاية آذار 2026، ومن نصف هذه الغرامات إذا تم السداد خلال الفترة الممتدة من نيسان حتى حزيران 2026.

هذه الخطوة، التي طالما نادى بها الصناعيون، تفتح الباب اليوم أمام نقاش اقتصادي معمّق حول جدواها وقدرتها على تحقيق تعافٍ حقيقي ومستدام.

الباحثة الاجتماعية – ومديرة معهد متوسط للاقتصاد الأسري م. رنا رنجبال، كشفت أنه لطالما كان الإعفاء الضريبي أداة محورية وفاعلة لجذب القطاع الصناعي في كثير من دول العالم، ومـن هـذا المنطلق، تـرى أنـه لا شك فيه أن مرسوم الإعفاء الضريبي رقم (275) لعام 2025 سيسهم في مواجهة بعض الأعباء التي يعاني منها قطاع الصناعة.

وتُذكّر رنجبال بالوضع الكارثي الذي وصل إليه هذا القطاع، والذي كان من أهم ركائز الاقتصاد قبل 2011، حيث أسهمت الحرب المدمرة في انهياره وتدهور البنية التحتية الصناعية، ما أسهم في إغراق السوق السورية بالمستوردات المهربة وبجمرك منخفض كبديل عن المنتج الوطني.

ومـع ذلـك، تضع رنجبال هـذه الخطوة فـي حجمها الطبيعي، محذرة من المبالغة في التفاؤل، وبأنه لا يمكن القول إن مرسوم الإعفاء الضريبي هو الحل الأمثل على المدى البعيد، ولكن قد يكون جـزءاً من الحلول البنيوية اللازمة لإنعاش الاقتصاد السوري، مشيرة إلى أن التحديات أعمق من ذلـك بكثير، فـ "هناك تحديات كبرى تشهدها الصناعة السورية المكبّلة بقيود مالية ونقدية كبيرة، وخاصة أن الاقتصاد السوري الآن يصارع بين محاولاته الجادة للانتعاش وبين واقع مالي منكمش".

وفي جوهره، يعد مرسوم الإعفاء الضريبي خطوة دعم إسعافية بمحاولة جادة من الحكومة لتخفيف القيود عن النشاط الصناعي والإنتاجي، وهي رسالة شراكة فعلية بين الحكومة والصناعيين الهدف منها بداية رسم سياسات اقتصادية تسهم في إيجاد حلول جذرية تسهم في إنعاش الاقتصاد المحلي".

مبدأ الشراكة

وعن آلية صنع القرار الاقتصادي تشدّد رنجبال على أنه عند صياغة السياسات المالية، لا بد أن تكون مبنية على مبدأ الشراكة الفعلية بين الحكومة من جهة، وبين المنتجين وصناعيي البلد من جهة أخرى، وبالتالي عدم الانفصال عن الواقع، وتضيف إنه من الضروري الأخذ بعين الاعتبار الأوضاع المالية والسياسية المعقدة التي آلت إليها البلاد بسبب الحرب، وعـدم تحميل الانخفاض في الإيـرادات الضريبية لأصحاب المنشآت الصناعية المحدودة التي لا تزال تعمل على الرغم من عدم وجود بيئة صناعية مشجعة.

وتلفت رنجبال الانتباه إلـى أن المنافسة غير العادلة التي يواجهها المنتج الوطني وخاصة بظل الإغراق الواسع بالمنتجات المستوردة سـواء كانت معلومة المصدر أم مجهولة، والتي تجد عند المستهلك رواجاً أكبر لرخص ثمنها، وعلى الرغم من سوء الصنع أو مخالفتها لمعايير الجودة، ومناسبتها للحالة المالية المتردية حال أغلب السوريين نتيجة العقوبات الاقتصادية والبطالة والتضخم وعدم وجود فرص عمل التي خلفتها الحرب السورية.

المهندسة رنا رنجبال :

مديرة معهد متوسط للاقتصاد الأسري – باحثة اجتماعية

تحديات كبرى تشهدها الصناعة السورية المكبّلة بقيود مالية ونقدية كبيرة

نحو امتثال ضريبي طوعي ومستدام

لضمان نجاح أي إصلاح ضريبي، تقترح رنجبال: بأنه يجب على الحكومة إيجاد آليات مرنة تضمن التزام المكلفين بالضرائب عن طريق تشجيع الالـتـزام الطوعي من خلال التحفيز المستمر من الحكومة، وأن تفصّل هذه الآليات، قائلة: إن التواصل المباشر والتعاون بين سلطات التحصيل الضريبي والمكلفين، والتأكيد على أهمية دفع الضرائب بشكل عادل ومنصف وفق التشريعات الضريبية المناسبة لأرض الواقع الصناعي، يحقق نوعاً من الامتثال الضريبي الطوعي.

كما تدعو إلى حلول عملية تراعي ظروف كل منشأة، مثل تمكين دراسة كل حالة واعتماد آلية تحصيل مناسبة لها، كإتاحة خطط ميسرة تضمن السداد ضمن المهل المحددة بالمرسوم، وبالتالي ضمان حق الحكومة بتحصيل الضرائب المحددة.

خلاصة ورؤية مستقبلية

في ختام حديثها تبيّن رنجبال أن مرسوم إعفاء المكلفين بالضرائب والرسوم، يمثل نقطة البداية لمجموعة إجراءات متعلقة بالإصلاح الضريبي بما يتناسب مع الوضع الاقتصادي والإنتاجي الراهن، وأن الهدف الأسمى هو إنشاء نظام ضريبي فعّال ومنصف ومتوازن، حاجة ملحة ترسخ مبادئ العدالة الضريبية، وبأن هذه الخطوة يجب أن تكون بداية لخطوات لاحقة تسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة وجذب رؤوس الأموال السورية وغير السورية، عن طريق التعاون بين صناع السياسات الضريبية ورجال الاقتصاد في البلد.

المرسوم 275 قاعدة انطلاق لبناء اقتصاد متكامل يحقق دوراناً فعالاً للموارد المالية والاقتصاد

الحرية – مركزان الخليل

في خطوة جديدة لتوفير بيئة مناسبة تسمح بتطوير الاقتصاد الوطني، وتمكينه من مجاراة ما يحدث من تطورات على الصعيد المحلي والخارجي، أصدر السيد الرئيس أحمد الشرع مرسوماً رئاسياً يقضي بإعفاء المكلفين بضريبة دخل الأرباح الحقيقية والضرائب والرسوم المالية المباشرة الأخرى، ورسم الإنفاق الاستهلاكي ورسم الطابع المالي، وإضافاتها العائدة لأعوام 2024 وما قبل من كامل الفوائد والجزاءات والغرامات إذا سددوا المستحقات حتى نهاية آذار 2026، ومن نصف هذه الغرامات إذا تم السداد خلال الفترة الممتدة من نيسان حتى حزيران 2026.

قاعدة لبناء اقتصاد متكامل

الخبير الاقتصادي محمد جغيلي يقدّم تحليلاً متعمقاً للمرسوم الذي صدر مؤخراً، ويؤكد أن هذا القرار يمثل خطوة حاسمة في مسار إعادة إحياء اقتصاد سوريا، ويوضح أن المرسوم لا يقتصر على تعديل القوانين الضريبية فحسب، بل يُعدّ قاعدة انطلاق لبناء اقتصاد متكامل يحقق دوراناً فعالاً للموارد المالية والاقتصادية.

أهمية المرسوم في الوقت الراهن..

الخبير جغيلي حدد مجموعة من الخطوات المهمة التي يحملها المرسوم لهذه المرحلة الحساسة التي يمر بها اقتصادنا الوطني تكمن في عدة نقاط أساسية منها:

تعزيز السيولة النقدية: يهدف المرسوم إلى دعم الخزانة العامة والبنك المركزي، بالإضافة إلى تسهيل السيولة النقدية في البنوك العامة، ما يساهم في تحريك عجلة الاقتصاد المتباطئة.

تسهيل الالتزام الضريبي: يتيح للمكلفين بالضرائب تسديد الرسوم دون مخالفات أو غرامات مالية، ما يشجع أصحاب المنشآت والمرافق الإنتاجية (الخدمية، الصناعية، الزراعية) على تجديد المبالغ المستحقة بصورة إيجابية.

تبني مراسيم إضافية

وهنا اقترح جغيلي: العدالة الضريبية: يتعين إصدار قوانين جديدة تُعيد النظر في الرسوم والضرائب المفروضة على القطاعات الإنتاجية، بحيث تكون عادلة ومتوازنة مع الدخل المحدود للمنشآت، و يجب أن تُعكس هذه القوانين الواقع الاقتصادي وتُقلل العبء الضريبي على الشركات.

الحد من التهرب الضريبي: ينبغي وضع آليات لضبط وتحديد الرسوم على المنشآت التي لم تُدرج في القوانين السابقة، مع فرض تشريعات واضحة للحد من التهرب الضريبي.

حماية الإنتاج المحلي

ويراها الخبير عبر: فرض رسوم على الواردات: لا بد من فرض رسوم وضرائب على البضائع المستوردة من داخل سوريا وخارجها، خاصة تلك التي لها معادلات محلية، يهدف ذلك إلى حماية المنتج المحلي وتعزيز الإنتاج الوطني.

دعم الصادرات: يجب خفض الضرائب المترتبة على المواد المنتجة في سوريا (زراعية، صناعية، حرفية) قبل تصديرها إلى الأسواق الإقليمية والعالمية، ما يتيح لها المنافسة الفعّالة.

فتح آفاق الاستثمار

وذلك ممكن حسب جغيلي من خلال – تسهيل إجراءات الترخيص: يتعين إصدار تشريعات جديدة تُسهل إجراءات الترخيص وتؤمن البنية التحتية اللازمة، ما يفتح آفاقاً جديدة للاستثمار في جميع المجالات. والأهم المساهمة في جذب رؤوس الأموال، من خلال توفير بيئة استثمارية ملائمة، يمكن جذب رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية، ما يدعم النمو الاقتصادي ويخلق فرص عمل جديدة.

كيف نحقق النمو المستدام بعد مرسوم الإعفاء الضريبي؟

الحرية – سامي عيسى

يحمل مرسوم الإعفاء الضريبي الذي أصدره السيد الرئيس أحمد الشرع في مضمونه الكثير من الإيجابيات لدعم الحركة الاقتصادية وتعزيز قوتها ضمن ظروف صعبة..

حيث أكد الخبير التنموي الدكتور وائل الحسن أن هذا القرار يمثل خطوة حاسمة في مسار إعادة إحياء اقتصاد سوريا، موضحاً أن المرسوم لا يقتصر على تعديل القوانين الضريبية فحسب، بل يُعدّ قاعدة انطلاق لبناء اقتصاد متكامل يحقق دوراناً فعالاً للموارد المالية والاقتصادية.

الأثر على المكلفين..

أثار إيجابية كبيرة يتركها المرسوم على كل من القطاع العام والخاص، وفق الحسن، لكن الأثر الأكبر من نصيب القطاع الخاص في مقدمة ذلك: فرصة ذهبية: المرسوم يشكل فرصة ذهبية للمكلفين لتسوية أوضاعهم المالية والضريبية دون أعباء إضافية من فوائد وغرامات، ما يخفف الضغط عن الشركات والأفراد الذين تراكمت عليهم التزامات سابقة.

زيادة الامتثال الضريبي: هذا الإعفاء قد يشجع على زيادة الامتثال الضريبي، لأن المكلفين الذين كانوا يترددون في الدفع بسبب الغرامات الكبيرة سيجدون الآن حافزاً لتسديد المستحقات.

الأثر على المالية العامة..

وفي هذا المجال يحقق المرسوم مجموعة النتائج الإيجابية على الخزينة العامة للدولة، الأول برأي الحسن يكمن على المدى القصير، فقد تخسر الخزينة العامة جزءاً من الإيرادات المتوقعة من الغرامات والفوائد.

وعلى المدى المتوسط والطويل، يمكن أن يؤدي المرسوم إلى زيادة التحصيل الفعلي للضرائب، إذ إن الأموال الأساسية (الضرائب المستحقة) ستدخل إلى الخزينة بدلاً من بقائها ديوناً غير محصلة.

البعد الاقتصادي والاجتماعي..

المرسوم، حسب الحسن، يعكس إدراك الدولة للظروف الاقتصادية الصعبة التي مر بها المكلفون في الأعوام الماضية، خصوصاً مع التضخم وتراجع القدرة الشرائية. والبعد الثاني يكمن في تنشيط الدورة الاقتصادية.. هذه الخطوة قد تساهم في تنشيط الدورة الاقتصادية عبر تحرير جزء من السيولة لدى الشركات والأفراد، ما يسمح لهم بإعادة استثمارها أو استخدامها في تحسين أوضاعهم التشغيلية.

التحديات المحتملة

وهنا يلفت الحسن إلى أن هناك خطراً بأن يعتبر بعض المكلفين أن مثل هذه الإعفاءات ستتكرر، فيؤجلون الدفع مستقبلاً بانتظار إعفاءات جديدة، وبالتالي هذا الأمر يحتاج إلى حملة توعية، لذلك من المهم أن ترافق المرسوم حملة توعية وضبط إداري تؤكد أن هذه فرصة استثنائية وليست قاعدة دائمة.

إحياء الاقتصاد السوري..

يُعد المرسوم خطوة أساسية في إعادة إحياء الاقتصاد السوري، لكن نجاحه يتطلب تنفيذ مجموعة من المراسيم الإضافية التي تركز على العدالة الضريبية، حماية الإنتاج المحلي، دعم الصادرات، وتسهيل الاستثمار.

إن تبني هذه الإجراءات سيعزز من سيولة الاقتصاد، ويعيد حيوية القطاع الإنتاجي، ويضع سوريا على مسار النمو المستدام.

الحسن: قاعدة انطلاق لبناء اقتصاد متكامل يحقق دوراناً فعالاً للموارد المالية والاقتصادية

الحرية
العـدد 17 | السنة الأولى | الأربعـاء 17 كانـون الأول 2025 م

«المدينة الإدارية» حل استراتيجي لتعزيز الكفاءة الحكومية والنمو الاقتصادي في مرحلة إعادة بناء سوريا الجديدة

الحرية – رشا عيسى

في الطريق نحو إعادة بناء سوريا الجديدة يبرز مشروع "المدينة الإدارية" كحل استراتيجي حيوي يعزز من كفاءة الإدارة العامة ويُسهم في تحسين الخدمات الحكومية، ما يعكس رؤية مستقبلية للبلاد تتسم بالتنظيم والشفافية والابتكار.

الدكتور نصر العمر، الباحث في شؤون إدارة الأعمال والسياسة، أشار في حديث لـ"الحرية" إلى أن سوريا بحاجة إلى قفزات نوعية على جميع الأصعدة بعد سنوات من التحديات الاقتصادية والإدارية، واعتبر أن المدينة الإدارية تمثل نواة إعادة بناء الهيكل الإداري للدولة، بما يضمن تسريع الإجراءات الحكومية وتقديم خدمات متميزة للمواطنين والمستثمرين على حد سواء.

أهمية المدينة الإدارية..

وتأتي أهمية المدينة الإدارية في سياق ضروري لإعادة هيكلة الدولة وتطوير نظامها الإداري، خصوصاً بعد سنوات من التراكمات التي كانت مليئة بالترهل والفساد، وتساهم المدينة الإدارية في تلبية الاحتياجات العاجلة من خلال توفير خدمات حكومية فعّالة وقابلة للوصول بسرعة، بعيدًا عن الازدحام الذي تشهده المدن الكبرى.

أهداف المدينة الإدارية..

أوضح العمر أن المدينة الإدارية ستسهم في تحقيق عدة أهداف رئيسية، من أهمها تحسين تقديم الخدمات الحكومية وتوفير بيئة متطورة لتقديم خدمات حكومية ذات جودة عالية، تسهم في تحسين حياة المواطنين، إضافة إلى إعادة تنظيم الهيكل الإداري وتقسيم واضح للقطاعات الحكومية وإعادة هيكلة الوزارات والمديريات بطريقة تسهل سير العمل، وتقلل من الإجراءات البيروقراطية.

تعزيز شبكة المعلومات وتوفير شبكة معلوماتية داخلية وخارجية سريعة، تتيح سهولة الوصول إلى البيانات وتعزز من سرعة اتخاذ القرارات، وتقليل الفساد والترهل حيث إن المدينة الإدارية ستعتمد على نظام حديث يتسم بالشفافية، ما يقلل من فرص الفساد ويضمن فعالية الأداء الحكومي. كما تساهم المدينة الإدارية في تخفيف الضغط عن المدن الكبرى لأن المدينة الإدارية ستكون بعيدة عن قلب المدن الكبرى، ما يساعد على تقليل الازدحام والضغط على المرافق العامة.

فوائد استراتيجية

وفي إطار الفوائد المتعددة التي ستحققها المدينة الإدارية، أضاف الدكتور العمر إن المشروع سيساهم في توفير فرص عمل جديدة، ويُعد مركزاً جاذباً للاستثمار المحلي والدولي، كما سيعمل على تحسين أداء الدولة والمؤسسات الحكومية.

كما أشار إلى أن المدينة ستكون بمثابة "الحاسوب الأكبر" لإدارة كل شؤون الدولة بشكل متكامل ومرن.

التحديات والفرص المستقبلية

بينما لفت إلى التحديات الكبيرة التي قد تواجه تنفيذ المشروع، مثل الحاجة إلى التمويل والموافقة على المخططات، أكد أن المدينة الإدارية ستكون نقطة انطلاق رئيسية نحو إعادة بناء سوريا وتحقيق التنمية المستدامة، وأوضح أن تكلفة إعادة الإعمار في سوريا تتطلب استثمارات ضخمة، حيث يحتاج الأمر إلى حوالي 600 مليار دولار لإعادة الإعمار وحوالي 300 مليار دولار لتحفيز الاستثمارات في القطاع الخاص.

نماذج دولية ناجحة

وأضاف إن العديد من الدول مثل ماليزيا والإمارات العربية المتحدة، قد نجحت في تطبيق فكرة المدن الإدارية لتعزيز التنمية الاقتصادية والإدارية، ما يثبت فعالية هذا النموذج في تحسين الأداء الحكومي وجذب الاستثمارات.

وأكد الدكتور العمر ضرورة تنفيذ هذا المشروع في أسرع وقت ممكن، لأن المدينة الإدارية ستكون المفتاح لتطوير البنية الإدارية في سوريا ودفع عجلة الاقتصاد الوطني، وستتمكن سوريا من تحقيق تقدم ملحوظ، ما يضمن تحسين حياة المواطنين، ويعيد للدولة السورية مكانتها على الساحة الدولية خاصة بعد النصر الذي وصفه بـ"الهدية" من الثورة وبداية لمستقبل واعد جديد، وليس نهاية المطاف.

من تصريف الأعمال إلى البناء والعطاء...

تطرق الدكتور العمر إلى التحولات التي شهدتها سوريا، حيث انتقلت البلاد من مرحلة "تصريف الأعمال" إلى مرحلة "الحكومة المؤقتة"، وصولًا إلى مرحلة "البناء"، مشددًا على أهمية لملمة جراح الماضي والعمل على بناء سوريا جديدة تشمل جميع مكوناتها السياسية والاجتماعية.

وحدد الدكتور العمر أولويات المرحلة القادمة في سوريا، مشيراً إلى أن إعادة بناء الإنسان الحضاري ستكون الأهم في تحقيق نهضة شاملة.

وشدد على ضرورة مكافحة الفقر والفساد في مختلف أجهزة الدولة، وأوضح أن الدولة تسعى لإصلاح ما أفسده الماضي وتوفير بيئة اقتصادية أفضل.

إنجازات اقتصادية ودبلوماسية..

على الصعيد الاقتصادي، أشار الدكتور العمر إلى أن سوريا بدأت بالفعل إعادة فتح علاقاتها مع الدول العربية والدول الأجنبية، ما أسهم في توقيع استثمارات مهمة مع دول مثل المملكة العربية السعودية التي أبرمت اتفاقات استثمارية بقيمة 8 مليارات دولار خلال الأشهر الأخيرة، وأشار إلى الدعم القطري للقطاعات الحيوية في سوريا، وكذلك المساهمة الإماراتية في إعادة تأهيل الموانئ والمرافق الأساسية.

أما على الصعيد الدبلوماسي، فقد وصف الدكتور العمر الدبلوماسية السورية بأنها "رائدة في فتح العلاقات مع جميع دول العالم"، مشيراً إلى الجهود المبذولة لإعادة بناء العلاقات مع الاتحاد الأوروبي وروسيا، وأكد على أهمية إعادة العلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية، بما يساهم في رفع العقوبات المفروضة على سوريا.

دروس واستحقاقات لمستقبل سوريا..

حدد الدكتور نصر العمر عدة استحقاقات أساسية لسوريا خلال الأعوام المقبلة، ومنها: المصالحة الشاملة وتعزيز التلاحم الوطني بين جميع فئات المجتمع السوري عبر المصالحة الوطنية التي تضمن استقراراً اجتماعياً وسياسياً.

جذب الاستثمارات وكتابة دستور جديد تتوافق عليه جميع مكونات الشعب السوري ويُحترم من الجميع.

سياسة "صفر مشاكل"، واتباع سياسة خارجية وداخلية لا تعرف العداء، بل تسعى إلى إقامة علاقات سلمية ومتوازنة مع جميع الدول، وترسيخ التسامح و دعم القطاعات الخاصة والمساهمة في تعزيز العدالة الاجتماعية، من خلال التركيز على فئات المجتمع الأكثر حاجة.

قـريبـاً.. تعديلات على قانون التأمينات الاجتماعية بما يتلائم مع متطلبات المرحلة

الحرية - ماجد مخيبر

نظمت غرفة صناعة دمشق وريفها بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل نـدوة توعوية بعنوان "التعريف بالحقوق والواجبات المنصوص عليها في القوانين والتشريعات العمالية"، وتم خلال الندوة تسليط الضوء على المحاور الأساسية التي تشكل عصب العلاقات العمالية بين الطرفين، والعديد من الجوانب المحورية المرتبطة بالتأمينات الاجتماعية ودورها في حماية حقوق العاملين، ومناقشة آليات تفتيش العمل، وآليات تفتيش التأمينات.

المهندس محمد أيمن المولوي رئيس الغرفة أوضح أن هناك اجتماعات تتم لأجل تعديل قانون التأمينات الاجتماعية وقانون العمل، بما يتلائم مع متطلبات المرحلة المقبلة لدعم الاستثمار، كما شدد على ضرورة إيجاد بيئة قانونية تضمن حقوق المستثمرين وأرباب العمل من جهة، وتحافظ على حقوق العمال من جهة أخرى، بما يسهم في تعزيز الإنتاجية واستدامة العمل.

مدير فرع تأمينات دمشق بكار بكور قدم محاضرة تناولت قانون التأمينات الاجتماعية رقم 92 للعام 1959 وتعديلاته، بالإضافة إلى قانون العمل رقم 17 لعام 2010 وركز بشكل خاص على واجبات أصحاب العمل والعمال، وأبرز مزايا قانون التأمينات وإمكانية توسيع مظلة الشمول للوصول إلى بيئة عمل أكثر أماناً واستقراراً.

من جهتها مديرة فرع تأمينات ريف دمشق ندوة كوكي أكـدت مشاركة ممثلين مـن غـرف الصناعة والتجارة والسياحة ضمن لجنة تعديل قانون التأمينات الاجتماعية، بهدف تعزيز روح التشاركية، كما أثارت أهمية إلزامية التأمين ودوره الفاعل في حماية حقوق العمال خلال إصابات العمل، مشيرة إلى المادة 16 من قانون التأمينات الاجتماعية التي تقدم حماية متكاملة للعامل ورب العمل.

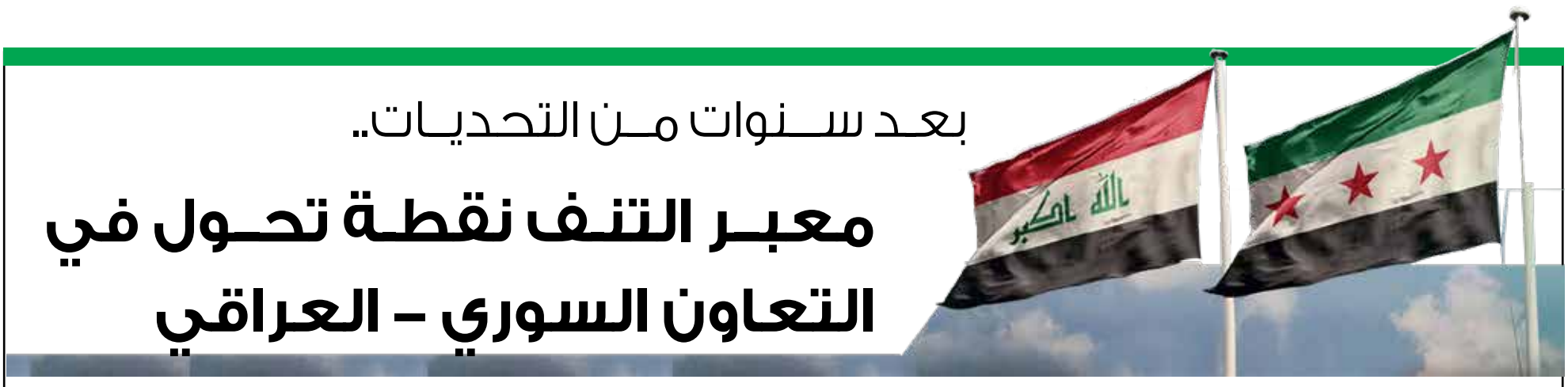

بعد سـنوات مـن التحديـات..

معبـر التنـف نقطـة تحـول في التعاون السوري – العراقي

الحرية – رشا عيسى

تحوّل معبر التنف بين سوريا والعراق إلى أحد أهم المحاور الاستراتيجية التي قـد تسهم فـي تـعـزيـز الـعـلاقـات بين البلدين، وخاصة بعد التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها المنطقة، وبعد عام على انطلاق سوريا الجديدة يبدو أن هذا المعبر يتخذ اليوم أبعاداً جديدة بعد مناقشات لإعادة فتحه، ليكون بوابة اقتصادية لسوريا تكسر عزلة قديمة، وتفتح آفاقاً تجارية جديدة للعراق.

ويعكس الاتجاه لفتح "التنف" جهداً دؤوبـاً مـن قـبـل الحكومتين الـسـوريـة والعراقية لتحقيق التكامل الاقتصادي، ويُعد خطوة مهمة نحو تعزيز العلاقات التجارية بين البلدين، ولا سيما في مجالات التجارة والنقل والطاقة، كما يمثل المعبر نقطة تـحـول فـي بـنـاء الثقة السياسية والأمنية بين البلدين، ويعكس رغبة حقيقية فـي تطوير التعاون على جميع الصعد لتحقيق استقرار المنطقة.

وعليه فإن "التنف" ليس مجرد معبر حـدودي، بـل يمثل مـشـروعـاً اقتصادياً وتنموياً يهدف إلى تعزيز الاستقرار والأمن الاقـتـصـادي فـي الـمـنـطـقـة، ويعكس انموذجاً للتعاون العربي الذي يستند إلى المنفعة المتبادلة والمصالح المشتركة.

دمشق وبـغـداد بحثتا مـؤخـراً وبشكل مشترك تسريع افتتاح "التنف" وبناء منفذ جديد في البوكمال خلال اجتماع مشترك عقد في دمشق مع الجانب العراقي، وناقش الجانبان آليات تسريع افتتاح "التنف"، والأعمال التي ستقوم بها الهيئة العامة للمنافذ والجـمـارك لبناء منفذ جديد فـي منطقة البوكمال ليكون بديلاً من المنفذ الحالي.

كما تناولت المباحثات آليـات تطوير العمل في المنافذ الحدودية بين البلدين، بما يسهم في تسهيل عبور المسافرين والبضائع وتعزيز التبادل التجاري، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على حركة النقل والتجارة ويخدم المصالح الاقتصادية المشتركة.

دور"التنف" في تعزيز العلاقات

الباحث في الشؤون السياسية والاقتصادية المهندس باسل كويفي يرى أنه وبعد عام من التحرير وسقوط النظام السابق، باتت سياسات الحكومة السورية على الصعيدين الاقتصادي والدبلوماسي محوراً رئيسياً في إعـادة فتح معبر التنف بين سوريا والعراق.

بعد استراتيجي وآفاق اقتصادية

يعد معبر التنف نقطة محورية في العلاقات الاقتصادية بين سوريا والعراق كما يوضح كويفي لـ "الحرية" ، بما يحمله من فوائد استراتيجية واقتصادية، فمن الناحية الاستراتيجية، يسهم المعبر فـي كسر الحصار الاقتصادي المفروض على سوريا، مع فتح أسواق جديدة للسلع والمواد الأولية عبر العراق، ما يقلّل تكاليف النقل ويسرع عمليات التوريد، كما يسهم في تعزيز الأمن الاقتصادي من خلال مراقبة الحدود وضمان عدم تهريب المواد الممنوعة.

وأيضاً يسهم المعبر في إعادة تنشيط التجارة بين البلدين، وفتح خطوط جديدة بين سوريا وأسواق العراق والخليج. هذا التفعيل يـعـزز الـنـشـاط الـتـجـاري فـي المحافظات الشرقية السورية ويكسر الحواجز التي كانت تحد من حركة السلع والخدمات، ويسهم المعبر في توسيع وتنويع المنافذ الحدودية، ما يزيد من المرونة اللوجستية في المنطقة.

الأبعاد السياسية والاقتصادية

عـودة الـعـلاقـات الـتـجـاريـة بين سوريا والـعـراق تحمل أبـعـاداً سياسية وإقليمية مهمة، فمن الناحية السياسية، تسهم في بناء الثقة بين البلدين وحل الخلافات القديمة، ما يعزز استقرار المنطقة بشكل عام. كما تسهم في استعادة الدور التاريخي لسوريا كحلقة وصل بين العراق والبحر المتوسط، وتعزز التكامل الاقتصادي العربي.

تعزيز فرص العمل

مـن الناحية التنموية، يـوفـر المعبر فرصاً حقيقية لتعزيز التكامل الاقتصادي بين البلدين وإيـجـاد فـرص عمل جديدة في القطاعات المرتبطة بالتجارة والنقل، ويـعـزز الـتـعـاون فـي مـجـالات مثل إعـادة الإعمار والطاقة، كما يعزز نقل الخبرات والتكنولوجيا بين البلدين، ما يعزز القدرة على مواجهة التحديات التنموية.

إجراءات عاجلة لتفعيل المعبر

وللاستفادة القصوى من معبر التنف، يـرى المهندس كويفي أن الأمـر يتطلب اتخاذ مجموعة من الإجراءات العاجلة على المستويين السوري والعراقي، ومن أبرز هذه الإجـراءات: تطوير البنية التحتية عبر تحديث الطرق ومراكز الخدمات اللوجستية، وتوفير أنظمة تفتيش حديثة مثل الماسحات الضوئية لضمان الرقابة الأمنية والجمركية الفعالة. كما يجب إصلاح الإطار القانوني والإداري، بما فـي ذلـك تنسيق التعرفة الجمركية وتوحيد المواصفات والمقاييس.

التحديات والفرص

رغم الفوائد الكبيرة، تواجه مشاريع إعادة تفعيل معبر التنف بعض التحديات الأمنية والمالية، يتطلب الأمـر تطوير آلية أمنية مشتركة واستخدام التكنولوجيا الحديثة في مراقبة الـحـدود، كما يجب معالجة التحديات البيروقراطية من خلال ترتيبات مشتركة تسهم فـي تسهيل الإجراءات وتخفيف العقبات.

الفرص المتاحة للعراق

بالنسبة للعراق، يوفر معبر "التنف" فوائد كبيرة، أبرزها زيادة فرص التصدير للمنتجات الـزراعـيـة والصناعية الـسـوريـة، وتقليل التكاليف المرتبطة بالاستيراد، وخاصة فيما يتعلق بالبضائع الأوروبية، كما يسهم في تنشيط حركة التجارة في المحافظات العراقية مثل الأنبار ونينوى، ويعزز الأمن الغذائي من خلال الاستيراد المباشر من المناطق الزراعية السورية.

مشاريع بنية تحتية مشتركة

من أبرز المشاريع التي يمكن أن تسهم في تعزيز التعاون بين البلدين، يحددها المهندس كويفي بمشروع ربـط العراق بالسواحل السورية عبر السكك الحديدية، وتشغيل خطوط نقل النفط من كركوك إلـى بـانـيـاس، بـالإضـافـة إلـى ذلـك، يمكن تفعيل شبكة الكهرباء المشتركة لتحقيق التكامل في قطاع الطاقة بين البلدين.

التعاون المؤسسي ودور القطاع الخاص

إلى جانب التعاون الحكومي، ينبغي أيضاً تطوير تعاون مؤسسي من خلال إنشاء بنك تجاري مشترك لتسهيل المعاملات المالية بين البلدين. كما يمكن إقامة مجلس أعمال سـوري– عـراقـي، وشـركـات نقل وصـنـدوق استثماري ثنائي لدعم المشاريع الاقتصادية المشتركة كما يحدد كويفي.

"التنف" ليس ممر عبور فقط بل هو مشروع تنموي متكامل يسهم في تعزيز التعاون الاقتصادي بين سوريا والـعـراق. وتفعيله يمثل خطوة نحو إعـادة الإعمار فـي شـرق سـوريـا وغـرب الـعـراق، ويـعـزز النموذج العربي للتكامل الاقتصادي القائم على المنفعة المتبادلة.. ويحتل التنسيق الحدودي بين الجارتين أهمية خاصة لعدة أسباب أبرزها طول الحدود المشتركة التي تمتد عبر عدة مناطق استراتيجية، ما يعزز دور المنافذ الحدودية في التجارة والتعاون الإقليمي. وتمتد الحدود بين سوريا والعراق لحوالي ٦٠٥ كيلومترات، وتضم عدة معابر رئيسية وهي: معبر البوكمال (القائم) الذي يعد أحد أبرز المنافذ الحدودية بينهما، ويقع في البوكمال بمحافظة دير الـزور، ويمثل نقطة عبور حيوية للتجارة بين البلدين.

ومعبر التنف الذي يجري العمل لفتحه يُعد من المنافذ الحدودية الحساسة بين البلدين، حيث يقع في منطقة صحراوية في الجنوب الشرقي لسوريا بالقرب من الحدود الأردنـيـة. على الـرغـم مـن أنـه كـان مغلقاً لفترات طويلة بسبب التوترات الأمنية.

كما مثل المعبر نقطة محورية في تعزيز الأمن الإقليمي، من خلال ضمان الرقابة على حركة المرور عبر الحدود بين البلدين. ومعبر ربيعة وهـو المنفذ الرئيسي بين محافظة الحسكة ومحافظة نينوى العراقية. يقع في شمال شرق سوريا، ويعد من المعابر التاريخية التي كانت تستخدم لنقل البضائع من العراق إلى سوريا بفضل قربه من مدينة الموصل.

وتعد هذه المنافذ الحدودية من أهم القنوات التجارية التي تسهم في تحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدين وتحفيز الاستثمارات وتعزيز الاستقرار الإقليمي.

المهندس باسل كويفي :

باحث في الشؤون السياسية والاقتصادية

«التنف» ليس ممر عبور فقط بل محور استراتيجي يعزز التعاون الاقتصادي ويكسر الحصار عن سوريا

الحرية
العـدد 17 | السنة الأولى | الأربعـاء 17 كانـون الأول 2025 م

«التأميـن» بعـد قـرار إعـادة الهيكلة..

هـل يفتح الباب لضخ رؤوس أمـوال جديـدة؟

الحرية – رشا عيسى

تجد سوريا الجديدة نفسها اليوم على مفترق طرق، ومحاطة بتحديات جمة تتطلب قرارات حاسمة، ويأتي قرار حل شركات التأمين كفرصة لإعادة تشكيل قطاع حيوي طالما عانى من الجمود وقلة الفاعلية.

الباحث في شؤون إدارة الأعمال والسياسة الدكتور نصر العمر، وصف القرار بأنه "ضرورة ملحة" لمواكبة التطورات العالمية ومكافحة الفساد المستشري، مؤكداً أن هذه الخطوة ليست مجرد إجراء إداري،بل هي جزء لا يتجزأ من رؤية أوسع لبناء سوريا جديدة قادرة على جذب الاستثمارات وتوفير بيئة اقتصادية آمنة وموثوقة.

يؤكد الدكتور العمر لـ"الحرية" أن "سوريا اليوم ليست كسوريا قبل عام"، مشدداً على أن معظم الأنظمة القديمة، التي تعود إلى الفترة من ١٩٣٠ إلى ١٩٨٠، بحاجة ماسة إلى التحديث والتطوير أو حتى الإلغاء واستحداث بدائل جديدة. وينطبق هذا على القوانين المعمول بها، التي يجب أن تتناسب مع المرحلة القادمة للدولة.

ويرى أن التغيير يجب أن يشمل الأفراد والمؤسسات، مع ضرورة التدريب المستمر والمرونة لمواكبة عجلة التطور العالمي وتقديم خدمات أفضل للمستثمرين المحليين والأجانب.

لماذا حل شركات التأمين؟

من وجهة نظر الدكتور العمر، تتلخص أسباب قرار حل شركات التأمين، والتي صرحت عنها وزارة المالية في عدة نقاط

جوهرية: أولها إعادة الهيكلة لجميع الشركات القديمة ضمن نظم جديدة وأكثر وضوحاً، وجذب الخبرات الجديدة للبحث عن شركات تأمين حديثة ومتطورة ترغب بالدخول إلى سوريا، والاستفادة من خبراتها لدعم القطاع.

ومن الأسباب الأخرى مكافحة الفساد والتحايل الذي كان يحصل في بعض شركات التأمين، وتطوير الخدمات وتقديم ميزات وخدمات أكثر تطوراً من السابق، وبناء ثقة أكبر ببرامج وشركات التأمين لدى الجمهور والمستثمرين.

فوائد متعددة.. من ضخ رأس المال إلى تأطير المخاطر

يوضح الدكتور العمر أن هذا القرار يحمل في طياته فوائد جمة ستنعكس إيجاباً على الاقتصاد والمجتمع وأبرزها:

تطوير منتجات التأمين للأفراد والمؤسسات والمستثمرين (داخليين وخارجيين)، ما يشجعهم على العمل مع شركات التأمين ويساعد على ضخ رؤوس أموال جديدة وضخمة إلى سوريا.

كسر الاحتكار وتعزيز المنافسة لتقديم خدمات أفضل، وتسهيل المعاملات وتبسيط الإجراءات وتسهيل المعاملات على جميع المستويات، و دعم الاقتصاد والمساعدة في جذب الأموال،و القضاء على الفساد وتعطيل كل أسباب الفساد والتحايل على التأمينات.

وإبراز أهمية القطاع و توجيه النظر إلى أهمية مؤسسات التأمين كشريك استراتيجي في كل جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية، دعم المستثمرين و توفير شريك استراتيجي للمستثمرين، صغاراً وكباراً. وإدارة المخاطر وتأطير المخاطر ضمن دوائر ضيقة أو إلغائها بالكامل من خلال وضع نظم ومعايير جيدة وقوننتها بما يتناسب مع التطور الحالي.

التأمين شريك استراتيجي لحماية رأس المال

يؤكد الدكتور العمر أن أهمية هذا القرار تكمن في حماية الأشخاص والممتلكات والشركات والمستثمرين والاستثمارات، فـ"رأس المال دائماً جبان"، ويحتاج إلى عوامل أمان متعددة، ليس فقط الاستقرار السياسي، بل أيضاً الاستقرار الاقتصادي والمالي، والتأمين يلعب دوراً محورياً في خلق هذا الأمان، فهو يسهل عملية نقل الأموال وتوظيفها واستثمارها، ويخفف الخسائر قدر الإمكان، ما يجعله شريكاً استراتيجياً للجميع، من الأفراد إلى الشركات وحتى الدولة.

قرار صائب بقوننة سهلة

يرى الدكتور العمر أن قرار حل شركات التأمين "صائب وهو ضرورة وحاجة ملحة وماسة وله فوائد كثيرة"، ويدعو إلى أن يتم هذا التغيير ضمن قوننة سهلة وغير معقدة، تخدم البلاد وتكون متاحة أمام الجميع كأفراد ومؤسسات وشركات واستثمارات وحتى الدولة، لضمان تحقيق الأهداف المرجوة من هذا الإصلاح الجذري.

وكان وزير المالية محمد يسر برنية أعلن حل اتحاد شركات التأمين واتحاد وكلاء ووسطاء التأمين، مؤكداً أنه سيتم تنظيم انتخابات خلال شهرين لتشكيل مجلسين جديدين للاتحادين، والعمل مع الجميع لتحديث وتطوير النظام الأساسي لهما.

عوامل متشابكة لتباين الأسعار بين الأسواق..

والحل يقتضي اعتماد حزمة من الحلول المتاحة

الحرية - مايا حرفوش

يشكو الكثير من المواطنين من الاختلاف الكبير في الأسعار بين الأسواق، اذ لا يوجد سعر موحد للسلعة الواحدة، وتكون ذرائع التجار بتذبذب سعر الصرف وأجور النقل التي تختلف من سوق لآخر..

عوامل متشابكة

الخبير الاقتصادي فاخر القربي، أوضح لصحيفة "الحرية "بأن تفاوت الأسعار في الأسواق ناتج عن عوامل متشابكة تشمل العرض والطلب الأساسي، والأوضاع الاقتصادية السائدة مثل التضخم وقيمة العملة الوطنية وأسعار الفائدة، كما تتعلق بأمور لوجستية مثل منشأ المنتج و النقل والتخزين ، بالإضافة إلى السياسات الحكومية المتعلقة بالرقابة والضرائب وإستراتيجيات التجار من هامش الربح و العروض والمنافسة، وكلها تنصهر في بوتقة اقتصادية واحدة ومن المفترض أن تتآذر فيما بينها لخلق بيئة تسعير عادلة تنسجم مع دخول المواطنين.

كما أن تقلب أسعار الصرف يؤثر مباشرة على أسعار الصادرات والواردات.

وبحسب القربي فإن هناك عوامل خارجية ومحلية تؤثر بشكل مباشر على الأسعار من ناحية العرض وتكاليف الإنتاج مثل الأحداث الجيوسياسية والجوية كالحروب والأزمات والظروف المناخية، كما أن السياسة الضريبية والنقدية والرقابية تؤثر بشكل ملحوظ على الأسعار نتيجة انعكاسها على تكاليف الإنتاج للسلع.

كما نلاحظ حالة التخبط في الأسعار للسلعة الواحدة نتيجة سياسة التجار في التسعير استناداً للتكلفة وتحديد هامش الربح و إلى حجم الاستهلاك والعرض وإلى تفضيلات المستهلكين التي تكون هي العامل الأكبر في رفع الأسعار نتيجة ارتفاع الطلب على السلع ذات العلامة التجارية المميزة في الأسواق.

حلول

وفيما يتعلق بالحلول الممكنة لضبط التفاوت بالأسعار في الأسواق، أكد القربي وجود عدة حلول فعالة منها:

تعزيز الرقابة التموينية، وتأطير الرقابة المالية المصرفية، ورسم سياسة ضريبية تشجيعية تتميز بتخفيضات في المفاصل الإنتاجية، وسن تشريعات محفزة بدل من القوانين المنفرة السائدة، والعمل على دعم الصادرات لتنشيط المنتج الوطني ودعمه بشكل يحقق التنافسية الخارجية، وخلق بيئة إدارية وهيكلية مؤسساتية جاذبة للاستثمارات المحلية والخارجية ما يحقق فرص عمل جديدة و أصنافاً من السلع ترفع نسبة العرض السلعي، و تقديم الدعم اللازم للصناعات المحلية من إعفاء لمستوردات المواد الأولية، وتقديم قروض بلا فائدة ورفع قيمة الكتلة المالية السنوية لدعم الملف التأميني للعمال في القطاع الخاص.

كيف نعدل مزاج الشارع النفسي؟..

مدخرات «الأسرة السورية» تحت خطر الانفاق المتزايد

الحرية – سامي عيسى

جملة من المتغيرات على الساحة الاقتصادية السورية، فرضتها الظروف الحالية، والتي شكل معظمها حالة ضغط على ظروف المعيشة، وأدواتها على الصعيد الحكومي والأسرة أيضاً، الأمر الذي يفرض على المواطن اللجوء إلى "إنفاق مدخراته" لتأمين مقومات معيشته اليومية، وهذا مؤشر خطير يرى فيه الخبير الاقتصادي عابد فضلية الكثير من الخطورة وتدهوراً في الحالة الاقتصادية على مستوى العام والخاص.

الانفاق وخزنة المدخرات

وبالتالي هنا اللجوء إلى "جيبة" المدخرات لتأمين إنفاق المعيشة يعتبر مؤشراً لتدهور الحالة الاقتصادية العامة، والأسرة على وجه الخصوص، الأمر الذي يفرض حالة جديدة نجدها في تعدد أسعار الصرف في السوق المحلية، والتي نعتبرها عاملاً مشجعاً لصرف المدخرات، ويعتبر الخبير الاقتصادي "فضلية" هـذه الحالة غير صحية اقتصادياً، وأن المواطن اليوم تحت سقف خطر الادخار بسبب عدم استقرار الليرة وتدني القوة الشرائية.

تدهور القوة الشرائية

الخبير الاقتصادي عابد فضلية يشير إلى أن ما يحدث في أسواقنا المحلية من حالات اضطراب في توافر المواد والسلع، وتذبذب أسعارها، وتراجع الحركة التجارية في الأسـواق الرئيسية، قبل الفرعية وحتى المحال التجارية المنتشرة في الحارات الشعبية وغيرها، مع الانتباه إلى الكم الهائل من البسطات التي مازالت تفترش الأرصفة، وأزقة الشوارع ميداناً لها، لأن الحالة الاجتماعية قبل الاقتصادية قد تغيرت كثيراً، والمردود المادي هبط فيها إلى مستويات متدنية، تركت وراءها واقعاً معيشيا صعباً.

تأثير السياسات الاقتصادية السابقة

السياسات الاقتصادية السابقة أوصلت المجتمع السوري إلى هذا المستوى، والوصول اليوم إلى تدهور القوة الشرائية، والبطالة، دون تجاهل تداعيات الظرف الصعب الذي تمر به الحكومة اليوم من نقص في السيولة، وقلة الموارد وغيرها، الأمر الذي شكل قوة ضغط على المواطن واتجاهه لإنفاق المدخرات لديه، وهـذا مؤشر خطير لمستوى المعيشة بالانخفاض، بدلاً من قراءة علامات التحسن.

الاحتفاظ بالمدخرات بالعملة الأجنبية

لكن الخبير فضلية يرى أن أي مواطن لا يريد (عموماً) أن يصرف أي ورقة نقدية من مدخراته، لكنه يفعل ذلك عندما يكون مضطراً لتأمين ما هو أشد منه، وهذا الحال ينطبق على الكثير من الذين يقومون بالتصريف طبعاً (إن كان لديه ما يصرفه) باعتبار أن مصاريف المعيشة تفوق متوسط الدخل، لاسيما بالنسبة لأصحاب الرواتب وأصحاب المهن، والحرف وغيرهم ممن تأثروا بما يحدث في الأسواق وغيرها من الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية.

تأثيرات سلبية

الأمر الذي يترك آثاراً سلبية لا تقتصر على فئة بعينها، بل تطول معظم شرائح الشعب، وظهور حالة من عدم الاطمئنان والاستقرار الاقتصادي، بسبب لجوء المواطن للتصرف بالمدخرات التي يرى فيها "فضلية" أن هذه السلبية تنعكس فقط على من يقوم بالتصريف (من مدخراته) وقد ينعكس ذلك إيجاباً على سوق القطع، ويحقق انخفاضاً في سعر القطع في السوق المحلية.

لكن هناك حالة مقلقة إلى حدٍ ما، هي تعدد أسعار الصرف في السوق المحلية، والتي غالباً ما تكون مشجعة لصرف المدخرات ضمن ظروف معيشية صعبة، يحتاج فيها المواطن لكل شيء، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل تعدد أسعار الصرف في السوق حالة صحية، وتحمل الكثير من الإيجابية.

حالة غير صحية

وعلى وجه العموم إن هذه الحالات تنشط عند حالة التصريف في السوق السوداء، عندما يكون هناك فرق بأسعار العملة الصعبة بين السعر الرسمي والسعر غير الرسمي، وهذه حالة غير صحية اقتصادياً، حيث يكون للعملة الصعبة عدة أسعار وهذه مسألة لا تحدث إلا في الدول النامية.

وهنا يتبادر إلى الذهن سؤال مهم جداً كيف يمكن الخروج من كل ذلك، ونحقق استقراراً نوعياً لليرة، مقابل العملات الأخـرى؟، وهنا يجيب "فضلية"؛ وباختصار شديد "إن استقرار أو عدم استقرار سعر صرف العملة، أمر يتعلق بالحالة الاقتصادية السائدة أو الحالة السياسية والأمنية حتى النفسية السائدة."

الادخار بالعملة الصعبة

وفي هذه الحالة، اتجاه الادخار إلى أين؟ هل بالعملات الأجنبية أم بالوطنية..؟ والـجـواب عليه مرهون بالحالة الاقتصادية العامة، حيث أكد "فضلية" أن الادخار على وجه العموم يتم بالعملة الصعبة عندما تكون قيمة العملة الوطنية متقلبة، أو متدهورة.

فاليوم على سبيل المثال قيمة الدولار في سورية تتفاوت ما بين 11- 12 ألف ليرة، بينما كانت منذ عدة سنوات أقل من خمسة آلاف رغم أن القيمة الشرائية للدولار هي نفسها في كلتا الفترتين.

الحرية
العـدد 17 | السنة الأولى | الأربعـاء 17 كانـون الأول 2025 م

إعمار سوريا.. فرصة اقتصادية لبناء المستقبل

الحرية- فادية مجد:

تواجه سوريا اليوم تحدياً اقتصادياً غير مسبوق بعد سنوات من الصراع، حيث لم تعد إعادة الإعمار مجرد مسألة ترميم لما تهدم، بل أصبحت ضرورة لإعادة بناء منظومة اقتصادية متكاملة.

تحول اقتصادي شامل

وفي هذا السياق، يسلط الخبير الاقتصادي إيهاب اسمندر الضوء على حجم الأضرار، والتحديات التمويلية، والحاجة إلى إصلاحات جذرية تُمكّن البلاد من النهوض مجدداً على أسس إنتاجية مستدامة حيث أفاد لصحيفتنا «الحرية» أن عملية إعادة إعمار سوريا لا تقتصر على ترميم البنية التحتية المتضررة، بل تتطلب تحولاً اقتصادياً هيكلياً شاملاً يعيد تشكيل المنظومة الاقتصادية على أسس إنتاجية مستدامة، مشيراً إلى أن التقديرات الأخيرة الصادرة عن البنك الدولي في تشرين الأول الماضي قدّرت تكلفة إعادة الإعمار بنحو 216 مليار دولار، وهو رقم يفوق بأكثر من عشرة أضعاف الناتج المحلي. وأوضح اسمندر أن هذا الرقم يشمل الأضرار المادية المباشرة التي لحقت بالبنية التحتية والمباني، والتي قُدّرت بنحو 108 مليارات دولار، لاسيما في المحافظات ذات الكثافة السكانية العالية مثل حلب وريف دمشق وحمص.

تحديات اقتصادية

ولفت أن التحدي الأكبر لا يكمن فقط في حجم الدمار، بل في الانهيار العميق الذي أصاب القطاعات الإنتاجية، حيث فقدت البلاد أكثر من 50 % من ناتجها المحلي، إلى جانب نزوح جماعي أفرغ السوق من الكفاءات البشرية والمهارات الفنية الضرورية لأي عملية إعادة بناء.

تمويل محدود

وفيما يتعلق بالتمويل أشار اسمندر إلى أن القدرة الذاتية لسوريا على تمويل الإعمار محدودة للغاية، ما يجعل من التمويل الخارجي ضرورة لا غنى عنها، لافتاً إلى أن الحكومة السورية أعلنت عن مشاريع استثمارية بقيمة 28 مليار دولار، إلا أن تنفيذها الفعلي يواجه تحديات كبيرة في ظل بيئة أعمال غير مستقرة، موضحاً أن المبادرات الدولية لا تزال خجولة، باستثناء منحة البنك الدولي الأخيرة بقيمة 146 مليون دولار لتطوير قطاع الكهرباء، والتي وصفها بأنها خطوة مهمة، لكنها غير كافية أمام حجم التحديات.

إصلاحات ضرورية

وأكد اسمندر أن إعادة بناء الاقتصاد السوري تتطلب إصلاحات مؤسسية جذرية، تشمل مكافحة الفساد والاحتكار، واستعادة الثقة بالنظام المالي والمصرفي، إلى جانب تبني سياسات نقدية ومالية متكاملة تعزز الاستقرار وتدعم الإنتاج المحلي، مشدداً على أهمية تطوير بيئة الأعمال وتبسيط الإجراءات، وفتح المجال أمام القطاع الخاص المحلي والأجنبي. وختم اسمندر حديثه بتأكيد ضرورة الاستفادة من تجارب الدول التي مرت «بصراعات مشابهة»، داعياً إلى تشكيل فريق وطني متخصص لوضع استراتيجية شاملة لإعادة الإعمار، والتنسيق مع المغتربين السوريين لتشكيل جماعات ضغط دولية تساهم في حشد الدعم السياسي والمالي اللازم.

القطاع المصرفي هو المفتاح الأول..

تحديث البنية المؤسسية شرط لقطف ثمار الانفتاح

الحرية – مركزان الخليل

ضمن إطار التحولات الاقتصادية التي تشهدها سوريا اليوم وعلى كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية، يسلط الخبير الاقتصادي شادي أحمد الضوء على الاستفادة من الانفتاح الاقتصادي وتحدياته، والفرص التي تفتحها هذه الخطوة التاريخية، التي بدأت مشوار العودة بعد رفع العقوبات بما فيها قانون قيصر.

لكن من خلال مراقبة ما يجري فإن الاستفادة من الانفتاح محدودة حالياً، بسبب تراكم مشكلات داخلية تعود لسياسات سابقة اتسمت بالانكفاء والتردد في الإصلاح. وهنا يرى" أحمد" في تصريحه لـ"الحرية"، أن المطلوب اليوم الاستعداد لهذا الانفتاح بإصلاح تدريجي وعقلاني، وتحديث البنية المؤسسية لتستوعب الفرص بدل أن تتحول إلى مصدر ضغط جديد.

المواجهة الأعظم

متغيرات بالجملة يعيشها الاقتصاد السوري، وتحديات أكبر منها بمثابة المواجهة الأعظم، لظروف أنتجتها سنوات الحرب الماضية، والحصار الاقتصادي الظالم على سوريا، الذي تغلغلت آثاره بكل مكونات المجتمع، الأمر الذي يفرض واقعاً جديداً، يحمل رؤى مستقبلية ترسم استراتيجيات ينبغي العمل عليها، والاستفادة من الواقع وتجارب الآخرين.

حتى ننجح في ذلك لابد من العودة قليلاً إلى الوراء، وإجراء مراجعة شاملة للمراحل التي مر بها الاقتصاد السوري، ودراسة مراحل تطوره، وذلك من أجل تكوين رؤية واضحة يمكن الاعتماد عليها خلال الأيام القادمة، وتخدم عملية التطوير والتحديث التي ننشدها، وخاصة أننا نمر في ظروف

نحتاج فيها لأكثر من أي وقت مضى لإعادة ترتيب البيت الداخلي للاقتصاد الوطني.

تطور مهم

وهنا يرى "أحمد" أن الانفتاح الحاصل اليوم على العالم الخارجي يُعتبر تطوراً مهماً في المشهد الاقتصادي السوري، خاصة بعد سنوات من العزلة، لكن هذا الانفتاح لا يجري في بيئة مثالية، بل يأتي وسط تحديات كبيرة، على رأسها العقوبات الغربية، وضعف البنية الاقتصادية، ومحدودية الإمكانات في معظم القطاعات.

من حيث المبدأ

وبالتالي الانفتاح يوفر فرصاً لتعزيز التجارة، وجذب الاستثمارات، ونقل المعرفة، من حيث المبدأ، لكن من الناحية العملية، قدرتنا على الاستفادة منه محدودة حالياً، بسبب تراكم مشكلات داخلية تعود لسياسات سابقة اتسمت بالانكفاء والتردد في الإصلاح، بعضها بسبب غياب حالي لرؤية استراتيجية للاقتصاد السوري.

والمطلوب اليوم هو الاستعداد لهذا الانفتاح بإصلاح تدريجي وعقلاني، وتحديث البنية المؤسسية لتستوعب الفرص بدل أن تتحول إلى مصدر ضغط جديد.

القطاع المصرفي ومفتاح الحلول

والسؤال الضاغط اليوم وهو الأهم يكمن في كيفية الاستفادة من هذا الانفتاح لتطوير آلية العمل المصرفي، باعتباره من أهم القطاعات التي تترجم نجاح خطوات الانفتاح، والتي يرى فيها "الخبير أحمد" أن القطاع المصرفي هو أحد المفاتيح الأساسية لأي انفتاح اقتصادي ناجح، واليوم يعاني هذا القطاع من ترهل إداري، وقيود تنظيمية، وتأخر في استخدام الأدوات الحديثة، سواء التكنولوجية أو التشريعية.

تحديث القوانين

وبالتالي لتحقيق الاستفادة من الانفتاح، لا بد من إعادة النظر في طريقة عمل المصارف، حيث نحتاج إلى تحديث القوانين الناظمة، تدريب الكوادر، إدخال أنظمة الدفع الإلكتروني بشكل واسع، والعمل على تحسين ثقة المواطنين بالقطاع المصرفي، كذلك يمكن الاستفادة من التعاون مع مؤسسات مالية دولية لنقل الخبرة والمعايير الحديثة، خاصة في إدارة المخاطر والحوكمة.

المهمة ليست مستحيلة

مع ذلك لا يمكن القول إن المهمة مستحيلة يضيف أحمد-، إذا تم وضع خطة تدريجية للإصلاح، تبدأ بإعادة هيكلة العمل المصرفي، وتعزيز الاستقلالية، وتحسين البيئة القانونية، فإن هذه المؤسسات قادرة على التأقلم، المهم هو ألّا يكون الانفتاح هدفاً بحد ذاته، بل وسيلة لتطوير البنية الداخلية بشكل واقعي وعملي.

وجه الفائدة

ومن التطورات التي ظهرت خلال الفترة الحالية، وخاصة بعد عملية التحرير، وفقاً للخبير، انفتاح المؤسسات الدولية نحو الواقع السوري، واستهداف بعض قطاعاته الاقتصادية والخدمية، لاسيما البنك الدولي، وكيفية استفادة السوريين من هذه المؤسسة الدولية الضخمة بكافة أعمالها، حيث أكد "أحمد" أن وجه الاستفادة الفعالة "يكمن في الفرص الحقيقية التي يوفرها الانفتاح للمساهمة في إعادة الإعمار والتنمية، والبنك الدولي لا يقدّم تمويلاً فقط، بل يوفّر أيضاً دعماً فنياً مهماً في مجالات مثل التعليم، والصحة، والبنية التحتية، وتمكين المؤسسات.

رؤية اقتصادية للمستقبل السوري..

2035 خريطة العبور للمستقبل من التشخيص إلى التصميم

الحرية– هناء غانم

في ظل التحولات الاقتصادية العميقة التي يشهدها العالم، وتزايد حدة التحديات الداخلية والخارجية، يبرز سـؤال جـوهـري أمـام الاقتصاد الـسـوري، كيف يمكن الانتقال من مرحلة الصمود وإدارة الأزمـات إلى مرحلة النهوض المستدام؟

الإجابة، وفق خبراء الاقتصاد، لا تكمن في الحلول الجزئية أو الإجراءات الظرفية، بل في امتلاك رؤية اقتصادية مستقبلية واضحة المعالم، قادرة على توحيد الجهود وتوجيه الموارد نحو أهداف محددة وقابلة للتحقق.

في هذا السياق، يؤكد الدكتور والباحث الاقتصادي عامر محمد خربوطلي أن الحديث عن الرؤية الاقتصادية «ليس ترفاً فكرياً ولا طرحاً فلسفياً معزولاً عن الواقع»، بل يمثل جوهر أي انتقال جاد إلى مستوى اقتصادي جديد، بغض النظر عن حجم الإمكانات المادية أو المالية أو البشرية المتوافرة، أو مستوى الدعم التنموي الداخلي والخارجي.

الرؤية شرط أساسي للنهوض

ويرى خربوطلي في تصريحه لـ"الحرية" أن غياب الرؤية الاقتصادية يبقي الاقتصاد في حالة مراوحة أو تحسن بطيء غير محسوس، مهما بلغت الجهود المبذولة، «فالعمل من دون رؤية يبقى جهداً مـهـدوراً، كما أن الرؤية من دون عمل لا تتعدى كونها حلماً جميلاً صعب التنفيذ»، مشدداً على أن سوريا اليوم بأمسّ الحاجة إلى رؤية اقتصادية تمتد لعقدٍ زمني واضح، وصولاً إلى عام 2035 ، تُحدد الأهداف والسياسات والإجراءات، وتُترجم إلى برامج ومشاريع ذات نتائج قابلة للقياس والتقييم.

ويضيف: إن وجـود مثل هذه الرؤية يشكل العامل الحاسم في استقطاب الدول والمؤسسات والمنظمات والشركات للمشاركة في عملية إعادة البناء الاقتصادي، حيث تتوزع الأدوار، وتتحدد المشاريع، وتُرسم الأولويات ضمن إطار وطني جامع، لا وفق اعتبارات فردية أو مصالح متفرقة.

من التوقع إلى التصميم الواعي للمستقبل

ويـشـرح خربوطلي أن الـرؤيـة المستقبلية ليست مجرد توقع لما قد يحدث، كما كان الحال في كثير من الخطط التقليدية، بل هي «تصميم واعٍ للمستقبل المرغوب»، قائم على عملية تخيل إبداعية لما يمكن تحقيقه بالإمكانات المتاحة، مستندة إلى تجارب الدول التي استطاعت تحقيق قفزات نوعية خلال فترات زمنية قصيرة، ليس فقط بفضل مواردها، بل بامتلاكها رؤية ملهمة وتنفيذاً احترافياً لأهدافها.

ملامح رؤية سوريا 2035

ويحدد الدكتور خربوطلي مجموعة من المرتكزات الأساسية لرؤية سوريا 2035، في مقدمتها بناء اقتصاد حر تنافسي، مدعوم بشبكة أمان اجتماعي تحمي الفئات الأكثر هشاشة، إلى جانب إعطاء القطاعات الإنتاجية، من زراعة وصناعة تحويلية واستخراجية، الدور المحوري في خلق القيمة المضافة، مع التأكيد على أهمية قطاعي التجارة والخدمات بوصفهما رافعة أساسية لنجاح هذه القطاعات، وليس دوراً هامشياً أو ثانوياً.

كما تقوم الـرؤيـة، حسب خربوطلي، على تحويل الميزات النسبية في السلع والخدمات إلى ميزات تنافسية عالية القيمة، وتعظيم الدخل القومي والفردي، وجعل تحسين مستوى المعيشة هدفاً رئيسياً لا يمكن الحياد عنه.

وتشمل كذلك الارتقاء بقطاع الخدمات العامة والبنى التحتية إلى مستويات الـدول الناهضة، والاعتماد على التقانة والتكنولوجيا وريادة الأعمال، مع تركيز خاص على دعم وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دون إغفال المشاريع الكبرى والاستراتيجية.

دور القطاع الخاص والحكومة

ويؤكد خربوطلي أن قطاع الأعمال الخاص يجب أن يكون في صلب عملية النهوض الاقتصادي، في حين يقتصر دور الحكومة على كونها حكماً وموجهاً وداعماً لكل ما يخدم الاقتصاد الوطني، ضمن إطار واضح من الحوكمة الاقتصادية القائمة على الشفافية والمساءلة والإفصاح، إضافة إلى ترسيخ مبادئ الكفاءة والعدالة وتكافؤ الفرص.

نحو إدارة حديثة وتنمية شاملة

وتتضمن الرؤية أيضاً، وفق خربوطلي، الانتقال من البيروقراطية المترهلة إلى الإدارة الحديثة والتحول الرقمي، وتحقيق تنمية شاملة ومتوازنة تغطي كامل الجغرافيا السورية من دون تمييز، بمشاركة فاعلة من جميع أبناء المجتمع السوري المثقفين اقتصادياً واجتماعياً وفكرياً.

الرؤية بوصفها بوصلة المستقبل

ويختم الدكتور عامر محمد خربوطلي حديثه بتأكيد أن الرؤية الاقتصادية المستقبلية لسوريا الجديدة تمثل «البوصلة في بحر متلاطم من التحديات والمتغيرات»، وهي خريطة الطريق نحو مستقبل واعد، ووقود رحلة التحول المصيرية، معتبراً أنها ليست ترفاً تنظيرياً، بل العنوان الحقيقي للنجاح القادم.

قطاع الطاقة بسوريا بين رماد الحرب وأمل الاستثمارات

الحرية - منال الشرع

أوضـح الخبير الاقتصادي الدكتور علي محمد، لـ" الحرية" أن مشكلة الطاقة في سوريا تجذرت بشكل كبير خلال الـ 14 عاماً الماضية، نتيجة مباشرة للحرب التي شنها النظام البائد والتي دمـرت البنية التحتية وأوقفت عجلة الإنتاج.

بالأرقام

ولـتـقـديـم صـورة واضـحـة عـن حجم التراجع، بين د.محمد ، أنه في عام 2011، كـان إنتاج النفط السوري مقبولاً إلـى حد ما، كان يبلغ الإنتاج 386 ألف برميل يومياً، لكن هذا الواقع تغير كلياً ، فمع نهاية عام 2024، لم يكن الإنتاج اليومي يتجاوز 24 ألف برميل، وهو ما يمثل انخفاضاً ملحوظاً، وخـلال العام الحالي بعد مرحلة التحرير شهدنا زيـادة بسيطة لكنها مهمة، حيث زاد نحو 100 ألف برميل يومياً للإنتاج.

وفيما يتعلق بقطاع الغاز، أوضح الدكتور محمد أن وضعه لم يكن أفضل حالاً، ففي عام 2011، كانت سوريا تنتج ما يقارب 9 مليارات متر مكعب من الغاز سنوياً، أي بمعدل يومي يتراوح بين 24 و 25 مليون متر مكعب يومياً و الإنتاج الحالي لا يتعدى 7 ملايين متر مكعب يومياً، أي ملياران ونصف المليار متر مكعب سنوياً فقط وتكون نسبة الانـخـفـاض تـتـراوح بين 72 - 75%

فالغاز والنفط لايكفيان الاحتياجات وبالتالي الاستيراد كبير .

نظرة نحو المستقبل.. استثمارات

وفـي مـعـرض حـديـثـه بـيـن د. محمد أن الحكومة تسير في خطى بـارزة نحو تعزيز التعاون الاقـتـصـادي حيث وقعت مع شركات سعودية ذات صيت وأهمية حزمة من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الـتـي تـهـدف إلـى إنـعـاش وتطوير قطاع الطاقة في سوريا، الذي عانى من تحديات كبيرة خلال السنوات الماضية. وتشمل هذه الشراكات مجالات النفط والغاز والكهرباء والطاقة المتجددة، ما يبشر بمرحلة جديدة من الاستثمار وإعـادة الإعمار بهدف إعادة تأهيل القطاع ورفع مستويات الإنتاج

وهناك توقعات مع إبرام الاتفاقيات إلى زيـادة الإنتاج من النفط قد تصل إلى ٥٠ % مع نهاية العام القادم والغاز سيرتفع إلى أعتاب ١٥ مليون متر مكعب.

العـدد 17 | السنة الأولى | الأربعـاء 17 كانـون الأول 2025 م

نحتاج جهوداً استثنائية لتشغيلها..

ما هي محركات نمو الاقتصاد السوري؟

الحرية – ميليا اسبر

تقف سوريا اليوم على أعتاب مرحلة جديدة تتطلب جهوداً استثنائية من الجميع للنهوض بها اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً بهدف توظيف رؤوس أموال جديدة من الداخل والخارج، ورفع الكفاءات بالمجالات كافة.

الخبيرة في مجال الاقتصاد الدكتورة شمس محمد صالح أوضحت في تصريح لـ" الحرية" أن بناء اقتصاد قوي وجاذب للاستثمارات يتطلب التركيز على الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتوفير بيئة تشريعية وقانونية شفافة وعادلة، بمعنى تعزيز سيادة القانون مع العمل على إجراء إصلاحات هيكلية تتعلق بالبنية المالية والنقدية لضمان الانضباط والشفافية والعمل على تطوير الاستثمار في البنية التحتية وتطوير التعليم والتشجيع على الاختراع والابتكار، إضافة إلى العمل على تشجيع القطاع الخاص وريادة الأعمال ودفعه قُدماً ليكون رافداً حقيقياً للقطاع العام. وكذلك تقديم حوافز وتخفيضات ضريبية، وتسهيل إجراءات التمويل، وإقامة المناطق الاقتصادية الخاصة (مناطق حرة/تجهيز الصادرات)، إضافة إلى العمل الدؤوب للتحول نحو اقتصاد قائم على المعرفة والمنافسة العالمية.

ركائز بيئة استثمارية

وترى د. صالح أن كل ذلك يضعنا أمام مسؤولية وطنية تتطلب العمل على إيجاد ركائز لبيئة استثمارية حقيقية تتمثل:

1- تحقيق الاستقرار الوطني من خلال ضمان الاستقرار السياسي والأمني الذي هو حجر الزاوية لجذب الاستثمار.

2 – تعزيز سيادة القانون والشفافية، عن طريق جعل القانون مظلة للجميع وتطبيقه بشكل عادل حيث أن وجود تشريعات واضحة ومستقرة يقلل المخاطر على المستثمرين وينعدم فيه الثغرات التي تسمح بالالتفاف على القوانين

3- هيكلية وإصلاحات إدارية: عبر تعزيز الانضباط المالي وزيادة الإيرادات، وترشيد الإنفاق وتقليل الدين العام وتعزيز عملية الإصـلاح الضريبي الـذي ينعكس على الاقتصاد والمواطن بشكل عام.

4- العمل على تحسين البنية التحتية الخدمية: عبر إفساح المجال لاستثمارات ضخمة في الطرق والنقل والطاقة لربط الاقتصاد العالمي وتقليل تكلفة التشغيل.

إرادة وطنية حقيقية

وأضافت الخبيرة الاقتصادية: كل هـذا يتطلب إرادة وطنية حقيقية وسياسات محفزة للاستثمار تجعل من سوريا بوصلة كل متمدن عبر:

1- تقديم الحوافز الضريبية والجمركية وتقديم تسهيلات ضريبية لجذب الاستثمار الأجنبي والمحلي في قطاعات معينة وتصفير الضرائب ما أمكن، وتخفيف حدة الروتين والبيروقراطية وإزالتها في كثير من المفاصل والهيكلية الإداريـة و تبسيط الإجراءات وتقليل الروتين الحكومي أمام المستثمرين.

2- العمل على تشجيع القطاع الخاص وتحويل الاقتصاد ليصبح مدفوعاً بالقطاع الخاص والمنافسة وجعله شريكاً حقيقياً في البناء والتنمية

3- العمل على إنشـاء مناطق خاصة تعنى بتجهيز الـصـادرات والمناطق الصناعية الحرة لتسهيل العمليات وتوفير الخدمات للمستثمرين.

محركات النمو

وحسب د. صالح أن كل ذلك يضعنا أمام مسؤولية وطنية تدفعنا للبحث عن محركات النمو وبناء القدرات عبر سلسلة عملية تترجم الجهود الوطنية الخلاقة عن طريق التعليم والتحفيز على الابتكار، عبر تعزيز الاستثمار في البحث العلمي، وتطوير المهارات لبناء قوة عاملة عالية الكفاءة ، وكذلك العمل على تعزيز الاستثمار الفكري لأنه الأوسـع والأخصب والأفضل، إضافة إلى دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، عبر توفير التمويل والدعم لتشجيع ريادة الأعمال والابتكار والاحتضان الاستشاري والإداري لهذه المشاريع.

منوهة بأهمية إيجاد بيئة مناسبة للتنويع الاقتصادي عن طريق الاعتماد على قطاعات متنوعة (الصناعة،الخدمات التكنولوجيا) بدلاً من قطاع واحد، مشيرة إلى تعزيز الثورة التقنية والتكنولوجيا والرقمنة، وتحقيق عملية دمج التكنولوجيا بالأعمال لزيادة الإنتاجية والتنافسية.

البحث عن أسواق محلية

وأكدت الخبيرة الاقتصادية على ضرورة البحث عن أسواق محلية ترفع نسبة الطلب المحلي وتكـون مصدر إغـراء للمستثمرين، وأيضاً تعزيز قطاع التصدير والتركيز على زيادة تنافسية الصادرات السلعية والخدمية، إضافة إلى إقامة علاقة تشاركية مجتمعية، من خلال دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي،وهذا يحقق شراكة وطنية حقيقية.

وختمت د. صالح أن هذه الجهود المشتركة تساهم في إيجاد بيئة جاذبة ومستدامة تجعل من سوريا وجهة مفضلة للمستثمرين المحليين والأجانب، ما يعزز النمو وخلق فرص العمل، وبذلك تكون سوريا ميدان عمل حقيقياً لكل من قصدها.

«التجارة الداخلية» بحلب

تشدد الرقابة وتكثف جهود حماية المستهلك

الحرية – أنطوان بصمه جي

كـشـف مـديـر الـمـكـتـب الصحفي فـي مديرية الـتـجـارة الداخلية وحماية المستهلك بحلب بلال الأخرس عن حصيلة الأنشطة الرقابية والفنية للشهر الماضي تشرين الثاني، والتي شملت آلاف الإجراءات والفحوص في مختلف القطاعات التجارية والخدمية بالمحافظة.

وأوضـح مدير المكتب الصحفي من خلال تقرير حصلت "الحرية" على نسخة منه، أن العدد الإجمالي للضبوط العدلية بلغ 923 ضبطاً، وللأفران 80 ضبطاً، وفيما يتعلق بضبوط الأمبيرات 37 ضبطاً، وفيما يتعلق باللحوم 39 ضبطاً، أما الضبوط المتعلقة بعدم الإعلان بلغت 358 ضبطاً ومـواد منتهية الـصـلاحـيـة 39 ضبطاً، اشتراطات صحية 153ضبطاً، بيانات 31 ضبطاً وفيما يتعلق بالفواتير 125ضبطاً، ومخالفات الغش والتدليس 3 ضبوط ومخالفات تعليمية وزارية 53 ضبطاً، أما الضبوط المتعلقة بمزاولة مهنة بدون ترخيص 5 ضبوط.

وعلى صعيد نشاط دائرة الشؤون الفنية والجودة من الفحوص المختبرية والرقابة النوعية، أوضح مدير المكتب الصحفي أن دائرة الشؤون الفنية والجودة أجرت 335 عينة، أسفرت عن 79 عينة مطابقة و100 عينة مخالفة. كما تم تسجيل 63 طلباً لتسجيل علامات فارقة، و63 طلباً لتسجيل كشف مسبق، إضافـة إلـى معالجة 8 شكاوى للمستهلكين.

وبالانتقال إلى دائـرة السجل التجاري في الشيخ نجار فسجلت الدائرة نشاطاً ملحوظاً فـي مجال تنظيم السجلات التجارية، حيث تم تسجيل 335 سجلاً تجارياً للأفراد و77 سجلاً للشركات. كما شمل العمل 86 تعديلاً لسجلات الأفراد و22 للشركات، مع شطب 65 سجلاً لأفراد و4 للشركات، وإعـادة تفعيل 8 سجلات مشطوبة سابقاً.

أزمة تصريف الدولارات القديمة في السوق السورية

الحرية – بشرى سمير

فـي الأسـواق الـسـوريـة، وفـي محال الصرافة، تحوّلت الـدولارات الأمريكية من الإصـدارات القديمة (قبل عام 2006) إلى ما يشبه «عملة من الدرجة الثانية»، حيث يتم رفضها في العديد من الصرافات أو قبولها بخصم كبير قد يصل إلى 40 % من قيمتها الاسمية. هذه الظاهرة ليست مجرد إشكالية تقنية في سوق الصرف، بل تعكس أزمة اقتصادية مركبة تعيشها سـوريـا بعد أكـثـر مـن عقد مـن الحرب والعقوبات الدولية.

الدولار الأبيض بين الرفض الشعبي والأسباب الاقتصادية

وأشار الخبير الاقتصادي والمالي صالح إبراهيم إلـى أن أصـل التمييز بين الـدولار «الأزرق» والأبيض يعود إلى الاختلاف في التصميم والألـوان بين الإصـدارات الحديثة والقديمة للعملة الأمريكية، وفي سوريا، تحوّل هذا الاختلاف الشكلي إلى ظاهرة اقتصادية واجتماعية تستحق الوقوف عـنـدهـا، وخـاصـة مـع تفضيل التعامل بالإصدارات الجديدة ورفض القديمة في العديد من الحالات.

ويـعـزو إبـراهـيـم هـذه الـظـاهـرة إلى مجموعة من الأسباب المتداخلة، منها العقوبات الدولية والحصار المالي الخانق الـذي كـان مفروضاً على سـوريـا بسبب سياسات النظام الـسـابـق، حيث مثّلت العقوبات الاقتصادية الأمريكية العامل الأكثر تأثيراً، ونتج عنها عزلة مالية وصعوبة إعـادة تدوير هـذه العملات عبر القنوات المصرفية العالمية، إضافة إلى زرع الخوف في نفوس الصرافين والتجار من تبعات التعامل بأموال قد تكون مرتبطة بمخالفة العقوبات، وتالياً عدم قدرة البنوك السورية في تلك الفترة على تحويل هذه العملات إلى الخارج.

أسباب رفض الإصدارات القديمة في السوق السورية

وأضـاف إن رفـض الـدولار الأبيض أدى إلى تعقيد الحياة الاقتصادية للمواطنين، وخـاصـة أولـئـك الـذيـن يـحـصـلـون على تحويلات من الخارج بالإصدارات القديمة، إذ يضطرون إلى عمليات تحويل إضافية أو خسارة جزء من قيمة عملتهم. ومن أسـبـاب رفـض التعامل بـالـدولار الأبيض، حسب إبراهيم، انتشار حالات التزوير، وعدم توافر أجهزة متطورة لكشف التزوير في العملات القديمة، إضافة إلى نقص الخبرة لدى العديد من الصرافين في التعرف على هذه الإصدارات.

كما أن حرص المواطنين في فترة من الفترات على الاحتفاظ بمدخراتهم الورقية أدى إلى تدهور حالة بعض العملات مع الـزمـن، مـا أثـار الشكوك حـول صحتها. ولفت إبراهيم إلى وجود عوامل نفسية واجتماعية لهذه الظاهرة التي تكاد تكون محصورة في سوريا، بينما معظم دول أوروبـا تتعامل بشكل طبيعي مع النسخ القديمة من الدولار. ومن هذه العوامل ثقافة الشكوى والريبة والحذر المفرط في التعاملات، وتضخيم حجم الخسائر، رغم أن معظم الدولارات القديمة صالحة قانونياً.

وأشـار إلـى أن الجهل وقـلـة الوعي بحقيقة أن الولايات المتحدة لا تلغي أي إصدار قديم من عملتها، يلعبان دوراً في تعزيز الثقة بالدولارات القديمة والحفاظ على قيمتها.

نشر الوعي وحلول مقترحة

وأكـد إبـراهـيـم أهمية نشر الوعي حول هذا الموضوع، واقترح إنشاء مكاتب متخصصة لفحص واستبدال الـدولارات القديمة، وتوعية الصرافين والمواطنين بحقيقة هذه العملات وقيمتها القانونية، مع وضـع ضوابط للخصم المسموح به وتوحيد الأسعار. وختم بالقول إن أزمة رفض الـدولارات القديمة في سوريا هي مجرد عرض من أعـراض مرض اقتصادي وسـيـاسـي أعـمـق، بينما تبقى الحلول الجذرية مرتبطة بتسوية شاملة للأزمة السورية، مع وجود مساحة للعمل على حلول تخفيفية تحمي المواطن العادي من الخسائر الفادحة.

القيمة الفعلية للعملة

وطـالـب إبـراهـيـم المواطنين برفض تصريف العملة القديمة إلا بقيمتها الفعلية، والإبـلاغ عن أي مخالفة تتعلق بعدم قبول أوراق المئة دولار القديمة عند الـصـراف، لأن الأمـر على الأرجـح غير شرعي. ويرى أن فتح المجال أمام المزيد من الشاحنين للعملة الصعبة من الخارج ومنحهم رخصاً قانونية سيعزز التعامل بـالـدولار الأمـريـكـي بـإصـداراتـه القديمة والجديدة بالقيمة نفسها، مطالباً الجهات المعنية بفرض غرامات مالية فورية على أي جهة تمتنع عـن قبول ورقـة نقدية سليمة حتى لو كان إصدارها قديماً، وذلك لوقف تجديد دورة المال الأسود.

وأضاف إن إلغاء قانون قيصر يمكن أن يؤثر بشكل كبير في الاقتصاد، سواء على قيمة الدولار أو حركة التجارة، حيث ستشهد الأسواق تغييرات في قيمة الدولار القديم والحديث مقابل العملات الأخرى، بالإضافة إلـى تدفق مختلف للسلع والخدمات. وأوضح أن الأمور تعتمد على عدة عوامل مثل الاسـتـقـرار الأمـنـي والسياسي في المنطقة واستجابة الأسواق، فقد يتوقع البعض تحسناً في قيمة الـدولار نتيجة لتحسن الظروف الاقتصادية، بينما يمكن أن يؤدي تزايد العرض والطلب إلى تقلب جديد.

وختم إبراهيم بالقول إن الملاحظة الأكـثـر إيـلامـاً هـي أن هـذه الأزمـة تضع المواطن السوري في مأزق وجودي، إذ إن الدولارات القديمة المهجورة في الأسواق السورية تمثل مدخرات لسنوات من العمل والجهد والعرق، وأحلاماً أرجئت إلى حين، وخسارتها بالنسبة له خسارة كبيرة.

التنظيم الزراعي حجر الأساس لتنفيذ الخطة الإنتاجية الزراعية بأفضل مردود

الحرية – ربا أحمد

يشكل التنظيم الـزراعـي حجر الأسـاس في تنظيم الواقع الزراعي في محافظة طرطوس، ومن أجل تحديد الخطة الزراعية والإنتاجية من قبل مديرية الزراعة، كما تعتبر ركيزة للفلاح لحصوله على قروضه وسماده والتعويض عن كوارثه.

لكن من ناحية أخرى هناك مئات الدونمات في قرى متعددة في محافظة طرطوس لا يمكن توفر لها ورقة التنظيم الزراعي نتيجة حالات قانونية خاصة كالشيوع ووضع اليد.

مدير زراعة طرطوس الدكتور محمد الأحمد أوضح لـ "الحرية" أن منح التنظيم الزراعي يستمر اعتبارا من ١/٨ في كل عام ولغاية٣١/ ٣ في العام التالي للمحاصيل المخططة للموسم الـزراعـي، بـدءاً بالمحاصيل النجيلية والشتوية وللزراعات المحمية والربيعية (البطاطا) والأشجار المثمرة والزراعات التكثيفية تباعاً.

وبحسب خطة التمويل المصرفي للانتاج الـزراعـي ،حيث يتم تقديم كافة التسهيلات للقطاعين الفردي والتعاوني ولا توجد صعوبات .

وأشـار الأحمد إلـى أنـه يتم منح التنظيم لجميع المزارعين من كافة القرى حال تقدمهم بطلب تنظيم وفق المساحات المخططة لكل قرية، ويمنح التنظيم الزراعي وفق أحد مستندات الحيازة المحددة في القرار الوزاري ٨/ت .

وفـي حـال تعذر تقديم إثباتات الملكية كـأراضـي وضـع اليد مثلاً يتم إجـراء الكشف الحسي من قبل اللجان المكانية لمنح التنظيم وفق استمارة الكشف الحسي.

لذلك يتم التعاون والتنسيق اليومي مع الرابطة الفلاحية واتحاد الفلاحين والمصرف الزراعي لتذليل كافة الصعوبات والمعوقات بما يتيح تنفيذ الخطة الانتاجية الزراعية بما يحقق أعلى إنتاجية في وحدة المساحة كماً ونوعاً، وبما يعزز الأمـن الغذائي والعائدية المتوخاة للمزارعين.

الحرية
العـدد 17 | السنة الأولى | الأربعـاء 17 كانـون الأول 2025 م

لها أهمية اقتصادية فائقة في الزراعة والصناعة..

أين سوريا اليوم من أبحاث التقانات الحيوية والنانو؟

الحرية – حسام قره باش

رغـم التعثر والضغط الكبير على الأبـحـاث العلمية والمختبرات خلال فترة حكم النظام المخلوع، لاتزال سوريا تحتفظ بنشاط بحثي ملحوظ في مجال التقانة الحيوية وتقانات النانو خاصة في المجالات الأقرب لاحتياجات الناس اليومية كالزراعة والغذاء. دول عديدة أصبحت رائدة في مجال تكنولوجيا النانو لأهميتها الاقتصادية الفائقة في الزراعة والصناعة وغيرها، فأين سوريا من هذه التكنولوجيا اليوم؟

الصورة العامة

الباحث في التقانات الحيوية والبحوث العلمية الزراعية الدكتور ينال القدسي، يلخص في حديثه لـ"الحرية" الشكل العام لهذه الأبحاث التي تنجز وتنشر وتترجم أحياناً عملياً إلى تجارب حقلية، غير أن تجربة الانتقال إلى منتج واسع في السوق لايزال محدوداً لضعف التمويل والبنية التحتية والشراكات الصناعية

النانو الزراعي

الدكتور القدسي يرى أن الجزء الأكثر نضجاً وقابلية للتطبيق اليوم، يتركز في التقانة الحيوية الزراعية لأن مسارها من المختبر إلى الحقل واضح من خلال النتائج المحققة في زيـادة الإنتاجية وتحسين النوعية وتقليل الآفـات المرضية وتحقيق الربحية للمزارع.

ويتابع تصريحه: تتقدم تقنيات النانو بحثياً بشكل جيد خاصة في مجال النانو الزراعي، لكنها خطوة ناقصة تحتاج لأن تتحول إلى التصنيع ومعايير الجودة والتوزيع.

ففي المجال الزراعي، يؤكد القدسي أن إحدى الخطوات التي تحظى بأهمية بالغة، هي زراعـة الأنسجة النباتية لإنتاج بذار وشتول عالية الجودة وخالية من الأمراض، وهذا المجال لا يعامل كبحث نظري فقط، حيث ظهرت دراسات اقتصادية مقارنة تثبت أن ارتفاع تكلفة بذار الأنسجة يمكن تعويضه عبر إنتاجية أعلى وربح أفضل، ما يجعلها تقنية مقنعة للمزارع حين تتوفر منظومة اعتماد وجودة وتسويق.

وتطرق القدسي في حديثه إلى تطبيقات النانو الزراعي أيضاً في مجال تصنيع الأسمدة مضبوطة التحرر أو البطيئة، إذ يدرس استخدام خامات محلية مثل (حجر الزيوليت) بعد طحنه وتعديله لحمل العناصر المغذية وتحريرها تدريجياً، منوهاً بالجدوى الاقتصادية من ذلك من خلال تقليل فاقد السماد ورفع كفاءة التسميد وخفض التكلفة على المدى المتوسط واعطاء قيمة مضافة لمواد خام محلية متوفرة عندنا.

وأشـار كذلك إلـى تـجـارب حقلية فـي الـرش الورقي المعتمد على استخدام مغذيات دقيقة نانوية مثل (الحديد النانوي) على بعض المحاصيل البستانية لتحسين الإنتاج والصفات النوعية وتقليل أعراض نقص العناصر. ويضيف: تظل المخصبات الحيوية (كالتلقيح بكائنات نافعة أخرى) بديلاً أو مكملاً يقلل الاعتماد على الأسمدة المعدنية عندما تبنى المنتجات على سلالات محلية مع ضبط جودتها.

ماذا عن الصناعة؟

ووفقاً للباحث ينال القدسي، يشدد على أن الزراعة حالياً هي الرافعة الأسرع لإظهار الأثر الملموس مقارنة بالصناعة رغم وجـود توجه بحثي واهتمام أكاديمي في تطبيقات النانو والبيوتكنولوجيا، لكن تحويل النتائج إلى منتجات صناعية يصطدم بمتطلبات إضافية من خطوات تجريبية صناعية وتوثيق الجودة والمواصفات وضمان التسويق والاستثمار.

حبيسة الأدراج

وفي رده على سؤال، هل تبصر أبحاث التقانات الحيوية النور في سوريا أم أنها تُجمد وتبقى رهينة الوقت والتمويل لتطبيقها على أرض الواقع؟

يجيب القدسي: هناك أبحاث وصلت إلى تجارب حقلية ودراسـات اقتصادية، وهذا بحد ذاته خروج من الأدراج، إنما المشكلة أن الكثير من المشاريع تقف عند نهاية الورقة العلمية بدلاً من تحولها لبداية المنتج.

وقال للحرية: الفجوة ليست في الأفكار فقط، بل في الحلقة التي تربط البحث بالسوق وحاجته إلـى التمويل التطبيقي والشراكات والتصنيع والاعتماد.

صعوبات تعيق التوسع

يجمل القدسي معوقات أبحاث التقانات الحيوية في ضعف التمويل المستدام والمواد المستهلكة والصيانة والمعايرة وضعف نقل التكنولوجيا وقلة الحاضنات ومكاتب الربط مع القطاع الخاص واستنزاف الكفاءات في هذه التخصصات، إضافة إلى صعوبات توريد الكواشف والقطع ومواد التحليل ما يبطئ التجارب ويرفع تكلفتها.

التركيز القادم

ينبغي أن تتوجه الأولوية في إحداث أثر سريع وملموس لإنتاج مشاريع قريبة من السوق كتوسيع برامج البذار والشتول عالية الجودة واختيار تركيبات محددة من الأسمدة النانوية وتحويلها إلى منتج معياري بتجارب متعددة المواقع حسب رأيه.

أسعار المنازل وإيجاراتها تصل إلى أرقام خيالية في دير الزور

الحرية – عثمان الخلف

سجلت أسـعـار الـمـنـازل فـي مدينة ديـرالـزور ارتـفـاعـاً ملحوظاً هـذه الأيـام، مقارنةً بالأشهر السابقة، إنْ لجهة حركة الاستئجار للسكن أو للشراء، مُشكلةً إحدى أبرز المشكلات التي تؤرق أبناء المحافظة، سـواء أكانوا القاطنين أو العائدين بعد سقوط النظام البائد، في ظل الوضع المعيشي الصعب، وقلة فـرص العمل، والأمر على مدينتي الميادين والبوكمال.

منذ أشهر قليلة لم تكن أسعار المنازل بمدينة دير الـزور بهذا الارتفاع الفاحش، وخـصـوصـاً بالنسبة للمُستأجرين ممن يـودون السكن، ففي حين كانت أجرة المنزل في الأحياء السكنيّة لم تكن تتجاوز في حي "الجورة" كمثال سقف الـ400 ألف ليرة سورية، وفي حي " القصور" مليون ليرة، وفي حيي " الجبيلة " و" الموظفين " بين 200 – 250 ألف ليرة سورية، الاستطلاع السريع لحركة التأجير هذه الأيام يكشف مـدى سرعة هـذا الارتـفـاع، والـتـي تُثقل كاهل الأهالي ممن لا يمتلكون منزلهم الخاص، فيضطرون للاستئجار، في ظل واقع معيشي صعب، وقلة فرص العمل.

وسيم السرحان صاحب أحد المكاتب العقارية يقول لـ" الحرّية ": " لقد ارتفعت أجرة المنازل مؤخراً، حيث باتت تتراوح في حـي "الجورة" للمنزل غير المـفـروش ما بين 1 – 1,5 مليون ليرة سورية، أما المنزل المفروش فتبدأ من 4 ملايين ليرة، إلى 5 و6 ملايين، وذلك حسب الاتفاق بين طرفي العلاقة، أي المالك والمستأجر وفي حيي " القصور " و" الموظفين " أصبحت أجرة المنزل غير المفروش لا تقل عن 3 ملايين ليرة، أما المفروش، فيُراوح بين 7 – 10 ملايين ليرة سوريّة. يُضاف لذلك مبلغ ضمان مليون، إلى 1,5 مليون ليرة وعمولة للمكتب العقاري تصل لنصف مبلغ الأجرة الممنوحة.

وعلى صعيد حركة أسعار العقارات يؤكد المتعهد عماد الناصر أنها باتت تُحلق عالياً، طبعاً حسب الموقع، والارتفاع والمساحة، لكن بالمُجمل لا يقل سعر شراء أي منزل في الأحياء المأهولة وهي التي لم تتضرر خلال سنوات الحرب عن 500 مليون ليرة سورية، وحتى 5 مليارات في حي " القصور "، وفي حي " الجورة " يبدأ سعر شراء المنازل من 130 – 200 – 300 مليون ليرة، وفي حيي " الجبيلة " و" الموظفين " لا يقل عن 250 مليون ليرة وأكثر، والأمر ينطبق على المحال التجارية.

| تفاصيل أكثر على الموقع

الاقتصاد السوري.. إرث ثقيل وخطوات حذرة نحو التعافي

الحرية – إلهام عثمان

بعد التحولات الجذرية التي شهدتها البلاد، يقف الاقتصاد السوري أمام تحدٍ مزدوج والذي يتلخص في كيفية التخلص من تركة ثقيلة خلفتها سنوات الحرب، ورسم ملامح مستقبل جديد يعتمد على أسس مختلفة كلياً، وفي هذا السياق، يمثل الوضع الاقتصادي حجر الزاوية في عملية إعادة بناء سوريا.

إرث مُدمر

وفقاً لتحليل معمق قدمه الدكتور عامر خربوطلي في حديث مع "الحرية"، فإنه لا يمكن فهم الواقع الحالي بمعزل عن المنعكسات السلبية التي خلفتها السنوات الماضية، لافتاً إلى أن النظام الجديد ورث اقتصاداً منهاراً؛ حيث انكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة صادمة لا تقل عن 85%، وترافق ذلك مع تراجع هائل في متوسط الدخل الفردي، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة إلى مستويات قياسية، ما أدى إلى كساد عام وتدهور كبير في كافة القطاعات الإنتاجية والبنى التحتية. ومعالجة هذا الإرث المعقد تتطلب جهداً استثنائياً ووقتاً طويلاً.

رؤية طموحة

تتجه الرؤية المستقبلية، كما يشير خربوطلي، نحو تصحيح المسار وإعادة بناء اقتصاد سوري جديد يقوم على قواعد المنافسة الحرة واقتصاد السوق ومبادئ الحوكمة الرشيدة، مبيناً أن الهدف الأسمى هو جعل سوريا بيئة جاذبة للاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية لتسريع عجلة النمو.

ولتحقيق زيادة ملحوظة في الناتج المحلي، يضيف خربوطلي، أنه من الضروري تحقيق معدلات نمو تتجاوز 8% سنوياً، وهو ما يستلزم استثمار ما يقارب 34% من الناتج المحلي، الأمر الذي يحتاج إلى ما لا يقل عن سنتين من العمل الاقتصادي المستمر.

واقع حذر

على الرغم من هذه الآمال، لا يزال الاقتصاد يعاني من مشاكل المرحلة السابقة، وفق رأي خربوطلي، حيث لم تشهد الساحة بعد قفزة استثمارية قادرة على إحداث فارق واضح في دخل المواطنين، فالأرقام لا تزال متواضعة؛ إذ من المتوقع ألا يتجاوز معدل النمو لعام 2025 نسبة 1%، وهي نسبة أدنى من معدل النمو السكاني البالغ 2.7%، ما يعني أن أي تحسن ملموس في المستوى المعيشي يبقى بعيد المنال على المدى القصير.

خريطة طريق

خلال العام المنصرم، اتبعت السلطات الاقتصادية مساراً إصلاحياً تضمن عدة خطوات، حسب رأي خربوطلي ومن أبرزها:

– الإصلاحات الهيكلية: والبدء بإجراءات مالية ونقدية، تمثلت في إصدار تعرفة جمركية جديدة وتعديل السياسات الاستثمارية.

– ثانياً مكافحة الفساد: والعمل على إصلاح الأنظمة الإدارية لرفع كفاءة العمل وتقليل الهدر.

– ومن خلال جذب الاستثمار: وعرض حزمة من المشاريع الحيوية في الطاقة والبنى التحتية على مستثمرين محليين ودوليين، أيضاً من خلال دعم الإنتاج.

– وبذل جهود لتحسين بيئة العمل في المدن الصناعية ومحاولة تأمين الطاقة.

– إلى جانب السعي لإنعاش القطاع الزراعي.

– وأخيراً عبر تفاهمات استراتيجية: من خلال التوصل إلى تفاهمات مبدئية حول استثمارات كبرى في المطارات والمرافئ والمجمعات العمرانية.

عقبات قائمة

لكن طريق التعافي لا يزال محفوفاً بعقبات جوهرية، هذا ما يؤكده خربوطلي، والتي تتخلص أبرز نقاطها وأهمها بغياب الخرائط الاستثمارية الشاملة التي توضح الفرص والأولويات التنموية، وبطء الاستفادة من الانفتاح الخارجي بسبب عدم إزالة العقوبات الدولية بشكل كامل سابقاً، واستمرار صعوبات الاندماج في النظام المالي العالمي، ونقص الإمكانيات المالية لدى البنك المركزي، ما يحد من قدرته على تمويل التوسع الاقتصادي، مع استمرار انحباس السيولة في الأسواق، ما يسبب جموداً في النشاط الاقتصادي.

بصيص أمل

ويختم خربوطلي حديثه: في خضم هذه التحديات، برزت خطوة إيجابية هامة تمثلت في التحرير الكامل لتداول القطع الأجنبي، وإعادة افتتاح سوق دمشق للأوراق المالية، لافتاً إلى أن لهذه الإجراءات كان أثر ملحوظ في استقرار سعر الصرف وتراجع عمليات المضاربة، ما يمثل نقطة ضوء في المشهد الاقتصادي الحالي.

الزراعة عصب الاقتصاد والمجتمع السوري

هل يتم إدخالها إلى غرفة الإنعاش التنموي؟

الحرية – ميليا اسبر

الزراعة عصب الاقتصاد السوري وعموده الفقري، ومصدر الأمن الغذائي للمواطنيين، إلا أنه في السنوات الماضية سجل القطاع الزراعي تراجعاً كبيراً في الإنتاج بشقيه النباتي والحيواني.

الخبير بالشأن الزراعي المهندس مهند الأصفر أوضح في تصريح لـ" الحريّة" أن سوريا بلد زراعي بامتياز، لكن ما حدث أن تم تحطميه وفق سياسة ممنهجة زمن النظام البائد، لاسيما بعد إحداث منصة لاستيراد مستلزمات الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني.

الاعتماد الكلي على الزراعة

وأشار الأصفر إلى أن نجاح قطاع الزراعة يكون من خلال الاعتماد الكلي عليها في الاقتصاد، لأنه من الزراعة يتم تأمين رغيف الخبز- الزيتون وزيته الحمضيات.. وكل حاجات المواطن الغذائية، فمن هذا القطاع أيضاً يتم تأمين أعلاف الثروة الحيوانية، إضافة إلى اعتماد الصناعة على الإنتاج الزراعي. لافتاً إلى أن ثلثي سكان البلاد يعتمدون على الزراعة وهي أساس ديمومة و استقرار الفلاح المواطن.

الزراعة أولوية

ويرى الخبير الزراعي أن عودة عجلة دوران هذا القطاع هي أولوية مهمة جداً، ويحتاج إلى دعم الإنتاج المحلي الزراعي وتامين كافة مستلزماته من محروقات وبذار، و لاسيما أن الأراضي الزراعية المحررة أصبحت بمعظمها قابلة للزراعة، إضافة إلى منع استيراد أي منتج زراعي متوفر لدى الفلاحين ويوفر الاستهلاك المحلي وفق خطة توافقية وروزنامة زراعية تشجع استمرار الفلاح والحفاظ على أرضه واستقراره، وهذا جانب مهم جداً للحد من هجرة قاطني الأرياف إلى المدن. مشيراً إلى تراجع في الناتج المحلي من الزراعة من 35 إلى 17 % وتهاوي هذا القطاع في سنوات عجاف.

وشدد الأصفر على ضرورة وضع خريطة طريق توضع للقطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، خريطة ترسمها الحكومة بالتعاون مع القطاع الخاص الذي هو عامل مهم من عوامل ديمومة واستمرار العمل الزراعي، هذه الخريطة تكون رافعة حقيقية للمناخ الاستثماري الزراعي في سوريا، ولتكون القوة الاقتصادية الفعلية التي تدخل ضمن العائد الاقتصادي السنوي.

بدوره الخبير الزراعي ومؤسس مبادرة المشاريع الأسرية المهندس أكرم عفيف أشار إلى أن الزراعة هي أمن غذائي، وهناك عبارة تقول: "إذا أردت ان تعرف فضل الفلاح عليك انظر إلى الطعام الذي بين يديك"، من هنا يجب العمل على الزراعة بشكل كبير. وحسب عفيف فإن تعزيز القطاع الزراعي يتطلب نخفيض التكاليف، والاعتماد على الطاقات البديلة، إضافة إلى استغلال كل نقطة مياه من الأمطار من خلال بناء سدود أو سدات مائية، كما يجب إيجاد زراعات بديلة تتحمل الجفاف لأن بلادنا معرضة للجفاف، ففي الشتاء الماضي حدث جفاف لم يحصل منذ أكثر من مئة عام.

العـدد 17 | السنة الأولى | الأربعـاء 17 كانـون الأول 2025 م

اقتصاد سوريا الأزرق بين التحديات و الفرص.. والساحل السوري كحجر أساس

الحرية_ لمى سليمان

يبرز الاقتصاد الأزرق كخيار استراتيجي واعد في سوريا و ذلك بالنظر إلى امتلاكها شريطاً ساحلياً طويلاً على البحر المتوسط وموانئ حيوية، ويُقدّم هذا النموذج الاقتصادي فرصة للتعافي و النمو المستدام للاقتصاد عبر تنويع مصادر الدخل، وخلق فرص عمل جديدة، وتعزيز الأمن الغذائي، وإعادة ربط البلاد بشبكات التجارة الدولية، ما يجعله ركيزة محتملة لمسار التنمية المستقبلية في سوريا.

وفي هذا الشأن يفنّد الخبير الاقتصادي ايهاب اسمندر أسباب تشكيل الاقتصاد الأزرق أهمية اقتصادية وفرصة استراتيجية لسوريا وهي كالتالي:

مساهمة اقتصادية جديدة: إذ يقدم هكذا نوع من الاقتصاد مصدراً جديداً ومساهماً في الناتج المحلي الإجمالي للبلد، ليعوض نوعاً ما عن الهياكل الاقتصادية التقليدية المتضررة.

تعزيز الأمن الغذائي: من خلال تطوير قطاع الصيد وتربية الأحياء المائية بشكل مسؤول، والذي يمكن من زيادة الإنتاج السمكي وتوفير مصدر بروتيني مهم وغذاء للسكان، لحمايتهم من نقص الغذاء.

توفير فرص العمل: يوفر مجموعة واسعة من الوظائف في الموانئ والصيد والسياحة والخدمات اللوجستية، لا سيما في المناطق الساحلية.

إعادة الاندماج التجاري: باعتبار الموانئ السورية (مثل اللاذقية وطرطوس) بوابات طبيعية، يمكن أن تعيد ربط سوريا بشبكة التجارة الدولية عبر البحر المتوسط، ما يساعد على اندماج سوريا في التجارة العالمية.

فرص النجاح وتحديات التطبيق

بالنسبة لفرص نجاح الاقتصاد الازرق يؤكد الخبير اسمندر لـ"الحرية" أنه من الممكن أن ينجح تطبيق الاقتصاد الأزرق في سوريا لأسباب عديدة ومنها:

الموقع الجغرافي المتميز: اذ تقع السواحل السورية على مفترق طرق بين أوروبا وآسيا وإفريقيا، بالقرب من قناة السويس، ما يجعلها موقعاً محتملاً للشحن والخدمات اللوجستية. إضافة إلى وجود أصول أساسية تتمثل بميناءين رئيسيين (اللاذقية وطرطوس) يمكن تأهيلهما وتحديثهما.

والأهم هو الحافز الاقتصادي من حيث أن الحاجة الماسة لإعادة بناء الاقتصاد تخلق حافزاً قوياً لتبني نموذج تنموي جديد ومستدام.

وفيما يخص التحديات, تحدث اسمندر عن مجموعة من التحديات التي تواجه سوريا (كدولة خارجة من صراع) معيقةً تطبيق الاقتصاد الأزرق وهي: البنية التحتية المتضررة والتي تحتاج إلى البنية التحتية للموانئ والطرق الساحلية إلى استثمارات ضخمة لإعادة التأهيل بعد سنوات من الأضرار.

القيود والعقوبات: تشكل العقوبات عائقاً رئيسياً أمام جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتكنولوجيا الحديثة اللازمة.

الإطار المؤسسي والحوكمة: يتطلب تطوير الاقتصاد الأزرق حوكمة رشيدة، وأنظمة مراقبة بيئية صارمة، وقوانين شفافة لجذب المستثمرين، وهي أمور تحتاج إلى تقوية. كما تعاني سوريا حالياً من نقص حاد في الكوادر البشرية المؤهلة.

التحديات البيئية: هناك مخاوف من التلوث البحري والاستنزاف السابق للموارد السمكية، ما يحتاج إلى خطط إدارة بيئية فعالة.

بيئة الاستثمار الإقليمية: يؤثر استقرار المنطقة وأمن الممرات البحرية على جدوى وجذب المشاريع الاستثمارية الكبرى، أي إن تعقيد المشهد الإقليمي قد يؤثر على قدرة سوريا على تطبيق هذا النوع من الاقتصاد.

الساحل السوري كحجر الزاوية للاقتصاد الأزرق

يتحدث الخبير اسمندر عن أهمية الساحل السوري كعماد أساسي للاقتصاد الازرق موضحاً أن الساحل السوري الذي يمتد لحوالي ١٨٣ كم على البحر المتوسط، هو حجر الزاوية لأي تطوير ممكن للاقتصاد الأزرق، ويمكن أن يكون:

محوراً لوجستياً إقليمياً: ليس فقط لخدمة الاقتصاد السوري، بل يمكن تطوير الموانئ لتصبح محوراً لوجستياً (Hub) يخدم حركة الترانزيت إلى العراق والأردن ودول الجوار، خاصة مع وجود طرق برية رابطة.

وهذا يتطلب تطوير "موانئ جافة" في الداخل وتسهيل الإجراءات.

مناطق اقتصادية متخصصة: يمكن إنشاء مناطق اقتصادية حرة متخصصة قرب الموانئ تجمع بين الصناعات الخفيفة والتخزين والخدمات اللوجستية، مع التركيز على الصناعات ذات القيمة المضافة المرتبطة بالبحر.

ربط الساحل بالداخل: من خلال ربط المناطق الساحلية مع المدن الصناعية والتجارية الداخلية مثل حلب ودمشق وحمص، يمكن خلق ممر اقتصادي حيوي ينشط التجارة الداخلية ويوزع عوائد التنمية.

تنمية الخدمات البحرية: تطوير خدمات إصلاح السفن، والتزود بالوقود، والخدمات المالية والتأمينية المرتبطة بالنقل البحري.

متطلبات النجاح الأساسية

ويختم اسمندر بالقول إن أهم عنصر لنجاح هذا الاقتصاد هو وضع خطة وطنية شاملة لتطبيقه وتنمية عوامل نجاحه، مع البدء بإعادة تأهيل البنية التحتية البحرية ووضع الأطر التشريعية الجاذبة للاستثمار.

برامج الصيانة والتأهيل في المقدمة

المواصلات الطرقية تتبنى حزمة مشاريع

الحرية – محمد زكريا

بين المدير العام للمؤسسة المهندس خضر فطوم أن ّ الفترة التي أعقبت التحرير شهدت المؤسسة نقلة نوعية في برامج الصيانة والتأهيل، حيث واصلت ورشات المواصلات الطرقية عملها بوتيرة متسارعة لتنفيذ مشاريع تعاقدية أبرمت العام الماضي واستُكملت خلال العام الحالي ، إلى جانب مشاريع جديدة وعمليات تدخل إسعافية في القطاعات الأكثر تضرراً وازدحاماً.

موضحاً أن المؤسسة أنجزت حزمة واسعة من مشاريع الصيانة الاستراتيجية التي طالت محاور رئيسية تشكل شرايين النقل الأهم في البلاد، حيث شملت، تنفيذ خطة مشاريع حلب – طرطوس – اللاذقية، مع صيانة طريق مطار دمشق الدولي بالكامل، وصيانة طريق دمشق – بيروت باتجاه واحد فقط (إياب)، إضافة إلى صيانة المتحلق الشمالي ذهاباً وإياباً، إلى جانب صيانة طريق دمشق – السويداء في موقع قصر المؤتمرات، وصيانة طريق بيروت القديم في الاتجاهين، وصيانة طريق حمص القديم وصيانة طريق معسكر الطلائع العشارنة – بيت ياشوط، وصيانة طريق محردة – سقيلبية، مشيراً إلى أنّ هذه المشاريع أسهمت في تحسين الانسيابية المرورية، وتقليل زمن الرحلة، ورفع مستويات السلامة على الطرق المركزية.

مشاريع قيد التنفيذ

وبخصوص المشاريع قيد التنفيذ، حيث بيّن فطوم أنّ المؤسسة تتابع تنفيذ مجموعة من الأعمال الحيوية المرتبطة بالتصريف المطري والنظافة الطرقية ضمن محاور رئيسية، شملت صيانة فروع التصريف المطري في محاور دمشق، وأعمال التصريف المطري في طرطوس وحلب، بالإضافة إلى أعمال النظافة على طريق دمشق – حمص، وأعمال النظافة في شبكة الطرق المركزية لمدينة القنيطرة، وأعمال النظافة على شبكة طرق طرطوس – حلب، منوهاً بأنّ هذه الأعمال تُنفّذ وفق برنامج زمني مدروس لضمان جاهزية الشبكة الطرقية خلال موسم الأمطار، وتقليل مخاطر الانزلاقات والاختناقات المرورية.

مشاريع جديدة

وعن التعاقدات والمشاريع الجديدة، حيث أوضح فطوم أنّ المؤسسة تعاقدت هذا العام على مجموعة من المشاريع الجديدة، أبرزها صيانة الطرق المحيطة بجسري 49 و50 على طريق أريحا – اللاذقية، كما تم التعاقد مع الشركة العامة للطرق والجسور وقطاع المشاريع المائية لتنفيذ أعمال متخصصة، كما تم إعادة تأهيل جسر القساطل، وتنفيذ صيانة لعدد من الطرق ضمن القطاع الإداري في مدينة إدلب.

أعمال إسعافية

كما نوّه فطوم بحرص المؤسسة خلال العام الحالي على تنفيذ أعمال إسعافية في أكثر المحاور حاجة للتأهيل، وذلك بعد تنفيذ دراسات مسحية شاملة في قطاعات إدلب وحلب، حيث جرى تنفيذ صيانة طريق حلب – إدلب القديم، وصيانة طريق حلب – باب الهوى، بحيث تأتي هذه الأعمال في إطار خطة الاستجابة السريعة لمعالجة النقاط الخطرة.

| تفاصيل أكثر على الموقع

«الاتصالات» و«المركزي» يحددان خارطة طريق للخدمات المالية الرقمية لتعزيز الأمن السيبراني

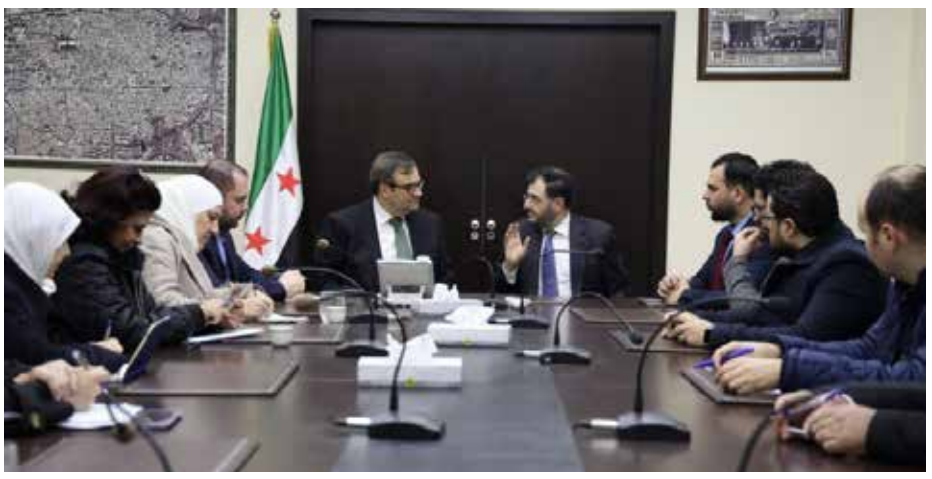

الحرية – مايا حرفوش

بحث وزير الاتصالات وتقانة المعلومات عبد السلام هيكل خلال لقاء عقد اليوم مع حاكم مصرف سوريا المركزي عبد القادر حصرية، تعزيز الأمن السيبراني في القطاع المصرفي وتحسين موثوقية الخدمات المالية الرقمية، بهدف الحفاظ على حقوق المواطنين وبناء الثقة في المنظومات المالية.

وأكـد الـوزير هيكل أن الإنسـان يعد الـعـامـل الأسـاسـي فـي تـعـزيـز الأمـن السيبراني، مشيراً إلى ضرورة تكثيف توعية العاملين فـي الـمـصـارف حـول مخاطر الاختراق وسبل الحماية، منوهاً بأن الهيئة الوطنية لخدمات تقانة المعلومات تواصل نشر التحذيرات الأمنية بشكل أسبوعي، وتواكبها بحملات توعوية للمواطنين.

وشـدد الـوزيـر هيكل على أن الـوزارة ستواصل متابعة أعمالها لتحسين مستوى الأمـن الرقمي في التطبيقات المالية، مشيراً إلـى أهمية إعـادة ضبط معايير تطبيقات شركات الهاتف المحمول لتوفير أمان وموثوقية أعلى، مؤكداً أن الـوزارة ستواصل تعزيز الوعي والتدريب في مجال الأمـن السيبراني، بالإضافة إلى مراجعة التطبيقات المالية الحساسة بشكل دوري.

بـدوره، أوضـح حاكم مصرف سوريا المركزي أن المصرف قد رفـع مستوى أمنه السيبراني، لكنه يحتاج إلـى مزيد من التحصين لضمان حقوق المواطنين، مشدداً على أهمية وجود بيئة تشريعية وتنظيمية تضمن سلامة المعاملات المالية وتحد من الثغرات الأمنية، وأشـار إلى أن المواطن كان يُعتبر الطرف الأضعف في زمن النظام البائد، ما يجعله عرضة لنتائج الاختراقات، مطالباً بتزويد المصرف ببيانات حول تلك الاختراقات من المصارف العامة والخاصة للعمل على سد الثغرات.

وفي ختام اللقاء تم الاتفاق على تعزيز التعاون بين الوزارة والمصرف المركزي في مجال تبادل المعلومات وتدريب الكوادر على حماية البيانات المالية، في إطار استراتيجية تـوازن بين تطوير الخدمات وحمايتها من المخاطر الرقمية.

أنفلونزا الطيور يثير هواجس الأمن الغذائي العالمي.. فهل تتجنب سوريا تداعياته؟

الحرية– حسيبة صالح

أنفلونزا الطيور هو مرض فيروسي معدٍ يصيب الطيور بشكل أساسي، وخاصة الدواجن والطيور المائية والبرية، ينتشر عبر الطيور المهاجرة ويسبب نفوقًا كبيرًا في الطيور الداجنة، مع إمكانية انتقال محدودة إلى البشر عند مخالطة المصابين عن كثب. أخطر أنواعه حاليًا هو الفيروس H5N1 الذي بدأ منذ عام 2021 بالانتشار بقوة عالميًا، وسُجلت حالات في أوروبا وأمريكا وآسيا وأفريقيا، ما جعله مصدر قلق عالمياً للصحة العامة والأمن الغذائي.

الوضع في أوروبا

يشرح المهندس الزراعي غسان الشماس لـ"الحرية"، أن أوروبا تُعد اليوم الأكثر تضررًا من التفشي، حيث سجلت فرنسا وإسبانيا وإيطاليا وبولندا خسائر كبيرة، فيما انتشر الفيروس بين الطيور البرية في ألمانيا وهولندا والمملكة المتحدة.

البعد الصحي والاقتصادي

رغم أن إصابة الإنسان بأنفلونزا الطيور لا تزال نادرة، إلا أن الشماس يحذر من إمكانية تحور الفيروس ليصبح أكثر قدرة على الانتقال بين البشر، كما حدث مع أنفلونزا الخنازير (H1N1) عام 2009.

ويقول الشماس: "كل إصابة جديدة في الطيور، تمثل فرصة إضافية لتحور الفيروس واكتساب قدرة أعلى على الانتقال بين البشر. ورغم عدم وجود دليل حتى الآن على انتقال مستدام بين البشر، إلا أن الخطر النظري قائم ويستوجب الجاهزية لا الانتظار."

الانعكاسات الصحية المحتملة تشمل:

- ارتفاع خطر ظهور سلالات جديدة أكثر عدوى.
- ضغط محتمل على الأنظمة الصحية في حال حدوث انتقال بشري.
- الحاجة إلى خطط طوارئ ولقاحات احترازية مبكرة.

أما اقتصاديًا، فيؤكد الشماس أن التفشي يؤدي إلى:

- إعدام جماعي للدواجن وخسائر مباشرة للمزارعين.
- ارتفاع أسعار اللحوم البيضاء والبيض، خاصة في الدول ذات الدخل المحدود.
- اضطراب سلاسل الإمداد الغذائية والتجارية.

الخطط الدولية

يشير الشماس إلى أن الأزمة لا تتوقف عند حدود الدول، بل تهدد الأمن الغذائي العالمي، حيث يؤدي انخفاض إنتاج الدواجن والبيض إلى ارتفاع أسعار البروتين الحيواني، ويؤثر سلبًا على سبل عيش صغار المزارعين.

ويضيف أن هناك خططًا دولية مشتركة، حيث تتعاون منظمة الصحة العالمية (WHO) والمنظمة العالمية لصحة الحيوان (WOAH) وبرنامج الأغذية العالمي في:

- المراقبة والإنذار المبكر.
- دعم الدول النامية في بناء أنظمة رقابية.
- تطوير لقاحات بيطرية وربما بشرية مستقبلًا.

المستقبل والوقاية

يؤكد الشماس أن الهاجس الأكبر عالميًا هو تحور الفيروس ليصبح أكثر انتقالًا بين البشر، خاصة مع استمرار الانتشار الواسع بين الطيور في عدة قارات. ويقول:

ويختم المهندس غسان الشماس حديثه قائلاً: "أنفلونزا الطيور اليوم ليست مجرد مرض يصيب الطيور، بل قضية ترتبط بالصحة العامة والأمن الغذائي والاقتصاد العالمي.

ومع استمرار انتشاره في أوروبا، يبقى السؤال مفتوحًا: هل تصل التداعيات إلى سوريا؟ الجواب يعتمد على مدى جاهزيتنا في المراقبة والوقاية، وعلى قدرتنا في الموازنة بين حماية صحة الإنسان ودعـم قطاع الـدواجـن الـذي يشكّل ركيزة أساسية في غذاء الناس ومعيشتهم.

إن الاستعداد المبكر ليس خيارًا، بل ضرورة، لأن الفيروس لا يعرف حدودًا، والوقاية وحدها هي التي تصنع الفارق بين أزمة عابرة وكارثة عالمية."

بلا مجاملات

«الليرة» بين الإصلاح والتعويم

سامي عيسى

إصلاح البنية النقدية والمالية في سوريا يـحـتـاج بيئة مشجعة، وظـروفـاً ملائمة، وإمكانات كبيرة، تسمح بتنفيذ الرؤى والخطط الـتـي وضعتها الـحـكـومـة لمعالجة هـذا الواقع، أهم مكوناتها إصـدار عملة ورقية جديدة، تهدف إلى تسهيل التعاملات اليومية للمواطنين وتعزيز الثقة بالعملة الوطنية.

وهـذا المكون يتم تنفيذه وفـق خطة مدروسة، تتضمن بطبيعة الحال مجموعة من المقومات الأساسية، والتي تبدأ بطبيعة الإصـدار القاضي باستبدال النقد، ولا يحمل صفة الإصدار الجديد، بل سيتم حذف صفرين مـن الفئات الحالية، على اعتبار أن حذف صفرين لن يؤثر في القيمة الحقيقية لليرة.

والهدف الأساسي من ذلك هو تبسيط المعاملات المحاسبية والتجارية اليومية، ومعالجة جانب كبير من مشكلة نقص السيولة الناجم عن تلف الأوراق النقدية المتداولة.

إلى جانب مقوم آخر يتعلق بضمانات الاستقرار المتعلقة ببقاء الكتلة النقدية على حالها دون أي زيـادات، وخضوع ذلك لإجـراءات مراقبة للسوق، وضبط السيولة للحفاظ على استقرار الأسعار.

وبالتالي كل ذلك لن يتم إلا من خلال اعتماد رؤية مستقبلية يتم العمل عليها بـالـتـوازي على تطوير منظومة الدفع الإلكتروني وترخيص مصارف جديدة، بهدف تحفيز الاستثمار وتنشيط الدورة الاقتصادية.

لكن بالإطار العام فـإن النقاش حول آليات سعر الصرف يظل جـزءاً من الحوار الاقـتـصـادي الأوســع، حـيـث تشير بعض التحليلات الرسمية وغيرها إلـى مفهوم "التعويم المدار" كخيار محتمل، وهو نظام وسيط يسمح بتقلب سعر الصرف ضمن هوامش معينة مع حق المصرف المركزي فـي الـتـدخـل لـتـفـادي التقلبات الـحـادة والخسائر الممكنة.

لكن من منظور اقتصادي لا بد من رؤية رسمية تعتمد خطة العملة الجديدة على أنها إجراء فني وتنظيمي، هدفه تحسين كفاءة الـتـداول النقدي، وتمهيد الطريق لإصلاحات أوسـع، والـذي يسمح بذلك رفع العقوبات الاقتصادية وآخرها قانون قيصر الذي ينظر إليه "نقطة تحول" تسمح بإعادة دمج سوريا في النظام المالي العالمي.

وهنا نستطيع القول من وجهة نظر اقتصادية أن نجاح أي إصلاح نقدي، سواء عبر استبدال العملة أو تعديل آلية سعر الصرف، مرهون بشكل جوهري بتحقيق استقرار اقتصادي وسياسي أوسع، وبناء الثقة في المؤسسات الحكومية وخـاصـة المالية منها، كما أن معالجة الأسباب الهيكلية للتضخم، مـثـل تـراجـع الإنـتـاج المحلي وتعقيدات الاستيراد، تبقى حاسمة للحفاظ على قيمة العملة على المدى الطويل.

وبالتالي نجاح ذلك مرتبط بالدرجة الأولى بتحقيق بيئة اقتصادية كلية مستقرة، وجاذبة للاستثمارات، إلى جانب إعادة ربط الاقتصاد الوطني بالأسواق الدولية.

وما يحصل اليوم من إجراءات معظمها يصب في هـذا الاتـجـاه، ومـا نأمله سرعة تطبيق الخطوات لأن التأخير عامل إجهاض كبير لكل الخطوات والإجراءات.

الحرية
العـدد 17 | السنة الأولى | الأربعـاء 17 كانـون الأول 2025 م

مواد رخيصة بالأسواق بدائرة الشك.. وحماية المستهلك ترد وتطمئن المواطن

الحرية – حسام قره باش

تثير بعض المشاهدات في الأسواق، الأسئلة حول حقيقة بعض المواد التي تعرض فيها، ولأنه كما يقال "الرخص بيخوف"، يظل المواطن يبحث عن الأرخص لشراء حاجياته بسبب ضعف قدرته الشرائية ودخله المحدود.

فبعد ارتفاع أسعار الزيوت بأكثر من ٤٠٪ عن الفترة السابقة، وصل سعر الليتر وسطياً حوالي ٢٢ ألف ليرة، وأصبح المواطن مضطراً أن يسأل الباعة عن زيت النخيل الأرخص وسبب عدم توفره في الأسواق حيث لا يتجاوز سعر الكيلو منه ١٢ ألف ليرة.

سابقاً، منعت مديرية الشؤون الصحية بدمشق استعمال زيت النخيل وأوصت بعدم استيراده مؤقتاً حينها، فهل يوجد قرار يحظر استخدامه فعلاً؟.

في هذا السياق الوارد، أوضح مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق غياث بكور لصحيفة "الحرية" أن المديرية تقوم بفحص كافة الزيوت النباتية الموجودة في الأسواق وتحديدها، والتأكد من مدى مطابقتها للقرارات والمواصفات القياسية، وأي زيت يكون مخالفاً للمواصفات يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المخالفين، مؤكداً عدم وجود قرار يمنع استخدام زيوت النخيل إذا كانت مطابقة للقرارات الوزارية.

في سياق آخر، دائماً ما تثير الريبة هاجس المواطن تجاه الزيوت المستعملة في المحلات والمطاعم لبيع المأكولات الشعبية كالفلافل والبطاطا، ويتساءل عن مدى سلامتها والمسموح والممنوع في استعمالها مع كثرة الكلام وتكراره حول استعمال هذه الزيوت مرات عديدة في القلي وعدم رميها ما يجعلها مضرة للصحة العامة.

وهنا، يؤكد بكور لـ"الحرية"، أخذ عينات من جميع الزيوت المستخدمة في مطاعم الفلافل والبطاطا وغيرها، وتحليلها للتأكد من صلاحيتها للاستهلاك البشري، مشيراً إلى أنه حديثاً يتم استخدام أجهزة حديثة قامت الوزارة بتوزيعها على مديريات التجارة الداخلية، موضحاً أن جميع الدوريات في المحافظات تقوم من خلال جولاتها بفحص الزيوت مباشرة والمستخدمة في المطاعم للتأكد من صلاحيتها للاستهلاك البشري من أجل سلامة الغذاء وصحته للمستهلكين.

ومن المشاهدات التي رصدتها الحرية أيضاً خلال إحدى الجولات على أسواق دمشق، وجود بسطات لبيع الأجبان والألبان الرخيصة، إذ يباع كيلو اللبنة بـ١٠ آلاف ليرة والجبنة ١٥ ألف ليرة مع العلم أن سعر كيلو الحليب ٨ آلاف ليرة، ولصنع كيلو لبنة أو جبنة يحتاج من ٤–٥ كغ حليب أي ما يعادل ٣٠ ألف ليرة وسطياً، فما حقيقة هذه الألبان وماهيتها وهل مسموح استخدامها وهل تؤخذ عينات منها لتحليلها ومراقبتها صحياً؟.

بهذا الشأن، مدير التجارة الداخلية بدمشق يؤكد أنه يتم بشكل دائم من خلال دوريات حماية المستهلك والمراقبين الصحيين وسلامة الغذاء، مراقبة جميع الأغذية المطروحة في الأسواق بما فيها الألبان والأجبان وسحب عينات للتأكد من مطابقتها للمواصفات والقرارات وأي مادة يتم فحصها في حال كانت مخالفة، يتم حجرها وإحالة المخالف للقضاء لاتخاذ الإجراءات القانونية بحقه.

ولفت بكور إلى قيام المديرية بإجراءات من أجل تنظيم الأسواق وأن تكون جميع المنشآت الغذائية التي تقوم بتقديم المواد الغذائية للمستهلك كالألبان والأجبان والوجبات الغذائية كالفلافل والبطاطا والشاورما.. الخ، سليمة صحياً ١٠٠٪ ومطابقة للشروط الصحية والمواصفات المطلوبة.

أمطار شاملة بطرطوس..

تخزين السدود أقل من المعدل السنوي

الحرية – رفاه نيوف

تميّزت الأمطار الهاطلة منذ بداية الموسم المطري بطرطوس وحتى اليوم، بشمولها لسائر مناطق المحافظة، لكنها لا تزال أقل من مثيلاتها لمثل هذه الفترة للعام الماضي، كما أكد مدير الموارد المائية بطرطوس المهندس محمد محرز لـ "الحرية".

وبيّن محرز أن معدل الهطلات تراوحت ما بين 115 – 255 مم، الأمر الذي عزز المعدل السنوي لهذا العام، لكنه لم يؤدِ حتى تاريخه الى جريان الأنهار والينابيع بالشكل الأمثل. وإنما روت كل أراضي المحافظة وأشبعت التربة والطبقات السطحية، وبالتالي توقف أعمال الري الحكومي والخاص وتوفير كميات المياه المختزنة في السدود والسدات أو الطبقات الجوفية، ورفدها بكميات مقبولة تسهم في تعزيز الوارد المائي، وخصوصاً مع تكرار المنخفضات الجوية، حيث لم تتجاوز الكميات الهاطلة أكثر من 255 لأكثر المحطات هطلاً مقابل 333 مم لمثل هذه الفترة العام الماضي وفق النشرة الصادرة عن الأرصاد الجوية.

وأشار محرز إلى أن سدود المحافظة لا تزال دون معدل التخزين المسجل لمثل هذه الفترة العام الماضي، حيث بلغ تخزين السدود وفق الآتي:

سد الأبرش 8 % من تخزينه الأعظمي مقارنة بـ 40 % لمثل هذه الفترة العام الماضي.

سد خليفة 56 % من تخزينه الأعظمي مقارنة بـ 100 % لمثل هذه الفترة العام الماضي.

سد الصوراني 84 % من تخزينه الأعظمي مقارنة بـ 100 % لمثل هذه الفترة العام الماضي.

سد الدريكيش 7 % من تخزينه الأعظمي مقارنة بـ 56 % لمثل هذه الفترة العام الماضي.

الأمطار الأخيرة تحفز مزارعي القمح في السويداء على استكمال زراعاتهم

الحرية – طلال الكفيري

يواصل مزارعو القمح في ريفي السويداء الجنوبي والشرقي زراعة أراضيهم، والتي زادت وتيرتها بعد الهطلات المطرية الأخيرة المُبشرة بموسمٍ وفير في حال استمرارها.

عدد من الفلاحين أكد لـ" الحرية " أنه على الرغم من ارتفاع تكاليف الإنتاج المترتبة عليهم هذا الموسم، إلا أن ذلك لم يُشكل أي عائقٍ لديهم للاستمرار بزراعة أراضيهم.

وأضاف الفلاحون: إن مستلزمات الإنتاج هذا الموسم شهدت ارتفاعاً كبيراً بأسعارها، ما وضعهم بين خيارين أحلاهما مر، فإما العزوف عن زراعة أراضيهم، وبالتالي تركها بوراً هرباً من أعباء مستلزمات الإنتاج التي قد تترتب عليهم وهذا ما لا يريده الفلاحون، لكون الزراعة تعد مصدر رزقهم الوحيد، وإما المجازفة مادياً وزراعتها، وتحمّل تلك التكاليف المثقلة لكاهلهم، وهذا ما أقدم عليه المزارعون، رغم ما سيترتب عليهم في نهاية المطاف من ديونٍ مالية، خصوصاً بعد وصول سعر كيلو بذار القمح في السوق المحلية إلى 5 آلاف ليرة، ناهيك عن أجور الفلاحة التي وصلت إلى 80 ألف ليرة للدونم الواحد، لشراء أصحاب الجرارات مادة المازوت بأسعار مرتفعة من السوق السوداء، ولتأتي أسعار الأسمدة التي ارتفعت هي الأخرى أيضاً.

الخبير بالشؤون الزراعية في السويداء الدكتور بيان مزهر أوضح لـ" الحرية" أن الأمطار التي هطلت مؤخراً حفزت الفلاحين على استكمال زراعة أراضيهم بمحصول القمح، التي بدأت بشكلٍ فعلي، ومن المتوقع الانتهاء منها نهاية هذا الشهر، وأغلب زراعة القمح في السويداء بعلية تعتمد على مياه الأمطار.

ولفت مزهر إلى أن الأمطار التي هطلت جيدة وتساعد على إنبات المحاصيل الحقلية التي تمت زراعتها مبكراً، ولها تأثير إيجابي أيضاً على الأشجار المثمرة.

خطة متكاملة لتحسين الخدمة ومعالجة الاختناقات المرورية بطرطوس

الحرية- مها يوسف

نفّذت مؤسسة نقل الركاب في محافظة طرطوس خلال العام المنصرم خطة شاملة لتنظيم قطاع نقل الركاب ومعالجة الاختناقات المرورية داخل مدينة طرطوس وعلى محاور الريف، بما يسهم في تسهيل حركة النقل اليومية وتحسين مستوى الخدمة.

مدير مؤسسة نقل الركاب في طرطوس محمد بكور استعرض أبرز الأعمال التي أنجزتها المؤسسة خلال العام، مؤكداً أن الخطة التي تم وضعها جاءت استجابة للحاجة المتزايدة لتنظيم النقل وضبط آلياته بما يخدم مصلحة المواطنين والسائقين على حد سواء.

وأوضح بكور لـ"الحرية" أن أهم الإنجازات التي حققتها المؤسسة إعادة هيكلة جميع الخطوط العاملة داخل المحافظة، حيث جرى تنظيم عملية نقل الركاب وتوزيع السيارات على الخطوط المختلفة بطريقة مدروسة، بما يضمن انسيابية الحركة ومرونة النقل ويحد من الازدحامات والاختناقات في عدد من النقاط الحيوية داخل المدينة وعلى الطرق المؤدية إلى الريف.

وأضاف: إن المؤسسة عملت أيضاً على دراسة تعرفة الخطوط بشكل دقيق، حيث تم إصدار تعرفة عادلة ومنصفة تراعي الظروف المعيشية للمواطنين من جهة، وتحقق التوازن المطلوب للسائقين من جهة أخرى، بما يسهم في استقرار قطاع النقل والحد من المخالفات المتعلقة بالأجور.

وفي إطار تعزيز التواصل مع المواطنين، أشار بكور إلى تفعيل آلية الشكاوى، حيث تم تخصيص رقم خاص لاستقبال شكاوى ومقترحات المواطنين المتعلقة بواقع النقل، الأمر الذي أتاح للمؤسسة متابعة الملاحظات بشكل مباشر والعمل على معالجتها وفق الإمكانات المتاحة.

كما بيّن بكور أن المؤسسة أطلقت خلال العام خطوط نقل داخلي جديدة داخل محافظة طرطوس، بهدف تأمين تنوع أكبر في وسائل وخيارات نقل الركاب، وتخفيف الضغط عن الخطوط المزدحمة، بما يصب في مصلحة المواطنين ويساعد في تحسين جودة الخدمة.

ولفت إلى أن إدارة مركز الانطلاق حظيت باهتمام خاص حيث جرى العمل على إدارتها بفعالية وكفاءة أعلى، وتنظيم حركة الانطلاق والوصول، بما يسهم في تقليل الفوضى وتحسين زمن الانتظار وتنظيم حركة السير.

وختم بكور بتأكيد أن المؤسسة مستمرة في تطوير خططها وبرامجها خلال الفترة القادمة، بما ينسجم مع متطلبات الواقع الخدمي ويعزز من كفاءة قطاع نقل الركاب في المحافظة، وصولاً إلى خدمة نقل آمنة ومنظمة تلبي تطلعات المواطنين.

مجلس مدينة درعا ينذر بسطات الخضار العشوائية للانتقال إلى السوق الرئيس

الحرية – وليد الزعبي

أكد رئيس مجلس مدينة درعا محمد عياش أن المجلس وجّه دائرة الشؤون الصحية لتنفيذ جولة على بسطات الخضار المنتشرة عشوائياً داخل المدينة، حيث جرى خلال الجولة توجيه إنذارات لأصحاب هذه البسطات للعودة إلى سوق الخضار الرئيسي في ساحة بصرى، باعتباره الموقع المخصص لهذا النوع من النشاط.

وأوضح عياش في تصريح لـ«الحرية» أن المجلس يحرص على الحفاظ على مصدر معيشة المواطنين، لكن بشرط ألّا يكون عملهم بالتوضع العشوائي الذي يشوّه المنظر العام للمدينة ويعرقل حركة مرور السيارات وتنقّل المشاة على الأرصفة، مشيراً إلى أن السوق الرئيسي متاح ويستوعب جميع العاملين في هذا المجال.

وكان عدد من العاملين في سوق الخضار المركزي في ساحة بصرى قد عبّروا لـ«الحرية» عن شكواهم من الانتشار العشوائي للبسطات في أرجاء المدينة، معتبرين أن ذلك أضعف عملهم وأضرّ بهم، لكونهم يدفعون أجوراً لقاء عملهم في السوق، بينما تستقطب البسطات المخالفة الزبائن دون أي أعباء مالية.

وتشهد مدينة درعا انتشاراً واسعاً لبسطات الخضار، حيث يقوم بعض أصحابها بحجز مساحات كبيرة على جوانب الطرقات الرئيسية أو على قارعتها وضمن منصفاتها، تصل إلى ما بين ٢٠ و٢٥ متراً مربعاً، في مواقع متعددة من شارع كورنيش المطار إلى الطريق الممتد من دوار الدلة إلى دوار البريد، وعند مدخل شارع الشهداء، إضافة إلى أطراف وأرصفة طرقات في حي السبيل وحي الكاشف وغيرها.

وتسببت هذه الإشغالات، التي تزايدت في الفترة الأخيرة، بعرقلة مرورية في عدد من المواقع، خاصة مع ازدياد حركة السيارات داخل المدينة، فضلاً عن تركها مخلفات تشوّه المشهد العام.

تعطل آبار الري يتهدد الحزام الأخضر في مدينة البوكمال

الحرية – محمد الطراد

يُعاني الحزام الأخضر في مدينة البوكمال من إهمالٍ يتحوّل ببطء إلى كارثة بيئية واجتماعية ، الحزام الذي يضم أنواع الأشجار الحراجيّة من سرو وصنوبر ، إلى الزيتون والنخيل ، يُعد المتنفس الطبيعي الوحيد لأهالي المنطقة ، ناهيك عن دوره في التخفيف من آثار موجات (العجاج) ، غير أن تعطل آبار الري التي تُغذيه بالمياه ، يُهدد تلك المساحات الواسعة بالعطش واليباس.

عطش

3 آبار تُغذي الحزام الأخضر بمياه الري حيث كانت تضخ المياه التي تحافظ على الأشجار والمزروعات ، والتي تمتد على مساحة 3 آلاف / دونم ، وتجعل من المكان وجهة للراحة ، لكن تعطّلها لفترة طويلة حوّل مساحات خضراء إلى أراضٍ شبه قاحلة ، فمنذ سنوات الأشجار تموت عطشاً ، والطريق المؤدي إليه يعاني من التشققات والحفر ، وتراكم النفايات .

يستذكر الأهالي ممن التقتهم " الحرّية " في الموقع المذكور أيام السيران ، حيث يقضون العطل وسط أجوائه ، ففي كل يوم جمعة ، تقصد عوائل مدينة البوكمال المكان ، فينصبون خياماً ، ليقضوا يومهم فيه ، مصطحبين معهم عدة الطبخ والمشاوي ، ومعها أنواع المشروبات ، يكاد المكان يكون مهجوراً ، فلا مياه ولا خدمات ، وغابت ظلال الأشجار التي تعيش ذبولاً تدريجي ، في الربيع وفي الصيف تقصده العوائل للاستجمام هرباً من الجو اللاهب المعروف بالمنطقة، مطالبين بإشراك المجتمع المحلي في إدارة الموقع والمحافظة عليه وتخصيص ميزانية واضحة ودورية للصيانة والتطوير ، واتخاذ إجراءات عاجلة تشمل إصلاح الآبار المعطلة فوراً وتأمين بدائل مؤقتة ، إضافة إلى تطوير البنية التحتيّة للحزام الأخضر من مرافق خدمات ، و أنظمة ري حديثة.

لا إمكانيّة

مدير فرع هيئة أملاك الدولة والحراج في مديرية زراعة دير الزور المهندس محمد العمير أكد في تصريح لـ " الحرّية " أن الحزام الأخضر في البوكمال يُعد المتنفس الوحيد الذي يخدم أهالي البوكمال في الصيف للخروج إليه من أجل الراحة والاستجمام ، ناهيك عن دوره في التخفيف من آثار العواصف الغبارية (العجاج) التي تهب في المنطقة ، مُبيناً أن المشكلة تكمن في تعطل آبار الري الثلاثة التي تروي كامل الحزام الأخضر ، لافتاً أن لا إمكانية حالياً لإصلاح الآبار .

واقع منطقة الحزام الأخضر في البوكمال ، يحتاج مبادرات عاجلة وحلول توقف تدهوره لما يحمله ذلك من آثار سلبية على السياحة البيئية المحلية بفقدان منطقة جذب مهمة داخل المحافظة ، إضافة لتأثير ذلك على الأمن البيئي عبر زيادة التصحر وتقليل المساحات الخضراء

الحرية
العـدد 17 | السنة الأولى | الأربعـاء 17 كانـون الأول 2025 م

اختصاصي يشرح آليات تجنب مخاطرها

تأثير كبير للأدوية البيطرية على صحة الإنسان

الحرية – سمر رقية

تُستخدم الأدوية البيطرية بشكل واسع في تربية الحيوانات لعلاج الأمراض، والوقاية منها، أو حتى تحسين النمو والإنتاج. ومع ذلك، يمكن أن تترك هذه الأدوية أثراً في المنتجات الحيوانية مثل اللحوم، الحليب، البيض، والعسل، وبالتالي ينتقل إلى الإنسان عبر السلسلة الغذائية. وهذه البقايا من الأدوية قد تشكل تهديداً محتملاً للصحة العامة، وخاصة في حال عدم الالتزام بالجرعات الصحيحة أو فترات الانسحاب.

الدكتور البيطري أشرف حسان بين لـ"الحرية " أن من أهم مخاطر هذه الأدوية على صحة الإنسان هي مقاومة المضادات الحيوية، وحسب رأيه هذا أخطر تأثير، ويُعد من أبرز التهديدات العالمية حسب منظمة الصحة العالمية (WHO)، حيث إن استخدام المضادات الحيوية للحيوانات (مثل التتراسيكلين أو الماكرولايدز)، يؤدي إلى تطور بكتيريا مقاومة تنتقل إلى الإنسان عبر الغذاء أو الاتصال المباشر، هذا يجعل علاج العدوى البشرية أصعب، وقد يؤدي إلى ملايين الوفيات سنوياً بحلول 2050 إذا استمر الوضع.

الحساسية والتسمم المباشر

وأشار حسان إلى أن بقايا الأدوية مثل البنسلين أو السلفوناميدات قد تسبب ردود فعل تحسسية شديدة، حتى في كميات صغيرة، كما يمكن أن تؤدي إلى تسمم حاد أو مزمن، مثل اضطرابات في الكبد، الكلى، أو الجهاز العصبي.

التأثيرات السرطانية والهرمونية

مضيفاً: هناك بعض الأدوية (مثل النيتروفيورانز أو بعض الهرمونات المستخدمة سابقًا كمنشطات نمو) لها خصائص مسرطنة أو مشوهة للأجنة (teratogenic).

كما قد تسبب اضطرابات هرمونية، مثل تأنيث الذكور أو تأثير على نمو العظام عند الأطفال، وأيضاً تسبب اضطراب الفلورا المعوية، لأن بقايا الأدوية تؤثر في البكتيريا النافعة في الأمعاء، ما يضعف المناعة ويسهل الإصابة بالأمراض، وفي حالات نادرة، سوء استخدام أدوية مثل الكيتانين أو الزايلازين يؤدي إلى إساءة استخدام بشري، ما يسبب إدماناً أو تسمماً شديداً.

وهذه المخاطر تكون أكبر في الدول النامية بسبب ضعف الرقابة والاستخدام غير المنظم.

ترشيد استخدام الأدوية

أوضح حسان أن العالم يعتمد اليوم على نهج "الصحة الواحدة" (One Health)، الذي يربط بين صحة الإنسان، والحيوان، والبيئة. والإجراءات الرئيسية التي تشمل الاستخدام العشوائي للأدوية، مؤكداً أنه يجب أن تكون تحت إشراف طبيب بيطري فقط، مع تجنب الاستخدام غير الضروري (مثل منشطات النمو المحظورة)، وحظر استخدام المضادات الحيوية المهمة طبياً في الحيوانات إلا للعلاج.

احترام فترات الانسحاب

لافتاً إلى أنه من الضروري جداً احترام الفترة الزمنية بعد آخر جرعة حتى يخرج الدواء من جسم الحيوان، وهذه (تختلف حسب الدواء والحيوان) وعدم ذبح الحيوان أو بيع الحليب/البيض قبل انتهائها يضمن انخفاض البقايا إلى مستويات آمنة، ووضع حدود قصوى للبقايا، فنهاك العديد من المنظمات الدولية مثل Codex Alimentarius (FAO/ WHO)، تحدد حدوداً آمنة للبقايا في الغذاء. لذا يجب على الدول أن تراقب الالتزام بها عبر فحوصات منتظمة.

برامج مراقبة ورقابة

كما أكد حسان أهمية فحص عينات من اللحوم والحليب دورياً، مع معاقبة المخالفين، وتشجيع البدائل مثل اللقاحات، البروبيوتيكس، والإدارة الجيدة للمزارع وتحسين النظافة لتقليل الحاجة للأدوية.

توعية وتثقيف

وختم حسان حديثه بأن الأهم من كل ذلك تثقيف المربين والمستهلكين، مع دعم البحث عن بدائل آمنة، وحسب رأيه أن اتباع هذه الإجراءات، يمكن تقليل المخاطر بشكل كبير، وضمان سلامة الغذاء مع الحفاظ على الثروة الحيوانية.

«نقل حلب» توضح أسباب الازدحام في مكاتبها

الحرية – أنطوان بصمه جي

أوضح سعد غنيم مدير المكتب الإعلامي لمديرية النقل بحلب أن المديرية تتابع ما يتم تداوله عبر وسائل التواصل الاجتماعي حول واقع العمل والازدحام الحاصل، وتؤكد تقديرها لملاحظات المواطنين وحرصها على توضيح الصورة كاملة.

وأضاف مدير المكتب الإعلامي خلال تصريح لصحيفة " الحرية" أن المديرية تؤكد أن أي توقف أو بطء في إنجاز المعاملات خلال الفترة الأخيرة يعود لأسباب تقنية خارجة عن إرادتها، وفي مقدمتها الأعطال المتكررة في شبكة الاتصالات والإنترنت، إضافة إلى التوقف أو البطء الذي يطرأ أحياناً على أنظمة شركات الدفع الإلكتروني، الأمر الذي يمنع استكمال المعاملات أصولاً ضمن النظام المعتمد.

وكشف غنيم أن المديرية تشهد ضغطاً كبيراً نتيجة توافد أعداد كبيرة من المراجعين من داخل المحافظة وخارجها، ما يؤدي إلى ازدحام يفوق الطاقة الاستيعابية اليومية، ويتم التعامل مع هذا الواقع وفق الإمكانات المتاحة وبما يضمن حسن سير العمل عند توفر الشبكة.

وأوضح غنيم أن المديرية تؤكد أن كوادرها تلتزم بالدوام الرسمي وتعمل على إنجاز معاملات المواطنين فور توفر الجاهزية التقنية، وأن أي إجراء يتعلق بتنظيم دخول المراجعين يهدف إلى تجنب الانتظار دون جدوى وحفاظاً على وقت المواطنين، موضحاً أن المديرية تشدد على أنها لن تتهاون مع أي تجاوزات فردية أو ممارسات غير قانونية، داعية المواطنين إلى تقديم أي شكوى عبر المديرية ومكتب الشكاوى ليصار إلى متابعتها ومعالجتها.

وختم غنيم بالقول إن مديرية النقل بحلب تدرك حجم المعاناة، وتعمل بالتنسيق مع الجهات المعنية وشركات الدفع على معالجة الأعطال وتحسين مستوى الخدمات المقدمة في أقرب وقت ممكن.

التعرفة الجديدة للكهرباء ترفع من وتيرة الطلب على سخانات وأجهزة الطاقة الشمسية

الحرية– عمار الصبح:

يشهد سوق الطاقة الشمسية في درعا، ارتفاعاً في الطلب على السخانات وعلى منظومة الطاقة الشمسية، لاعتمادها كمصدر بديل للكهرباء في تسخين المياه وفـي الإنـارة وغـيـرهـا مـن الاسـتـخـدامـات المنزلية، في خطوة ازدادت وتيرتها بعد صدور قرار التعرفة الجديدة للكهرباء والتي تضاعفت مؤخراً.

ارتفاع في الطلب على السخانات

وأوضـح عـدد مـن العاملين فـي سوق الطاقة الشمسية، أن ثمة ارتفاعاً في الطلب على السخانات الشمسية لاستخدامها كبديل عن التسخين بالكهرباء عبر "القاظانات" ذات الاستهلاك العالي من الكهرباء.

وقال قاسم عساف فني تركيب أجهزة طاقة شمسية، إن قرار رفع تعرفة الكهرباء وبنسب مرتفعة، وساعات التقنين التي لا تـزال طويلة، دفع الكثيرين جدياً للتحول إلى الطاقة الشمسية، خصوصاً السخانات، حيث لجأت الأسر الميسورة الحال إلى تركيب سخانات شمسية، لتوفير المياه الساخنة للحمام والاستخدامات المنزلية الأخـرى، وذلك لتخفيف الضغط على "القاظانات" التي تستجر كميات كبيرة من الكهرباء لتسخين المياه، ما يخفف من الأعباء المالية الناجمة عن فواتير الكهرباء المرتقبة.

وأشار إلى أن أسعار السخانات الشمسية تختلف باختلاف سعة الخزانات وعدد الأنابيب، حيث تتراوح سعة الخزانات مابين 150- 350 ليتراً، وعدد الأنابيب ما بين 15- 36 أنبوباً، أما الأسعار فهي تتراوح ما بين 250- 500 دولار.

المقتدرون والمغتربون أوفر حظاً!

وبالتوازي مع أجهزة التسخين، شهد العام الـجـاري ارتفاعاً في حجم الطلب على شـراء مستلزمات الطاقة الشمسية، من بطاريات وألواح وأجهزة محولة (إنفرتر)، مقارنة مع كانت عليه خلال سنوات سابقة.

ويعود هذا الارتفاع إلى جملة من الأسباب أبـرزهـا، بحسب ما قاله محمود العثمان مدير شركة للطاقة الشمسية، عودة كثير من السوريين من دول الجوار بعد التحرير، وعودة المغتربين خلال أشهر الصيف، إضافة إلى استمرار التقنين الطويل للتيار الكهربائي وأيضاً قرار رفع التعرفة الكهربائية.

وبيّن العثمان أنـه ورغـم الحديث عن ارتفاع الطلب على الطاقة الشمسية، فإن تركيب المنظومات لا زال مقتصراً على المقتدرين مادياً، إذ إن أسعار المستلزمات لا زالت مرتفعة ولا قدرة للكثيرين على شرائها.

وأوضـح أن الأسـعـار تختلف حسب الاستطاعة والـجـودة، وبالعموم تـتـراوح تكلفة الطاقة المنزلية باستطاعة متوسطة ما بين 500 و 1000 دولار، فيما ترتفع الأسعار للمنظومات ذات الاستطاعات العالية والتي تستخدم فيها ألواح أكثر وبطاريات ليثيوم وانفيرترات ذات أحمال مرتفعة، لتصل إلى 3000 دولار، لافتاً إلى أن البطاريات تعد الأكثر مبيعاً بسبب الحاجة إلى تبديلها بعد انتهاء عمرها واستهلاكها كلياً.

وأشار إلى أن ارتفاع الطلب زاد من حجم التنافس لتقديم عروض للراغبين بتركيب منظومات الطاقة الشمسية، منها الكفالة أو الإعفاء من أجور التركيب وتقديم القاعدة الحديدية بشكل مجاني.

تحديات أبرزها التكاليف

ويواجه سوق الطاقة الشمسية جملة من التحديات التي أعاقت نموه بشكل أكبر، فالتكاليف المرتفعة تبرز كأحد أهم هذه التحديات، إذ لا تزال أسعار المنظومة خارج قدرة كثيرين على مجاراتها، إضافة إلى غياب الدعم الحكومي لمشاريع الطاقة المتجددة المنزلية.

ويـرى الخبير في الطاقات المتجددة ومنظومات الطاقة الشمسية زكريا أبو هـلال، أن الـسـوق المحلية لا يـزال يعتمد اعتماداً شبه كلي على استيراد مستلزمات الطاقة الشمسية، بـدءاً من الألـواح مـروراً بالبطاريات والمحولات (الانفيرترات) وغيرها من المستلزمات الأخـرى، ما يجعل السوق تحت رحمة المستوردين لهذه المنظومات، وأيضاً لتقلبات سعر الصرف.

وأضاف: الوقت قد حان لطرح مشاريع استثمارية، ومصانع لإنتاج مستلزمات الطاقة وخصوصاً الألواح، التي يحتاج استيرادها إلى تكاليف شحن مرتفعة.

وحذر الخبير من مسألة الغش التجاري، إذ يشكو العديد من المواطنين من شراء ألواح ذات جودة منخفضة، أو بطاريات معاد تدويرها وتُباع بأسعار مرتفعة على أنها جديدة، كما تُستعمل مواد غير ملائمة مثل الحديد بدلاً من النحاس في الوصلات الكهربائية، ما يسبب مشكلات في الأداء، مشدداً على توخي الحذر والتوجه إلى الشركات ذات الموثوقية والتي لديها خبرة في هذا المجال.

مجلس مدينة ديرالزور يستنفر ورشات العمل لفك اختناقات المصارف المطرية

الحرية – عثمان الخلف

تـواصـل ورشـات مجلس مدينة ديـرالـزور أعمال فتح فتحات الصرف الصحي في أحياء مدينة ديـرالـزور، والتي تعرضت لانسدادات تسببت بها الأمطار الغزيرة التي هطلت أمس، وفي الأيام الماضيّة على المحافظة.

رئيس دائرة الأشغال في مجلس مدينة ديرالزور أحمد حاج خضر أشار في حديث لـ" الحرية " إلى أن ورشات مجلس الـمـديـنـة، وبـالـتـعـاون مع مديرية الخدمات الفنيّة تعمل على فتح وتعزيل المصارف المطرية في أحياء المدينة، وذلك منذ الصباح الباكر، حيث توزعت ورشات العمل على شارع بورسعيد وشارع الأشعري، بالإضافة لحيي القصور والجورة، وسيتم في الأيام القادمة تركيب شبك معدني لها بهدف المحافظة عليها.

وأضاف: " كما تقوم ورشات الأشغال فـي مجلس المدينة بتجهيز جسم الطريق الممتد من ساحة الحرّية إلى الساحة العامة في وسط المدينة.

مـن جانبه أكـد المراقب الفني علاء الحمش أن عمل الورشات يتركز عـلـى فـك الاخـتـنـاقـات الـمـوجـودة بفعل تراكم الأوسـاخ والطين الذي جرفته الأمـطـار، ما أدى لإغـلاق تلك الـفـتـحـات، حـيـث تـمـت إزالـتـهـا من منطقة المشفى الوطني، وإعـادة تلك الفتحات لعملها من جديد، في حين يتواصل العمل في باقي أحياء المدينة.

هـذا وسجلت ديـرالـزور هطلات مـطـريـة غـزيـرة، كـانـت أعـلاهـا في منطقة الجزيرة، حيث خلفت سيولاً داهمت المنازل، كما في بلدة الكبر بالريف الشمالي الغربي، ووصلت كميات الأمـطـار التي هطلت على مدينة ديرالزور ومحيطها إلى ٧,٦ مم، وذلـك وفق ما أعلنت دائـرة الأراضـي واستعمالات المياه في مديرية زراعة دير الزور التي أوضحت أن معدل هطل الأمطار في عموم محافظة دير الزور، كانت في ناحية التبني ١,٥ مم وفي ناحية الكسرة ٢ مم، وفي الميادين ملم ١,٥ مم وفي البوكمال ١,٧ مم .

الأمطار الأخيرة تعيد جريان نهر الخابور وروافده في الحسكة

الحرية – خليل اقطيني:

أدت الأمـطـار التي شهدتها محافظة الحسكة خلال الأيام الماضية، إلى جريان المياه في مجاري الأنهار والسيول وتدفقها من العيون الينابيع في مختلف مناطق المحافظة، وذلك بعد فترة جفاف طويلة.

وذكر مدير الموارد المائية المهندس عبد العزيز أمين لصحيفة الحرية أن المياه الجارية في سرير نهر الخابور وصلت إلـى مدينة الحسكة بتدفق يصل إلـى ٣٥ م مكعب في الثانية، بعد حالة جفاف تامة.

مبيناً أن جريان المياه في سرير النهر يعود إلى غزارة الأمطار التي شهدتها المحافظة خلال الأيام الماضية. ما أدى إلى جريان المياه في الأودية والأنهار الشتوية المغذية لمجرى النهر، ولاسيما رافديه في منطقة رأس العين زركـان والجرجب شمال غرب الحسكة، إضافة إلى زيادة منسوب الرافد الثالث للنهر وهو نهر الجقجق القادم من الأراضي التركية عند مدينة القامشلي ويصب في نهر الخابور عند مدينة الحسكة.

وأضـاف أمين أن الأمطار الأخيرة لم تنعكس على نهر الخابور وروافده فحسب وإنما أدت إلى تدفق المياه في العديد من الينابيع والعيون في مختلف مناطق المحافظة ولاسيما منطقتي جبل عبد العزيز والهول. كعين الحارة ونبع خزنة ونبع الغرة وغيرها.

الحرية
العـدد 17 | السنة الأولى | الأربعـاء 17 كانـون الأول 2025 م

صالات الأفراح والعصرونيات أبرزها..

الفعاليات التجارية إلى تزايد.. هل تتحمّل السوق كثرتها؟

الحرية – وليد الزعبي

شهدت الأسواق مؤخراً تزايداً ملحوظاً في افتتاح العديد من الفعاليات التجارية، وخاصة معارض "العصرونية" الكبيرة، وصالات الأفراح، حيث يلاحظ كل فترة ضمن مدينة درعا أو غيرها من الأرياف إنشاء فعاليات منها، وهي بتصاميم وديكورات حديثة ومكلفة بهدف التميّز عن الفعاليات المشابهة واستقطاب الزبائن وحجز مكانة واسم في السوق، لكن السؤال المطروح، هل تستوعب السوق استمرار تزايدها وهل ستنخفض أسعارها وأجورها؟

كبيرة وتتزايد

إن المتتبع للأسواق يلاحظ أنه خلال الأشهر الأخيرة افتتحت عدة عصرونيات، وهي ليست محال عادية صغيرة على تكاثرها، وإنما صالات كبيرة بمساحات يصل لبعضها إلى حوالي ٣٠٠ متر مربع، كما هناك إقبال على افتتاح صالات الأفراح، حيث افتتح في السابق عدد منها فيما يجري الآن تجهيز أخرى ستنطلق بالعمل قريباً، وذلك ليس على مستوى مدينة درعا فقط وإنما في بقية مدن وبلدات محافظة درعا.

أسعار مرتفعة

وبالنظر إلى عمل العصرونيات يلاحظ أنه في تحسن، لكن الأسعار ليست قليلة للأواني المنزلية التي تعرضها، حيث إن الأسر محدودة الدخل تشتري الضرورات وعند الحاجة فقط من الأنواع الشعبية، حيث يعنيها السعر الأرخص بالدرجة الأولى حسبما ذكر عدد منهم، بينما الأسر الميسورة تجدها تشتري كلما عُرضت موديلات جديدة للتميز أو حتى التفاخر أثناء تقديمها الشراب والطعام في منازلها ضمن أوانٍ جميلة لها شكل جديد ومتفرد غير متداول من قبل، ولا تدقق في الأسعار مهما ارتفعت.

كماليات

وأشار عدد من المواطنين إلى أن هناك من المعروضات في صالات العصرونيات الكبيرة ما يحسب على الكماليات التي لا تنظر إليها الأسر الفقيرة، إلا إذا اضطرها الأمر لشراء هدية لتقديمها لأحد الأقارب أو الأصدقاء في مناسبة ما ومن الأنواع الأرخص ثمناً، إذا إن هناك أنواعاً فاخرة ثمنها مرتفع جداً، وهي لها زبائنها المحدودون من المغتربين والمقتدرين، مؤكدين أن معظم الناس تتجه نحو العصرونيات الشعبية التي تبيع بسعر (رحماني) وأحياناً يتم لحاق العروض إذا كانت حقيقية، حيث توجد أكثر من فعالية بهذا النشاط تعلن عن عروض على طناجر أو أطقم كاسات شراب للعصير والشاي والقهوة وغيرها وكذلك على الصحون والزبادي وغيرهما.

دارجاً في الأرياف

وتطرق عدد من المواطنين إلى أن عمل صالات الأفراح يلاقي رواجاً كبيراً، وباتت إقامة المناسبات دارجةً حتى في الأرياف، لكنهم لم يغفلوا أن أجورها مرتفعة وتثقل كاهل المقبلين على الزواج وخاصةً في حال كانت ظروفهم المادية محدودة، في حين أن الميسورين يبحثون عن الصالات المميزة لجهة الاتساع والجمالية وارتفاع جودة الخدمة وحتى إنهم يطلبون خدمات إضافية غير عادية مهما كانت التكلفة.

تزايد الزواج

يرى متابعون أن مثل هذه الفعاليات مؤشر على تزايد حالات الزواج بعد توقف الهجرة وعودة الكثير من المهجرين، حيث باتت ظروف الاستقرار مهيأة لتكوين أسرة في عهد الإدارة الجديدة لسوريا، وهو ما يرفع وتيرة عمل صالات الأفراح، فيما عودة الأسرة المهجرة أيضاً تتطلب منها تجهيز منازلها بلوازم المطبخ ما يعني زيادة بحركة عمل العصرونيات.

متابعــون: دليل على تزايــد حالات الــزواج بعد انحسار الهجرة وعــودة المهجريــن

مؤشر تعافٍ

أمين سر غرفة تجارة وصناعة درعا محمد العمري أكد لـ"الحرية" أن السوق أخذت تنشط وتتسع، وهو مؤشر قوي على بدء التعافي بعد التحرير، ولا ضير من افتتاح الفعاليات بمختلف تخصصاتها التجارية، حيث إنها تفرض حالة من المنافسة سواء لجهة السعر أو الجودة بالنسبة للسلع على اختلافها ومن ضمنها "العصرونية"، وكذلك الأمر بالنسبة لصالات الأفرح، حيث تنتج عن كثرتها منافسة بجودة الخدمة والأجر.

وتوقع أن الحركة التجارية ستزداد تباعاً وخاصة بعد انفتاح سوريا على مختلف الدول وإزالة العقوبات، لافتاً إلى أن هناك منعكساً إيجابياً مهماً، لذلك يتمثل بازدياد فرص العمل التي يحتاجها الكثير من الشباب، ويحيد كثيراً تفكيرهم بالسفر بحثاً عن فرصة عمل في الخارج.

وتطرق كمثال، إلى أن السوق المركزي في مدينة درعا بدأ بعد التحرير يشهد تعافياً متسارعاً، حيث افتتحت العديد من محاله التجارية وأخذت تزاول عملها بعد توقف دام لعقد ونيف من الزمن، فيما أخرى يتم ترميمها وتأهيلها ليصار إلى افتتاحها من جديد.

«نقل حلب» توضـح أسـباب الازدحام في مكاتبها

الحرية – أنطوان بصمه جي

أوضح سعد غنيم مدير المكتب الإعلامي لمديرية النقل بحلب أن المديرية تتابع ما يتم تداوله عبر وسائل التواصل الاجتماعي حول واقع العمل والازدحام الحاصل، وتؤكد تقديرها لملاحظات المواطنين وحرصها على توضيح الصورة كاملة.

وأضاف مدير المكتب الإعلامي خلال تصريح لصحيفة " الحرية" أن المديرية تؤكد أن أي توقف أو بطء في إنجاز المعاملات خلال الفترة الأخيرة يعود لأسباب تقنية خارجة عن إرادتها، وفي مقدمتها الأعطال المتكررة في شبكة الاتصالات والإنترنت، إضافة إلى التوقف أو البطء الذي يطرأ أحياناً على أنظمة شركات الدفع الإلكتروني، الأمر الذي يمنع استكمال المعاملات أصولاً ضمن النظام المعتمد.

وكشف غنيم أن المديرية تشهد ضغطاً كبيراً نتيجة توافد أعداد كبيرة من المراجعين من داخل المحافظة وخارجها، ما يؤدي إلى ازدحام يفوق الطاقة الاستيعابية اليومية، ويتم التعامل مع هذا الواقع وفق الإمكانات المتاحة وبما يضمن حسن سير العمل عند توفر الشبكة.

وأوضح غنيم أن المديرية تؤكد أن كوادرها تلتزم بالدوام الرسمي وتعمل على إنجاز معاملات المواطنين فور توفر الجاهزية التقنية، وأن أي إجراء يتعلق بتنظيم دخول المراجعين يهدف إلى تجنب الانتظار دون جدوى وحفاظاً على وقت المواطنين، موضحاً أن المديرية تشدد على أنها لن تتهاون مع أي تجاوزات فردية أو ممارسات غير قانونية، داعية المواطنين إلى تقديم أي شكوى عبر المديرية ومكتب الشكاوى ليصار إلى متابعتها ومعالجتها.

وختم غنيم بالقول إن مديرية النقل بحلب تدرك حجم المعاناة، وتعمل بالتنسيق مع الجهات المعنية وشركات الدفع على معالجة الأعطال وتحسين مستوى الخدمات المقدمة في أقرب وقت ممكن.

سيناريو الحمضيات في سوريا..
تحديات متكررة تتطلب حلولاً جذرية

الحرية – بادية الونوس

يعود مشهد موسم الحمضيات في سوريا كل عام، محملاً بتحديات متكررة تبدأ من غياب التسويق الفعّال، وتمتد إلى نقص الدعم للمزارعين وتحديد سعر محفّز لهم، ما يؤثر سلباً على زراعة هذا القطاع الحيوي.

ففي كل موسم، يتم إغراق الأسواق بكميات كبيرة من الموز بأسعار تقارب أسعار الحمضيات، ما يؤدي إلى ضرب الموسم الزراعي بأكمله، ويجبر المزارعين على التفكير في التوجه إلى الزراعات الاستوائية الأكثر ربحاً.

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن لما يتوالى مسلسل تزامن إغراق السوق بفاكهة الرفاهية (الموز)، الأمر الذي يؤدي إلى ضرب موسم لعام كامل يتميز بقيمته الغذائية ونكهته الفريدة؟ النتيجة المزيد من الخسائر للمزارعين، وهل يمكننا التفريط في فرصة التصدير إلى الأسواق الخارجية؟

في كل موسم يعلق المزارعون آمالاً كبيرة على إنتاجية الحمضيات ولكن الخيبات تتكرر كل عام، إذ يتكبد المزارع خسائر كبيرة نتيجة هذه المتوالية تزامن استيراد الموز مع موسم الحمضيات.

يقول أبو أحمد من ريف اللاذقية: الموسم وفير لكن بالتأكيد السعر المنخفض لا يغطي التكاليف والتعب لأسرة كاملة، ناهيك بأسعار اليد العاملة والمحروقات والمبيدات وغير ذلك، إذ يتراوح سعر الكيلو ما بين ثلاثة آلاف و أربعة آلاف ليرة من أرض الإنتاج، وفق جودة كل نوع وبعد فرزه، بينما يصل سعر الكيلو في السوق إلى10 آلاف وهذه الأرباح تعود لجيب التاجر.

تحديات السوق

بحسب مدير مكتب الحمضيات بوزارة الزراعة، حاتم مجر، تقدّر كميات الإنتاج لموسم 2025-2026 بحوالي 590 ألف طن، موزعة بين محافظتي اللاذقية التي تنتج حوالي 440 ألف طن من 31 ألف هكتار، وطرطوس التي تنتج 150 ألف طن من 9 آلاف هكتار، بالإضافة إلى كميات في محافظات أخرى، إلا أن التقديرات الأولية تظهر انخفاضاً بنسبة كبيرة مقارنة بمتوسط السنوات العشر الماضية، ما ينبئ بتحديات إنتاجية تفرض نفسها على السوق.

إشراك القطاع الخاص

يشير مجر إلى أن هذه الزراعة تلبي الحاجة المحلية

حاتـم مجـر :
مدير مكتب الحمضيات بوزارة الزراعة

يقدر الإنتاج لهذا العام 590 ألف طن من محافظتي اللاذقية وطرطوس

وتوفر دخلاً إضافياً للمزارعين، لكنه يؤكد أهمية إشراك القطاع الخاص وخاصة في عمليات الفرز والتوضيب والتصنيع للحفاظ على ثبات السوق المحلية ومنافسة الأسواق العراقية والخليجية.

جهود لسد العجز ودعم الأسعار

أوضح الدكتور سعيد إبراهيم، مدير الاقتصاد والتخطيط الزراعي في وزارة الزراعة، أن احتياج سوريا من الموز يبلغ 150 ألف طن، في حين يتوقع إنتاج هذا الموسم 50 ألف طن فقط، ما استدعى السماح باستيراد 100 ألف طن لتغطية النقص والحفاظ على الاستقرار في السوق.

وأضاف: شهدت أسعار الحمضيات انخفاضاً مقارنة بالموسم الماضي، لكنها ما زالت جيدة، حيث تتراوح بين 6 آلاف إلى 10 آلاف ليرة للكيلو، مع مخاطبة وزارة الاقتصاد للمتابعة لتصريف أي فائض قد يظهر.

ابراهيم : يتم استيراد الموز لترميم النقص في السوق المحلية مع متابعة لتصريف الفائض من الحمضيات

ضرورة دعم المنتج المحلي

يؤكد الباحث في الشؤون الزراعية محمد جغيلي أن دعم المنتج المحلي يجب أن يكون في صلب السياسات الزراعية الحكومية، كما كان مطروحاً منذ سنوات، وذلك عبر فرض

محمد جغيلي :
باحث في الشؤون الزراعية

يجب وضع سياسة تسويقية مدروسة تحدد أسعاراً محفزة للمزارعين

ضرائب على المستوردات غير الضرورية وتنظيم الاستيراد بما يحمي المنتج الوطني ويحفز الفلاح على الاستمرار.

كما يبرز جغيلي أهمية إنشاء مصفوفة تسويقية متكاملة بالتعاون مع الدول المجاورة مثل لبنان والأردن والعراق ومصر، لتنظيم حركة الاستيراد والتصدير بشكل يساهم في سد الاحتياجات دون الإضرار بالمنتج المحلي.

أفق جديد للزراعات والتصنيع

يضيف الباحث في الشؤون الزراعية الجغيلي: هناك حاجة ملحة لتوسيع البحث والاهتمام بالزراعات الجديدة مثل الكيوي والأفوكادو، التي بدأت تحقق نجاحات واعدة في سوريا، ويشدد على أهمية زيادة مراكز الأبحاث الزراعية لدعم هذه الاتجاهات.

كما يؤكد أن تراجع زراعة الحمضيات يعود بشكل رئيس إلى انخفاض الأسعار، الأمر الذي يستدعي البحث عن أسواق تصريف جديدة للمنتجات ذات الجودة العالية والقيمة الغذائية الكبيرة، إلى جانب التركيز على التصنيع الغذائي للفواكه الفائضة، وتحويلها إلى منتجات مثل العصائر والمربيات.

وضع سياسات تسويقية

دعا جغيلي الجهات المعنية لوضع سياسة تسويقية مدروسة تحدد أسعاراً محفزة للمزارعين، مع دعم عمليات التصنيع الغذائي والمشروعات الزراعية الجديدة التي تتناسب مع المناخ السوري، مثل زراعة الشاي والقهوة، بهدف تأمين الاستدامة الزراعية وتعزيز الأمن الغذائي الوطني.

استراتيجية متكاملة

إنجاز موسم الحمضيات يتطلب استراتيجية متكاملة تشمل التسويق، الدعم المالي، التصنيع، والتوسع في الأسواق الداخلية والخارجية، لضمان استمرارية هذا القطاع الحيوي وحماية مكتسبات الفلاحين السوريين.

الشرع يلتقي وجهاء الساحل..

الوحدة والتنمية طريـق سوريا إلى الاستقرار

الحرية – نهلة أبوتك

تحت قبة قصر الشعب في دمشق، جلس الرئيس أحمد الشرع مع وجهاء وأعيان محافظتي اللاذقية وطرطوس واستمع إليهم، وكـان الاجتماع نفسه رسالة وطنية قبل أن تكون كلمات، في لحظة وطنية شديدة الحساسية، حيث تتقاطع المخاوف الاجتماعية مع استحقاقات إعادة بناء الدولة، إذ بدا اللقاء محاولة واعية لإعادة ضبط البوصلة الوطنية، مؤكداً أن الدولة لا يمكن أن تُدار إلا بالشراكة مع المجتمع، وبمنطق القانون لا الغلبة.

الوحدة فوق كل اعتبار

أوضح الرئيس الشرع أن العبث بالورقة الطائفية لم يعد مجرد خطأ سياسي، بل تهديد صريح لوحدة سوريا، وأن الدولة لا تحمل نزعة إقصائية أو ثأرية تجاه أي مكوّن اجتماعي، بل تسعى إلى ترسيخ مفهوم الدولة الجامعة، التي تحمي الجميع وتحتكم إلى مرجعية قانونية واحـدة، وتأتي هذه الرسالة في وقت يتصاعد فيه الخطاب المشحون، لتذكير الجميع بأن الوحدة الوطنية ليست خياراً سياسياً، بل ضرورة وجودية.

الساحل نموذج للتعايش الوطني

وشـدّد الرئيس على أن الساحل السوري ليس هامشاً في المعادلة الوطنية، بل مساحة اختبار حقيقية لقدرة السوريين على تجاوز الانقسامات، فطرطوس واللاذقية، بتاريخهما الاجتماعي المفتوح وثقافة التعايش المتجذّرة، أمام مسؤولية مضاعفة لتكونا نموذجاً وطنياً متقدماً في مواجهة الخطاب الطائفي.

كذلك أكد أن سوريا دولة واحدة غير قابلة للتقسيم، وأن أي رهان على التفكيك أو التدخل الخارجي مرفوض جملة وتفصيلاً، مشدداً على أن الحفاظ على السلم الأهلي لم يعد خياراً، بل شرطاً للحياة المجتمعية والاستقرار.

التنمية.. حائط صد أمام التوتر الاجتماعي

لم يُطرح الاستقرار بوصفه شعاراً فارغاً، بل كمسار مرتبط مباشرة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأشار الرئيس إلى سياسة الدولة في الانفتاح على شراكات جديدة، وتسريع تطوير مشاريع الموانئ بالتعاون مع شركات عالمية، لتعزيز موقع سوريا كمحطة ربط بين الشرق والغرب. كما شدّد على المقومات الاستثمارية الخاصة بالساحل، مشيراً إلى أن العام المقبل مرشح لارتفاع الإقبال على الاستثمار، ما ينعكس على بقية المحافظات، ويسهم في إحياء القطاعات الزراعية والصناعية، وزيادة الإنتاج المحلي، ومعالجة البطالة، في ظل ضغوط معيشية تشكّل أرضاً خصبة للتوتر إذا لم تُعالج جذرياً.

الإعلام.. الحاجز الواقي بين المجتمع وخطاب الفتنة

في هذا المناخ، يبرز دور الإعلام كحاجز أمام الانقسامات، بحسب رأي الإعلامي محمد خضير لـ"الحرية"، الذي يرى أن الرسالة الأهم في اللقاء هي فتح صفحة جديدة، يكون فيها القانون المرجعية الحاكمة لمعالجة أي إشكالات، بعيداً عن الاتهام الجماعي أو تحميل المكوّنات الاجتماعية وزر الأزمات.

ويشدد خضير على أن الإعلام الوطني مطالب بتقديم رواية مسؤولة ومتوازنة تراعي حساسية المرحلة، وتسليط الضوء على المشتركات الوطنية بـدلاً من الاصطفافات الضيقة، محذراً من أن أي خطاب منحاز قد يفاقم الانقسام بدلاً من احتوائه. ويضيف الإعلامي فادي ياسين أن دور الإعلام اليوم هو نزع فتيل التوتر، وتعزيز لغة الدولة، وتسليط الضوء على الفرص التنموية والاقتصادية، ليصبح جزءاً من استراتيجية حماية المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة.

خيار الدولة أو كلفة الفوضى

بين السطور، بدا اللقاء تذكيراً غير مباشر بأن بناء الدولة وتنميتها هو الخيار الأجدى في مواجهة الضغوط الاجتماعية والسياسية، وأن الحفاظ على اللحمة الوطنية ليس مجرد شعار، بل شرط للاستقرار والتنمية، والعبور إلى دولة قادرة على المنافسة إقليمياً ودولياً. وفي مرحلة تتقلص فيها المساحات الرمادية، يضع هذا اللقاء المجتمع، والإعلام، والنخب المحلية أمام مسؤولية مشتركة: الانحياز لمنطق الدولة والقانون، أو ترك الفراغ لخطابات لا تنتج سوى الانقسام، بما قد يؤدي إلى تبعات خطيرة على استقرار الوطن ومستقبله الاقتصادي والاجتماعي.

ولادتان في قلب التاريخ..

تزامن عيد الميلاد المجيد وعيد التحرير في سوريا

الحرية – بشرى سمير

من الصدف التاريخية البليغة أن يجتمع في سوريا احتفالان عظيمان في فصل الشتاء، عيد الميلاد المجيد في الخامس والعشرين من ديسمبر وعيد تحرير سوريا مـن النظام البائد، وتـزامـن أعـياد الميلاد مع أعياد التحرير هذا العام هو انعكاس للاحتفال بذكرى ولادة دينية وذكرى ولادة سياسية، ففي الوقت الذي تزدادن به شوارع سوريا الأعلام والوطنية فرحاً بذكرى التحرير من النظام البائد تـزدادن وجهات المحال بزينة عيد الميلاد فرحاً بميلاد السيد المسيح.

وبيّن الدكتور عماد سعيد أستاذ في التاريخ هذا التقارب الزمني بين مناسبات تحمل في طياتها معاني "الولادة" و"التحرير" و"القيامة" يُشكّـل نسيجاً رمـزيـاً فـريـداً فـي الـذاكـرة الجمعية السورية، حيث تتداخل ولادة المسيح الروحية مع ذكـرى ولادة سوريا المستقلة من رحم النظام البائد وأضاف: عيد الميلاد يمثل في العقيدة المسيحية تجسّد الكلمة وتجسد الأمل الإلهي للبشرية، ميلاد مخلص يحمل رسالة المحبة والسلام. أما عيد التحرير فيحكي قصة ميلاد آخر- ميلاد وطني.

هذا التزامن الرمزي- وإن لم يكن تقويمياً دقـيـقـاً – يظل حـيـاً فـي الـوعـي الـسـوري كتقارب بين "الخلاص الروحي" و"الخلاص الوطني من النظام البائد"، بين انتصار الروح على الظلام وانتصار الإرادة على الاحتلال.

معاناة الثورة السورية

ولفت سعيد إلى أن ولادة المسيح في الإيمان المسيحي جاءت في ظروف متواضعة بين الفقراء والمهمشين، بينما ولدت سوريا الحديثة من معاناة الثورة السورية ومعاناة المعتقلين والمهجرين وتضحيات شعب رفض الانصياع وأضاف سعيد: أن سوريا اليوم تنتظر جلاءً ثانياً من ويلات الحرب والدمار وتتطلع إلـى "ميلاد جديد" لـوطـن يعيد تجميعه والمسيحيون السوريون الذين عانوا من تهجير وتشريد يجدون في قصتي الميلاد والجلاء مصدر أمـل لمستقبل يعيدهم إلـى أرض الأجداد والرمزية الدينية والوطنية أصبحت أكثر تشابكاً في وجدان السوريين، فالبطل الوطني لم يعد فقط محارباً للظلم بل أيضاً كل من يحمل رسالة محبة وبناء و ميلاد وطني على خطى الميلاد الروحي وتبنى سوريا الجديدة على قيم التسامح والعدل والمحبة التي جاء بها الميلاد وأن يكون التحرير هو تحرير من الكراهية والتطرف والتمزق الداخلي، داعياً أن يصبح تقارب المناسبتين فرصة للحوار الوطني وأن تقدم القيم الروحية للميلاد إطاراً أخلاقياً لإعادة الإعمار.

ولادة ثالثة

وختم سعيد السوريون يتطلعون إلى مستقبلهم قد يكون في هذا التزامن الرمزي برنامج عمل، فكما ولد المسيح ليحرر البشر من خطيئتهم وولدت سوريا الجديدة لتتحرر من الظلم ومن النظام البائد، فإن المهمة اليوم هي العمل على "ولادة ثالثة" – ولادة عقد اجتماعي جديد، وسياسة جديدة، ووطن جديد، يقوم على الحرية الحقيقية والمحبة العملية في هذه الأرض المقدسة التي سارت عليها خطى الأنبياء وتشبعت بدماء الشهداء، يبقى الأمل بأن كل شتاء – مهما طال – لا بد أن يعقبه ربيع.

مديـر الإنتـــاج..
المحرّك الخفي لعجلة العمل الدرامي

الحرية – ميسون شباني

في عالم الإنتاج الفني تتشابك العناصر الإبداعية والتقنية لتشكّل تجربة مرئية متكاملة، ويلعب مدير الإنتاج دوراً محورياً لكنه غالباً غير مرئي بالنسبة للجمهور. فهو – حسب رأي الكثير من العاملين في هذا المجال – المحرك الذي يضمن سير العمل الفني بكفاءة، من لحظة فكرة المشروع وحتى لحظة عرضه على الشاشة. وعادةً ما يتصدّر الإخراج والتمثيل المشهد الدرامي، لكن مدير الإنتاج هو الذي يضمن أن كل شيء يسير وفقاً للخطة الفنية، ويتعامل مع جميع التحديات التي قد تطرأ خلال التصوير. وعلى الرغم من أن هذه الوظيفة قد تبدو إدارية بحتة في الظاهر، إلا أن الواقع يكشف عن أنها تتطلب مزيجاً من المهارات الإدارية، التنظيمية، والإبداعية، وهي وظيفة لا يمكن الاستغناء عنها في أي عمل درامي أو سينمائي.

خبرة وعلاقات أكثر من شهادة أكاديمية

يؤكد عبد الرزاق الحوراني صاحب الخبرة الطويلة في مجال الإنتاج التلفزيوني، أن معظم من يشغلون هذا المنصب في سوريا لا يحملون شهادة أكاديمية متخصصة في إدارة الإنتاج، حيث إن المجال يعتمد أساساً على الخبرة العملية والعلاقات الشخصية. من هنا تبدأ رحلة مدير الإنتاج عادة من المساعد، ثم يتطور ليصبح منفذاً للإنتاج، وفي نهاية المطاف مديراً للإنتاج أو حتى منتج فني، إذا أتيحت له الفرصة.

من الفكرة إلى العمل الفني المتكامل

ويضيف الحوراني بأن عملية الإنتاج تبدأ بفكرة قد تتحول إلى قصة وسيناريو، ويأتي دور مدير الإنتاج في هذه المرحلة لضمان تنفيذها بشكل متكامل. وحسب حوراني، بعد الموافقة على النص، يقوم مدير الإنتاج مع المخرج بتشكيل الكادر الفني، والذي يتضمن تحديد الشخصيات، مواقع التصوير، والإكسسوارات المطلوبة، بالإضافة إلى الترتيبات اللوجستية الأخرى مثل الكومبارس والممثلين. ثم يأتي دور مدير الإنتاج في وضع الموازنة المالية للمشروع، وهو أمر حاسم في تحديد كل شيء، من أجور الممثلين إلى تكلفة المعدات والديكورات. وفي حال كان العمل يتطلب فنيين متخصصين، مثل مخرج منفذ أو مهندس صوت، فهو يقوم بالتواصل معهم وتنسيق الأمور الفنية لضمان سير العمل وفق الخطة الموضوعة.

شريك فني وإداري

وفي الوقت الذي يراه البعض مجرد منسق إداري، يوضح رامي عبيدو أحد المهنيين في مجال الإنتاج، أن مدير الإنتاج هو في الواقع "شريك بالقيمة الفنية" للعمل. فهو ليس فقط المسؤول عن تنفيذ الميزانية، بل يتعاون مع المخرج لاختيار الفنيين والممثلين الذين يتناسبون مع الأجور المحددة مسبقاً. وإذا كانت بعض الخيارات الفنية تتجاوز الموازنة المتاحة، فإن مدير الإنتاج يملك الحق في رفضها، إلا أنه لا يستطيع فرض اختياراته على المخرج إلا في حالة وجود تفاهم مبدئي وثقة مهنية بينهما. وبناءً على ذلك، فإن التفاهم بين مدير الإنتاج والمخرج يتعدى الأمور المالية إلى التعاون الفني، حيث يعمل كلاهما كفريق واحد لتحقيق الهدف المشترك: إنتاج عمل فني متكامل ومقنع.

المسؤولية الكبرى في تشكيل الكادر الفني

من أهم جوانب عمل مدير الإنتاج هو تشكيل الكادر الفني، الذي يعد من الركائز الأساسية لنجاح أي عمل درامي. ويوضح المنتج الفني أشرف غيبور أن الكادر الفني يجب أن يكون متعاوناً ومؤهلاً لضمان تنفيذ العمل بجودة عالية. بدءاً من الممثلين الرئيسيين وصولاً إلى الفنيين المتخصصين في المونتاج والصوت، يُعتبر التفاهم بين كل هذه الأطراف ضرورة لتحقيق النجاح الفني.

تفاصيل أكثر على الموقع

على ما يبدو

عن الصمت والبياض

علي الرّاعي

ربما يكون الأديب الإيطالي المُتعدد النتاجات الأدبية (أمبرتو إيكو)؛ أول من تحدث عن ظاهرة "النص المفتوح"، وما كان يعنيه صاحب (اسم الوردة) بالكتابة المفتوحة؛ تلك الكتابة التي تأتي كشكلٍ ناقص وغير نهائي، وخاضع للتأويل.. وثمة تنظيرات أخرى حاولت كسر الفوارق بين النثر والشعر، وبين الأنواع الأدبية وغير الأدبية ببديل هو النص المفتوح رديفاً لهذه الكتابة أو مُلتبساً بها.. والحقيقة إن هذا المصطلح لايزال إلى اليوم يشوبه الكثير من الالتباس؛ فمن ضمن ما تعمّق فيه (ايكو) هو اقتراح فضاء للنص متعدد الاتجاهات بحيث يكتسب النص أكثر فأكثر خصباً يسقطه أو يمليه عليه الآخر- المتذوق, أو المتلقي..

وهذا التأويل الذي على المتلقي أن يُتمم به النص لا يقتصر على النص السردي وحده؛ بل تمتد الكتابة المفتوحة إلى القصيدة الناقصة, والعمل الموسيقي الناقص, والرواية الناقصة كإشارة أولية يتحرك نحوها القارئ من ديناميكية يتضمنها النص نفسه وتُبقي الحوار مفتوحاً مع الآخر.. إنه النص اللانهائي غير المكتمل وغير الناجز, ومن هنا كثُر الحديث ذات حين عن مصطلح آخر اشتق من وحي الكتابة المفتوحة مثل "نص البياض" أو "قصيدة الصمت"..

غير إن الإشكال الذي حصل بعد ذلك؛ حين فهم البعض البياض باقتصاره على استعمال فراغات في الصفحة, أو ترتيب الكلمات أو الأحرف أو الأسطر خلال النص.. أي فهموا البياض كدورٍ زخرفي كما يحدث في القصائد البصرية أو في اللوحات التشكيلية. غير إنّ البياض كما شرحه الكثير من النقاد؛ هو "النقطة أو المساحة التي يُخلفها النص المفتوح في القارئ، وهنا ربما قد يكون النص مرصوصاً بالكلمات، إذاً البياض هي المساحة الشاغرة التي توحي بها القصيدة والتي يُحاول القارئ من تلقاء ذاته أن يملأها أو أن يُكملها..

بهذا المعنى تتوازى كلمتا البياض, والصمت, باعتبار أن هذه المسافة البيضاء بكراً وصامتة؛ يبدأ فيها كلامُ الآخر.. وربما أكثر ما يتجلى البياض والصمت في النصوص الوجيزة التي أمسى لها اليوم بلاغتها المُضادة التي تختلف عن البلاغة التقليدية، وذلك باستخدامها للإيحاء والرمز والإضمار والإخفاء والحذف، والإحالة، والانزياح.. وكلُّ ذلك بكامل التكثيف والإيجاز، طالما أمسى المُتلقي شريكاً في كتابة النص وتأويله رغم المُخاطرة المُحدقة في كلّ ذلك.

الجهل الأخلاقي والخوارزميات..
تحديات بناء الإنسان في العصر الرقمي

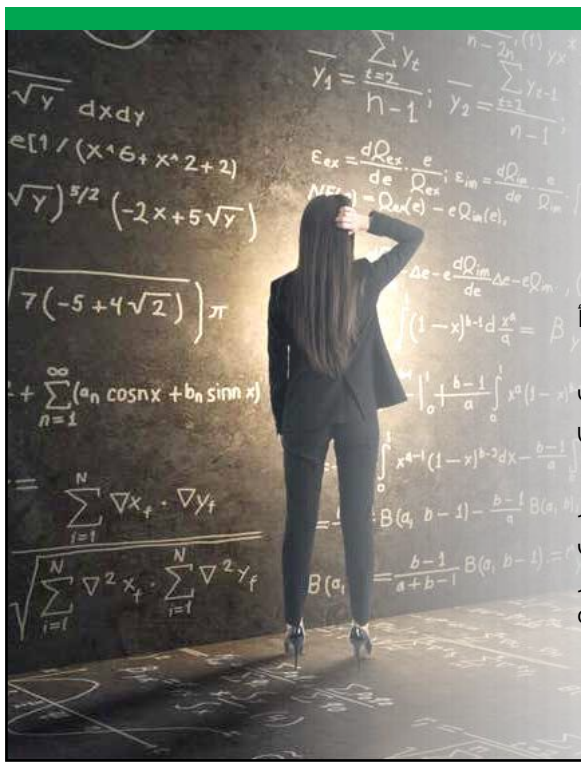

الحرية – ثناء عليان

ألقى الدكتور المهندس فواز حسن بدعوة من اتحاد الكتاب العرب فرع طرطوس أمس محاضرة بعنوان "أثر التكنولوجيا والثقافة في بناء الإنسان"، تحدث فيها عن الجهل الأخلاقي كأحد أخطر أنواع الجهل الخفي وهو برأيه لا يعني بالضرورة الانحراف أو الجريمة، بل هو العمى القيمي، كعالم يبرر الظلم وطبيب يتاجر بالمرضى، وقاضي يسكت عن الفساد، وسياسي يخدع باسم الوطنية.

وبيّن أن التربية الأخلاقية منهج لا موعظة، فالأخلاق لا تدرس كمادة نظرية بل تمارس كحياة، والأخلاق ليست ترفاً بل نظام مناعي يحمي المجتمع من السقوط والانهيار، فحين تسقط الأخلاق لا تنفع الشهادات ولا القوانين، وهذا يعني أننا نحن بحاجة إلى ثورة معرفية تربوية تجعل التربية الأخلاقية قلب العملية التعليمية وصلبها، تبدأ بالتدريب.

وتوقف د.حسن عند الفيلسوف إدوارد بيرنيز, هو مهندس ومؤسس العلاقات الاجتماعية إذ قال: الإنسان ليس دائماً عقلانياً، فهو لديه مشاعر وغرائز خفية تحرك قراراته، وكان السؤال الكبير، لماذا لا نستهدف عواطف وغرائز الناس، بهكذا طريقة يمكن توجيه سلوكهم والتنبؤ به؟

تفاصيل أكثر على الموقع

تحول جيوسياسي عميق

يسرى المصري

من سمع ليس كمن رأى ..شبح العقوبات الثقيل بـدأ يـنـزاح عـن صـدور الـسـوريـيـن بعد معاناة من العزلة والتدهور الاقتصادي واختناق اجتماعي.. وأخيراً وجدت البلاد من يعيد بناءها بـصـدق وثـقـة ويـبـدّد ظلامها ويفتح الأبـواب والنوافذ لإدخال النور والسرور للسوريين.. كانت الجهود كبيرة حتى تم ردم الفجوة.. سوريا هذه الأيام تمر بمنعطف تاريخي حاسم مع اقتراب إلغاء "قانون قيصر" بشكل كامل، أحد أشد أنظمة العقوبات الاقتصادية والمالية شمولاً المفروضة على دولة في العصر الحديث. هذا القرار بالإلغاء، الذي تبناه مجلس النواب الأمريكي بأغلبية ساحقة (312 صوتاً مقابل 112) يوم 11 كانون الأول 2025، ويتجه للمصادقة النهائية في مجلس الشيوخ، يمثل أكثر من مجرد تغيير في السياسة الأمريكية؛ إنه تحول جيوسياسي عميق يفتح باباً واسعاً لإعادة دمج سوريا في الاقـتـصـاد العالمي، بعد سـنـوات مـن العزلة والتدهور الاقتصادي المدمر.

تأتي هذه الخطوة تتويجاً لجهد دبلوماسي سـوري مكثّف، وتـعـاون إقليمي مميز شمل جهوداً سعودية وتركية حاسمة، بالإضافة إلى دور فعّال للجالية السورية في الولايات المتحدة، في إطار ما يُعرف بـ"الجهد التشاركي العربي- التركي". ففي مايو 2025، أعلن الرئيس الأمريكي عزمه رفع العقوبات بعد لقاء ثلاثي جمع الرئيس السوري أحمد الشرع وولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، ما مهد الطريق سياسياً لهذا التحوّل. وزير الخارجية السوري أسعد الشيباني وصف القرار بأنه "انتصار للحق ولصمود الـسـوريـيـن، وتجسيد لنجاح الدبلوماسية السورية". يهدف هـذا التحليل إلى تسليط الضوء على الأبعاد المتعددة لهذا الحدث: تأثيره المباشر والمحتمل على الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، واستعراض الفرص الهائلة والتحديات الجسيمة التي ينطوي عليها، وأخـيـراً تقديم رؤيـة لكيفية تحويل هذه اللحظة التاريخية إلى تحسن ملموس في الواقع الاقتصادي والمعيشي للمواطن السوري. حيث من المتوقع أن تتدفق آثاره على عدة مستويات نجد أشدها وضوحاً على السياسة النقدية واستقرار سعر الصرف ويُعدّ هذا الجانب الأكثر حساسية للمواطن العادي. العقوبات حرمت البنك المركزي السوري من الوصول إلى النظام المالي العالمي وعزلت الاقتصاد الموازي، ما أفقد السلطات النقدية السيطرة على سعر صرف الليرة وأدى لتقلباتها الحادة. إذ يـرى الـخـبـراء أن رفـع العقوبات سيمكن البنك المركزي مستقبلاً من تسهيل حصول البنك المركزي مستقبلاً على القطع الأجنبي وبكميات أكبر، وبالتالي رفع قدرته على التحكم بسعر الليرة وتثبيت هذا السعر، ويعتبر المحللون الاقتصاديون أن رفع العقوبات يُمهّد الطريق نحو إعادة الانفتاح الاقتصادي، مشيراً إلى إمكانية "الإيداعات بالدولار في البنك المركزي" كأحد أشكال الدعم الدولي الممكنة، ما يدعم العملة المحلية ويخفف الضغوط التضخمية على المدى المتوسط. أضف إلى ذلك أن رفع العقوبات يضمن تحسناً مباشراً في مؤشرات الاقتصاد الكلي، مثل استقرار الليرة، رغم أن التحديات الهيكلية العميقة قد تحتاج إلى حلول تتجاوز مجرد رفع القيود القانونية.

| تفاصيل أكثر على الموقع

إشراقة الحياة والأمل
النرجس يزهـر فـي ريف اللاذقية

البربـارة طقس الخصب والفـرح والقمـح في ريف الساحل

الحرية– فادية مجد

تحيي قرى الساحل السوري طقس البربارة كل عام، فتنبعث من البيوت رائحة القمح المسلوق وأصوات الأهازيج، وتشتعل النيران أمام الأبواب في مشهد فولكلوري يختزل ذاكرة جماعية عريقة، حيث يجتمع الناس كباراً وصغاراً لإحياء هذا الطقس الذي يجمع بين الإيمان الشعبي والفرح الريفي، محتفين بذكرى القديسة بربارة التي تحوّلت قصتها إلى رمز للخصب والشجاعة والتجدد.

وفي هذا السياق يقول الباحث الدكتور غسان القيم: يعد طقس البربارة من أهم الطقوس الشعبية التراثية العريقة في ريف الساحل السوري، ويمثل مزيجاً جميلاً من الموروث الديني والعادات الريفية القديمة، حيث يحتفل الناس بهذا الطقس سنوياً في الرابع من كانون الأول إحياءً لذكرى القديسة بربارة التي تعد رمزاً للشجاعة والإيمان في التراث المسيحي الشرقي.“

| تفاصيل أكثر على الموقع

ألـوان تنبض بالحياة وتعيد رسم العالم بفرشـاة فنانة شـابة

| تفاصيل أكثر على الموقع

إطلاق تطبيق ذكي في حلب يدعم خيال الطفل

| تفاصيل أكثر على الموقع

الحرية alhurriyah.sy
صحيفـــة إلكترونيـــة تخصصية تصـــدر عن **مؤسسة الوحـــدة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع** | دمشق – كورنيش الميدان
المدير العام **خالد الخلف** | مدير التحرير **يســرى المصري** | أمينـا التحرير **أمين الدريوسي – باسم المحمد**